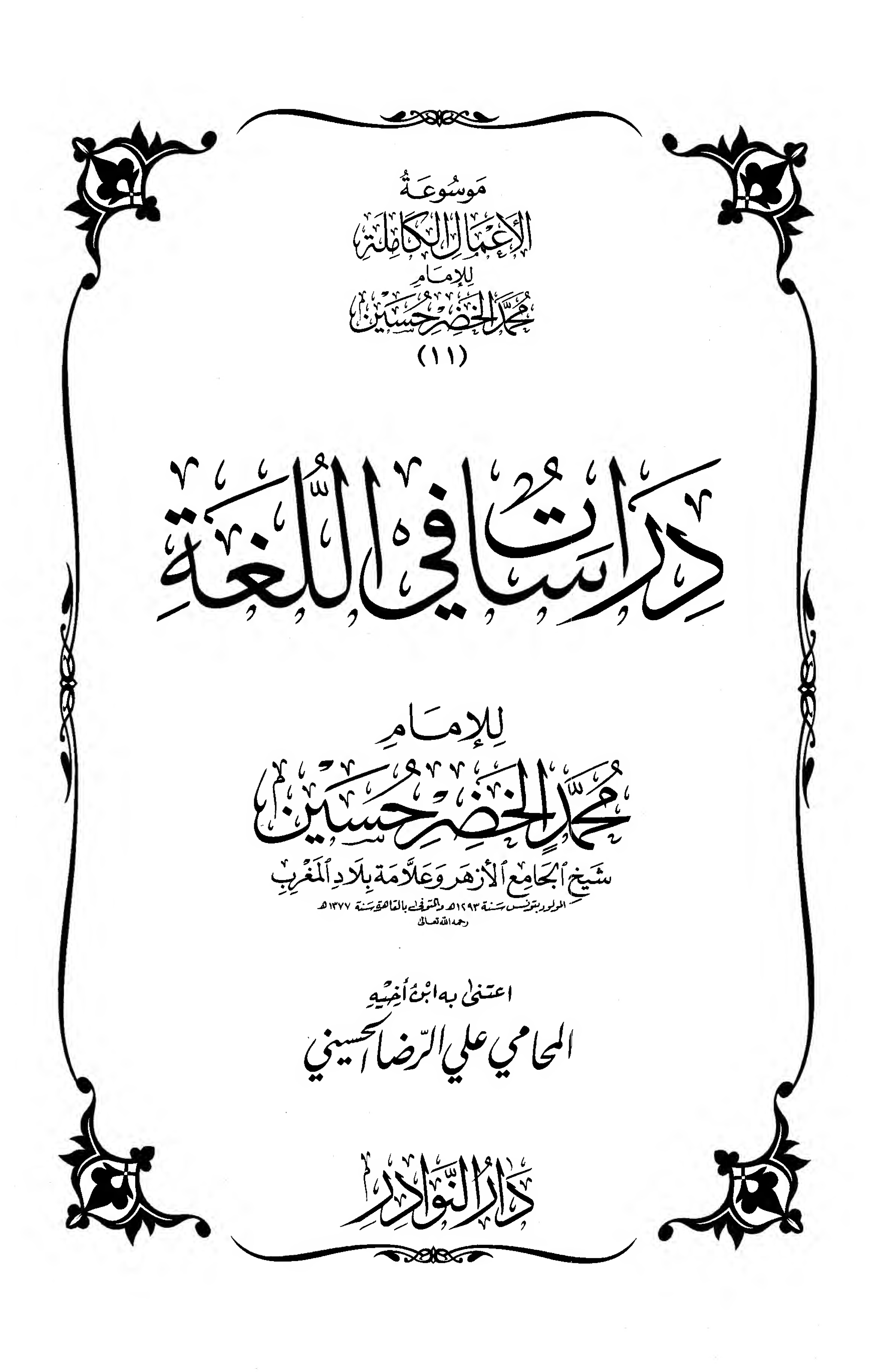


موسوعة
الأعمال الكاملة
للإمام
محمد الخضر حسين
(١١)

دراسات في اللغة

للإمام
محمد الخضر حسين
شيخ الجامع الأزهر وعلامة بلاد المغرب
المولود بتونس سنة ١٢٩٣هـ والمتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٧هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى به ابن أخيه
المحامي علي الرضا الحسيني

دار النوادر



ٱلطَّبْعَةُ ٱلأُولَىٰ
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ردمك : ISBN : ٩٧٨ - ٩٩٣٣ - ٤١٨ - ٨٦ - ١
9789933418861

دار النوادر

سورية - لبنان - الكويت

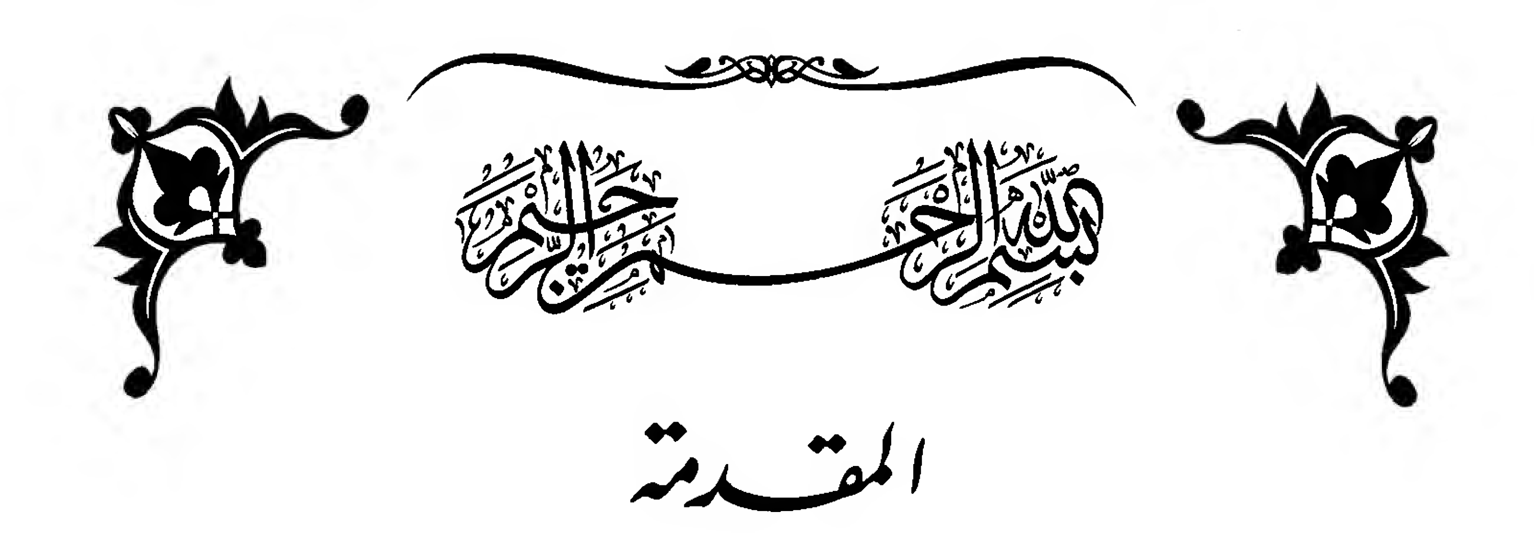
مُؤسَسَة دَارُ ٱلنَّوَادِر م. ف - سُورية * شَرِكَة دَارُ ٱلنَّوَادِرِ ٱللُّبْنَانِيَّة ش. م. م - لُبْنَان * شَرِكَة دَارُ ٱلنَّوَادِرِ ٱلكُوَيْتِيَّة - ذ. م. م - ٱلكُوَيْت

سورية - دمشق - ص. ب : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص. ب : ١٤/٥١٨٠ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - حولي - ص. ب : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

أَسَّسَهَا سَنَة : ٢٠٠٦م
نُورُ الدِّين طَالِب
المُدِير العَام وَالرَّئِيس التَّنفِيذِي



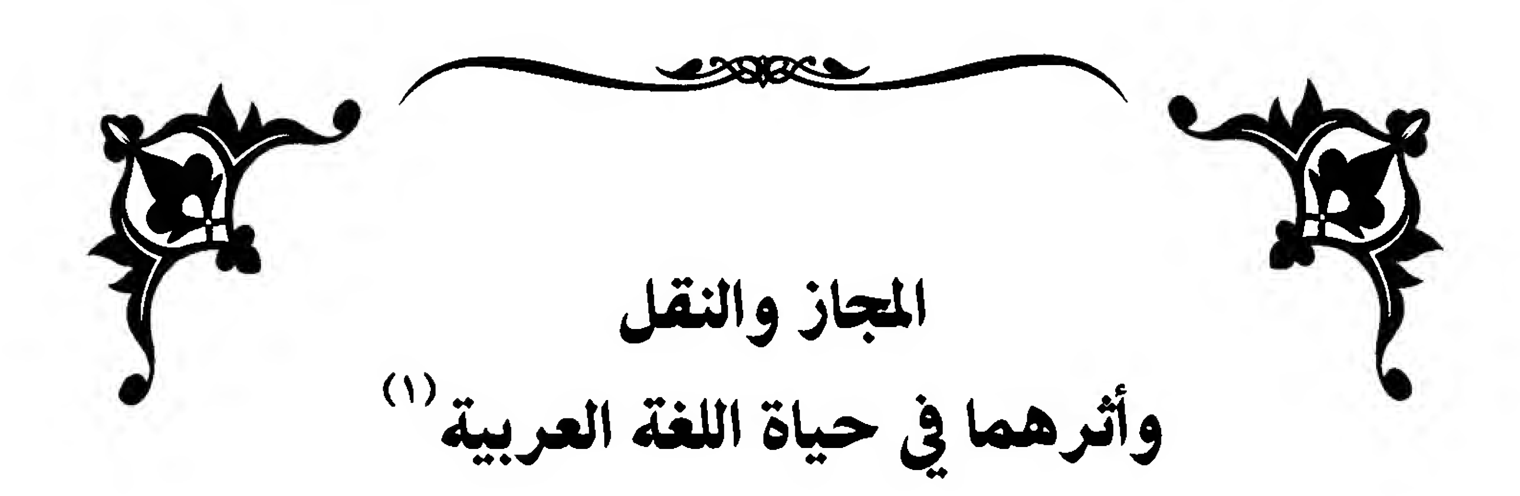
المقدمة

للعلامة المرحوم محمد الخضر حسين دراسات لغوية قيمة أنشأها منذ مطلع حياته العلمية في تونس، وحتى أواخر أيام جهاده الإسلامي الطويل، وبصفته عضواً في مجمع اللغة العربية القاهرة. وقد سبق أن ضممت بعضاً من تلك الدراسات في كتاب «دراسات في العربية وتاريخها»، وقدمته إلى قراء العربية. وها أنذا أتقدم إليهم بمجموعة أخرى ومتممة من تلك الأبحاث والاقتراحات والنقد تحت عنوان: «دراسات في اللغة»، وأملي أن أكون بهذا الكتاب قد أحطت بكل الآثار اللغوية للعم الإمام.

ومن المفيد أن نذكر أمثولة للأم المسلمة رواها سيدي الوالد الشيخ زين العابدين ـ رحمه الله ـ هي أن السيدة حليمة السعدية بنت الشيخ مصطفى ابن عزوز والدة الإمام كانت أول من لقن أولادها العلوم الدينية واللغوية، وأن الشيخ محمد الخضر ـ شأن إخوته الآخرين ـ قد أخذ عن والدته: كتاب الكفراوي في النحو، وكتاب السفطي في الفقه المالكي. وهكذا تكون الأمهات المسلمات.

رحم الله الإمام الأكبر رحمة واسعة على هذا الثراء العلمي العظيم، وبما قدمه للإسلام والعروبة من خدمات جليّ. والله نسأل السداد والتوفيق.

علي الرّضا الحسيني



المجاز والنقل
وأثرهما في حياة اللغة العربية[1]

شبَّت اللغة العربية في ربوع عدنان وقحطان، فصيحةَ الكلمات، محكمة الأساليب، وكانت تسير بعهد الجاهلية على قدر سيرهم في الحياة الفكرية والمدنية حتى طلع الإسلام، فوجد في حكمة وضعها، وقوانين استعمال ألفاظها، ما يساعد على توسيع دائرتها، وإعلاء سمائها، وتكثير طرق بيانها، فاتخذها لسان دعوته الحكيمة، فأصبحت هذه اللغة تنتقل مع الدعوة الإسلامية حيثما انتقلت، ودخلت في أمم ذات علوم خصبة، وحضارة بعيدة المدى، فلم تقف وقفة اللغة المعسرة، لا تجد في ألفاظها ولا أصول وضعها واستعمالها ما يكفي حاجات العلوم والحضارة، بل كانت اللغة التي تسع العلوم على اختلاف موضوعاتها، والحضارة على كثرة مظاهرها، فنهضت بالعلوم الشرعية والعربية، والفنون الأدبية، وصارت لسان الفلسفة والسياسة، ولا يعرض معنى غامض إلا دلت عليه بأسنى عبارة، وأضفى بيان.

وَسِعت هذه اللغة العلمَ والسياسة والصناعة وضروب المعاملات، وكل معنى يراد نقله من ذهن إلى آخر، وساعدها على ذلك كله غزارةُ مادتها،

---

(١) مجلة «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة ـ الجزء الأول ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٤ .

وما تفتح فيها من أبواب الاشتقاق والتصرف في الكلم على وجوه المجاز أو النقل، ثم تهيؤها لقبول الكلمات الأعجمية بعد تهذيب حروفها، وحيث تدعو الحاجة إلى تعريبها.

والكلام في هذه المزايا كثير الشعاب، بعيد مابين الجوانب، وحظ القلم منه في هذا المقال: بحثُ المجاز والنقل، وأراني في موقف الباحث الذي يسوق حديثه إلى أدباء درسوا فن البيان، وكانوا منه على بينه، فلا أطيل في تعريف المجاز وذكر أقسامه، ولا أتعرض للعلاقات التي هي شرط صحته: علاقةً فعلاقة، بل أمرّ على معنى المجاز بكلمة وجيزة، وأتحدث عن العلاقة من الناحية التي يأخذ بها الكلام صحته أو فصاحته العربية، وأتخلص إلى الفرق بين المجاز والنقل، وأريك كيف يكسبان اللغة ثروة، وكيف يقومان بجانب عظيم من حاجات العلوم، وما يتجدد من مرافق الحياة.

*** المجاز:**

كلمة «المجاز» وزنها مَفْعَل، وهو من جاز المكان؛ أي: سلكه، وسار فيه، ومن ثم قيل للطريق: مجاز؛ لأنه مكان يجوزه الناس عند الانتقال من أحد جانبيه إلى الآخر، ثم استعمل المجاز فيما يشبه الطريق من الأمور التي تتخذ وسيلة إلى بعض الأغراض، فقالوا: «جعل فلان ذلك الأمر مجازاً إلى حاجته؛ أي: اتخذه وسيلة إلى قضائها».

ثم استعملت هذه الكلمة في العلوم لمعان خاصة، وأول من نحا بها هذا النحو ـ فيما عرفنا ـ أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى المتوفى سنة ٢٠٩هـ؛ إذ وجدناه يستعملها قاصداً بها الوجه الذي يخرّج عليه الكلام، وما يحسن أن

يقال في تفسيره، وذلك ما يعنيه في كتابه «المجاز في غريب القرآن» كما قال: «والرحمن: مجازه: ذو الرحمة، والرحيم: مجازه: الراحم». ورأينا الشريف الرضيّ المتوفى سنة ٤٠٦هـ يطلق المجاز على اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، ويضيف إلى ذلك التشابيه التي ذكر فيها المشبّه والمشّبه به، وحذفت منها أداة التشبيه، وهذا كتابه «المجازات النبوية» يورد فيه التشابيه البليغة، نحو حديث: «المرء مرآة أخيه»، وحديث: «الناس معادن»، وصرح بأن التشابيه المصرح فيها بأداة التشبيه خارجة عن المجاز[1].

وتعرض ابن رشيق المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتاب «العمدة» لكلمة المجاز، فذكر لها معنى عاماً هو: «طريق القول ومأخذه»، وقال: «فصار التشبيه والاستعارة وغيرها من محاسن الكلام داخلة تحت اسم المجاز». ثم نبه ابن رشيق على أن هذه الكلمة نقلت بعدُ إلى معنى أخص، فقال: «إلا أنهم خصوا به ـ أعني: اسم المجاز ـ باباً بعينه، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب».

وأراد من قوله: «ما قاربه»: الأمر الذي يكون بينه وبين أمر آخر مشابهة، ومن قوله: «أو ما كان منه بسبب»: الأمر الذي يكون بينه وبين أمر آخر صلة غير المشابهة؛ كالسببية والمجاورة.

وهذا المعنى الخاص الذي صارت إليه كلمة المجاز، هو الذي جرت عليه كلمة المجاز، في عرف البيانيين؛ فإنهم إنما يطلقونه على اللفظ الذي ينقله المتكلم من معنى وضع له اللفظ، إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى

---

(١) انظر: (ص١٦٩) من ذلك الكتاب.

مناسبة؛ أي: علاقة[1]، والعلاقة إما المشابهة، وهو مَبْنَى الاستعارة، وإما غير المشابهة، وذلك مبنى ما يسمونه: المجاز المرسل. وهذا المعنى الذي انتهت إليه كلمة المجاز هو ما نقصده بالبحث في هذا المقال.

*** العلاقة:**

تتبع علماء البيان الكلام العربي؛ ليتعرفوا وجوه العلاقات التي يراعيها العرب في نقل اللفظ إلى غير معناه على سبيل المجاز، فألمُّوا بها خُبراً، وأحصوها عَدّاً، واختلفوا بعد هذا الاستقراء والضبط في موقف المولَّدين إزاء هذه العلاقات، فبعضهم ضيَّق عليهم الدائرة، وبالغ في تضييقها، فلم يبح لهم - ولو عند تحقق العلاقة - إجراء أي لفظ شاؤوا مجرى المجاز، وجعل حظهم من هذا الفن البديع لا يزيد على استعمال الألفاظ التي نطق بها العرب من قبل؛ كالأسد للرجل الشجاع، والغيث للنبات، واليد للنعمة، وهذا المذهب صريح في أن المولد لا يباح له نقل لفظ من معنى إلى معنى لم ينقله إليه العرب، وإن كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات المقررة في فن البيان، فلا يستعير لفظ الغضنفر - مثلاً - للرجل الشجاع، إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له، كما استعاروا له لفظ الأسد، ولا يطلق لفظ المُدام على عصير العنب، مع تحقق العلاقة، وهي مصير العصير إلى أن يكون مُداماً، إلا إذا ورد إطلاقه عليه في الكلام العربي، كما أطلق عليه لفظ الخمر في نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦].

---

(١) ومن فسر المجاز بهذا المعنى: عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ، فقال في كتاب «دلائل الإعجاز»: «وأما المجاز، فقد عول الناس في حده على النقل، وإن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز».

وهذا المذهب ساقط بنفسه، ولا أظنك تجد له نظيراً بين علماء لغة يجري في عروقها دم الحياة[1].

وجمهور العلماء على أن مدار صحة المجاز على تحقق ما كان يراعيه العرب من نوع العلاقات، فلا تقف عند حد الألفاظ التي استعملوها في غير ما وضعت له؛ كالأسد والقمر والغيث، فإذا رأيناهم قد نقلوا اسم شيء إلى آخر لعلاقة السببية ـ مثلاً ـ، جرينا على أثرهم، وساغ لنا أن نتصرف في الألفاظ تصرفهم، فننقل اسم كل سبب إلى المعنى الذي ينشأ عنه، كما ننقل اسم كل محل إلى ما يحل فيه، وننقل اسم كل معنى إلى ما بينه وبين ذلك المعنى وجه من المشابهة، فنطلق لفظ «الاستقلال» على راحة البال وهناءة العيش، ونسمي الكتب: خِزانة، ونستعمل الرعد في أصوات المدافع، وإن لم يذهب العرب بلفظ الاستقلال والخزانة والرعد هذا المذهب من المجاز.

وقد جرى على هذا المذهب أئمة الأدب، فما كانوا ليتوقفوا في الأخذ بسبيل المجاز إلا على تحقق نوع العلاقة، دون يبحثوا عن اللفظ بعينه، ليتعرفوا: هل سلك به العرب مسلك المجاز؟.

ولو لم يكن باب القياس في المجاز مفتوحاً إلى هذا الحد، لما وجد الشعراء والخطباء في فن البيان متسعاً، ولما أحرزت اللغة من ضروب المجاز والاستعارات هذه الثروة، التي زادت مكانتها رفعة، وآدابها بهاء وسناء.

---

(١) ليس هذا المذهب بأقرب ولا أنفع ـ ولو قليلاً ـ من مذهب من ينكر وجود المجاز في اللغة، بزعم أن الواضع وضع الأسد للرجل الشجاع، كما وضعه للحيوان المفترس، ووضع الغيث للنبات كما وضعه للمطر.

ويزيدك علماً بقوة هذا المذهب: صنيع علماء اللغة؛ فإنهم يقصدون في كتبهم لبيان المعاني الحقيقية، ولو كان استعمال الألفاظ على سبيل المجاز موقوفاً على النقل، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من البيان: أن يلتزموا بعد بيان المعاني الحقيقية: ذكر المعاني التي استعمل العرب فيها اللفظ على وجه من المجاز، وما رأيناهم يفعلون.

ولا يقصد الزمخشري بتعرضه في كتاب «أساس البلاغة» للمعاني المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء، وتصرفاتهم في المعاني؛ ليقتدي بها الناشئون، ويتخذوها سُلَّماً يرتقون به إلى المرتبة العليا من مراتب البلاغة.

وقد يبدو لك أن الاكتفاء بنوع العلاقة ينحط بالكلام - في كثير من الأحيان - إلى ما لا ترتاح له النفوس، ولا يليق بحسن بيان اللغة العربية، ومثال هذا: أنهم يعدون في العلاقات: «التضاد»، ومقتضى الاكتفاء بنوع العلاقة: أن نستعمل لفظ النور في الظلام، ولفظ الظلام في النور، ونطلق البياض على السواد، والسواد على البياض، ويعدون في العلاقات: «علاقة اعتبار ما كان»، ومقتضى الاكتفاء بنوع العلاقة: أن ننقل لفظ الطفل إلى الشيخ، ونطلق على من آمن بعد شرك لفظ: مشرك، ومثل هذا الصنيع لا تسلم معه اللغة من غمز. فمن أين لنا أن نعده في فنون فصاحتها...؟

وتحقيق البحث: أننا نكتفي في صحة المجاز بمراعاة نوع العلاقة. وللبيانيين في كل علاقة نظر خاص؛ من حيث الاكتفاء بمجرد وجودها، أو

إضافة بعض قيود إلى أصلها. وهم لا يكتفون في إطلاق اسم الشيء على ضده بعلاقة التضاد، حتى يفيد معنى لطيفاً؛ كالتهكم في تسمية قبيح المنظر: قمراً، أو التفاؤل؛ كتسمية الصحراء: مفازة، أو اللسيع: سليماً. ولا يجيزون تسمية شيء باسم ما كان له، ثم انقطع متى صار الشيء متلبساً بضد ما كان عليه؛ كمن صار إلى الشيخوخة، ليس لك أن تطلق عليه اسم الطفل، مراعياً علاقة أنه كان طفلاً. فإن سميته طفلاً لصغر عقله، أو قلة تجاربه، فقد خرجت عن علاقة التضاد، إلى علاقة المشابهة.

ولا يكتفون في إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية، حتى يكون للجزء اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل. نحو: «عين» يستعمل في «الجاسوس»؛ لأن للعين مزيد اختصاص بحرفة التجسس.

وللذوق السليم بعد هذا التحقيق مدخل في الحكم على بعض الاستعمال المجازي، بالرد أو القبول. وإطلاق الحلواء على البنين(١) لا يخلو من علاقة المشابهة، ولكن الذوق يمجه، كما يمج استعارة ماء الملام(٢).

*** النقل:**

يذكر الكاتبون في طرق استعمال الألفاظ: المجاز، والنقل، وقد يختلف علماء العربية، أو يترددون في لفظ أخذ من معنى إلى آخر: أطريق أخذه المجاز، أم النقل؟. فالنقل إذاً طريق من طرق استعمال اللفظ يقع في

---

(١) إشارة إلى قول أبي الطيب المتنبي:

وقد ذقت حلواء البنين على الصبا ... فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل

(٢) إشارة إلى قول أبي تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني ... صب قد استعذبت ماء بكائي

مقابلة المجاز، وإليك بيانه:

قد يغلب استعمال اللفظ في معنى على سبيل المجاز، حتى يصير المعنى المجازي هو الذي ينساق إليه الذهن عند الإطلاق، وذلك ما يسمى في عرف البيانيين: «المجاز الراجح»، وإذا صار اللفظ لغلبة استعماله في المعنى المجازي لا يفهم منه عند التجرد من القرينة إلا هذا المعنى، سُمِّي: منقولاً، وكان النقل اسماً لغلبة هذا الاستعمال.

وعلى هذا الوجه من النقل حمل كثير من العلماء الألفاظ الإسلامية؛ كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وقالوا: «إن الشارع نقل هذه الألفاظ من معانيها اللغوية، واستعملها في معانيها الشرعية على سبيل المجاز، ثم غلب استعمال الناس لهذه الألفاظ في هذه العبادات على الوجه الذي استعملها عليه الشارع، حتى صارت مجازاً راجحاً، فتكون هذه الألفاظ الإسلامية بالنظر إلى أصل استعمال الشارع من قبيل المجاز اللغوي، صدر التجوز فيها من الشارع نفسه، ثم صارت بغلبة الاستعمال المسماة بالنقل، حقائق في عرف حملة الشريعة»...

وعلى هذا الوجه من النقل أيضاً يجري جانب كبير من الأسماء المستحدثة في العلوم وغيرها، كما أطلق الفقهاء على اتباع قول أحد العلماء تقليداً، والتقليد: وضع القلادة في العنق؛ كأن المتبع جعل قول غيره قلادة في عنقه، وكما أطلق العروضيون على حذف الثاني من «متفاعلن»: وَقْصاً، والوقص في الأصل: كسر العنق؛ كأن حذف الشاعر للحرف الثاني المتحرك من «متفاعلن» كسرٌ للعنق الذي هو العضو الثاني بالنسبة إلى الرأس، ويدخل في هذا الوجه: نقل كلمة «البرق» إلى «تلغراف»، وكلمة «المدرعة» أو

«الدارعة» إلى سفينة على جوانبها ما يحميها من ضربات العدو كما تحمي الدروع الضافية رجل الحرب من الطعان.

ومن الألفاظ ما يكون موضوعاً في أصل اللغة لمعنى كلي يتناول جزئيات متعددة، فيكون إطلاقه على كل فرد من أفراد هذه الجزئيات من قبيل الحقيقة، ثم يغلب استعماله في جزئي خاص حتى يكون هذا المعنى الجزئي هو المتبادر منه عند الإطلاق؛ مثل: لفظة «الدابة» يتناول بحسب مفهومه اللغوي كل ما دب على وجه الأرض من حيوان، فاستعماله بحسب هذا الوضع ـ في أي حيوان يمشي على الأرض ـ من قبيل الحقيقة، وقد يغلب استعماله في بعض الأزمنة أو المواطن في نوع خاص من أنواع الحيوان؛ كالذي يمشي على أربع، حتى يكون هذا المعنى هو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، وغلبة استعمال اللفظ على هذا الوجه تسمى: «نقلاً» أيضاً...

ولهذا النوع من النقل أمثلة كثيرة في أسماء ما تجدد من العلوم وغيرها من الشؤون المدنية، فانظر إلى كلمة «الإنشاء» ـ مثلاً ـ، تجدها موضوعة في أصل اللغة لمعنى عام هو الإيجاد، ثم كثر استعمالها في إيجاد القول المحرر خاصة، حتى صار هذا المعنى الخاص هو المتبادر منها عند الإطلاق. ويسهل عليك أن ترد إلى هذا النوع كلمة: «الحلول، والاتحاد» في علم الكلام والتصوف، وكلمة: «التالي» للجزء الثاني من القضية الشرطية في علم المنطق، إلى ما يشابه هذا من نحو: المندوب، والعميد، والمدير، والمأمور، والحاجب، والمحافظ، والمحامي، والسيارة، والغواصة.

هذا الوجهان هما المعروفان في معنى النقل، وقد يبدو لك أن للنقل وجهاً ثالثاً لا يأتي من ناحية غلبة الاستعمال، وإنما هو اللفظ ينقل من معناه

الأصلي، ويوضع لمعنى علمي أو مدني حديث وضعاً مستأنفاً؛ لمناسبة بين المعنيين؛ كأن يتفق طائفة على نقل اسم «السَّلوف» من الناقة التي تكون أوائل الإبل، إذا وردت الماء، ووضعه للعربة التي تكون أول القطار ـ مثلاً ـ، ثم أخذوا يستعملونه في هذا المعنى الجديد، بانين استعمالهم على هذا الوضع المتفق عليه، لا لملاحظة علاقة المشابهة، والظاهر أن هذا النقل لا يرجع إلى واحد من الوجهين المذكورين آنفاً.

أما امتناع رجوعه إلى الوجه الأول، فلأن استعمال اللفظ في معنى بناء على أنه وضع له وضعاً خاصاً، لا يسمى مجازاً، وأما امتناع الوجه الثاني، فلأن العربة التي تكون في أول القطار ليست فرداً من أفراد المعنى الذي وضع له لفظ «السلوف».

ويدلك على أن اللفظ الذي يستأنف وضعه لمعنى غير معناه الأصلي، لا يكون استعماله في هذا المعنى من قبيل المجاز: أن طائفة كبيرة من أهل العلم خالفوا من ذهب إلى أن الأسماء الشرعية؛ كالصلاة ونحوها قد استعملها الشارع في معانيها الإسلامية على وجه المجاز، وقالوا: إن صاحب الشريعة نقل هذه الأسماء، ووضعها لهذه المعاني بوضع جديد؛ كمولود يولد، فيوضع له اسم يعرف به بين الناس، فيكون استعمال الصلاة في العبادة المخصوصة لأول مرة من قبيل الحقيقة الشرعية.

فإن خطر على بال أحد أنَّ وضع الألفاظ للمعاني لا يملكه إلا العرب، وأجاز مع هذا للطوائف من أرباب العلوم والصناعات أن يتفقوا على لفظ معين يجعلونه دليلاً على معنى علمي أو صناعي، غير أنه يرى استعمال اللفظ بعد هذا الاتفاق من قبيل المجاز، لم يكن للخلاف بينك وبينه ثمرة عملية،

وإنما هو خلاف في هذا اللفظ المستعمل في معناه الجديد لأول مرة: أمن باب الحقيقة هو، أم من باب المجاز؟

*** شرط المناسبة في النقل:**

أشـرنا في البحث السابق إلى شرط المناسبة بين المعنى المنقول منه، والمعنى المنقول إليه، وذلك ما صرح به كثير من الراسخين في العلم، فمن الحق مراعاة المناسـبة في النقل، ومما نراه بعيداً وغير لائـق: أن يعرض لطائفة من العلماء معنى لا يجدون له اسماً خاصاً في اللغة، فيمدون أيديهم إلى الألفاظ غير ناظرين إلى معانيها اللغوية، فينقلون إليه لفظاً ليس بين معناه الأصلي والمعنى المنقول إليه مناسبة.

*** أثر المجاز والنقل في حياة اللغة:**

إن المعاني التي تتجدد بحسب رقي الأفكار، واتساع العلوم، وامتداد ظلال المدنية، لا بد لها من أسماء تدل عليها، وقد كان للألفاظ المنقولة على سبيل المجاز، ثم النقل، جولة واسعة في العلوم وشؤون الاجتماع.

والناظر في العلوم وكتب التاريخ والأدب يقف على مقدار كبير من الألفاظ التي دخلت في اللغة من هذا الطريق، فاتسع به نطاقها، ويسر على الأقلام الخوض في موضوعات علمية أو سياسية أو أدبية لم تخض فيها العرب من قبل، وهذا باب واسع لو أرسلنا فيه القلم، لجرى فيه أشواطاً بعيدة، دون أن يدنو من النهاية، وقد سقنا إليك أمثلة منها في حديثنا عن النقل، ففي تلك الأمثلة الكفاية.

وربما يحوم في خاطرك: أن الرجوع إلى المجاز والنقل، والتعلق بهما في سد حاجات المعاني المستجدة، يوقعنا في تكثير الألفاظ المشتركة، وكثرة

الاشتراك في الألفاظ يعد مرضاً من أمراض اللغة، التي يجب النظر في طرق علاجها، ولا سيما ألفاظاً تشترك فيها معان كثيرة.

فإذا عمدنا إلى كلمة «القطار» ـ مثلاً ـ، ونقلناها من الإبل، تجيء على نسق إلى مجموع مراكب «عربات» السكة الحديدية، كنا قد داوينا حاجتنا إلى وضع اسم لمجموع هذه العربات بأمر يقتضي قانون الفصاحة أن نعمل لنقصه، لا للازدياد منه، وهو اشتراك المعاني المتعددة في كلمة واحدة.

وهذا ما يتعلق به بعض من يميل إلى استعمال الأسماء الأجنبية، ويؤثره على أن نتخير لها أسماء عربية، فقال: وضعُ الكلمة العربية لمعنى جديد، وقد وضعت من قبل لمعنى آخر، يصيرها من قبيل المشترك، فبعد أن يكون لها معنى يتبادر إلى الذهن عند سماعها، يلابسها شيء من الإبهام لا ينكشف إلا بنصب قرينة.

ونحن نرى أن المعاني التي تشترك في اللفظ الواحد قد تختلف مواطنها اختلافاً بعيداً؛ كأن يكون لها معنى يرجع إلى الشؤون المدنية، ومعنى آخر يرجع إلى مصطلحات علم خاص؛ كالنحو، أو الطب، أو الحساب، والاشتراك في هذا القبيل لا بأس به؛ فإن مقام البحث أو المحاورة يعين أحد المعنيين، ويتجه بذهن المخاطب أو القارئ إلى المعنى المراد، حتى كأن اللفظ لا معنى له غير ما قصد في ذلك الكلام الخاص، ومن ذا الذي يأخذ كتاباً في النحو ـ مثلاً ـ، أو يشهد درساً، أو محاورة في بعض مباحثه، فيمر على كلمة الفاعل أو المفعول، أو الظرف أو المجرور أو الحال، ولا يذهب تواً إلى المعنى الذي يريده النحاة من هذه الأسماء؟.

أما إذا كانت المعاني المشتركة في اللفظ الواحد ترجع إلى جهة واحدة؛

كأن تكون راجعة إلى علم واحد، أو يكون كل منها يجري في الشؤون السياسية أو الإدارية أو الصناعية، فذلك هو الاشتراك الذي ينبغي لنا أن نتحاماه، حتى تكون المعاني سهلة المأخذ من الألفاظ.

ثم إننا ـ وإن رأينا إبقاء طريق المجاز والنقل مفتوحاً في وجوه العاملين لحياة اللغة ـ لا نريد إطلاق العنان فيها ما أمكن، بل نرى في كتب اللغة المبسوطة ألوفاً مؤلفة من الألفاظ التي لا تجري في مخاطبات الجمهور، ولا ترد في كلام أدباء العصر، وإن وردت، فعلى وجه الندرة، فيمكننا أن نرجع إلى هذه الألفاظ المهجورة، وننتقي منها ما يسد الحاجة، ويصلح لأن يكون غذاء للغة حية راقية، مؤثرين له على الأسماء الأجنبية التي لا تمت إلى العربية بسبب، ولا تلتقي معها في أب ولا جدّ، وسلامة الذوق وجودة الاختيار كفيلان بأن نسوق إلى ميدان الحياة اللغوية ما يجري على الألسنة جريان الألفاظ المأنوسة في الاستعمال، وليس كل غريب يثقل على السمع، ولا كل مهجور ينبو عنه الطبع، ومثال هذا: أننا نرى لأوعية الأمتعة أسماء كثيرة، ومنها ما أصبح غريباً لا يراه الناس إلا في كتب اللغة المبسوطة، أو في شعر قديم لا يدور على ألسنة الأدباء إلا قليلاً؛ مثل: «الوفضة»: اسم لما يضع فيه الراعي زاده وأدواته، و«الكنف»: اسم لوعاء أداة الراعي، أو وعاء أسقاط التاجر، و«الزنفليجة»: وعاء شبه الكنف، و«العيبة»: زبيل من أدم[1]، وما يجعل فيه الثياب، و«الخريطة»: وعاء من أدم يشرج[2] على ما فيه.

---

(١) اسم جمع للأديم، وهو الجلد.

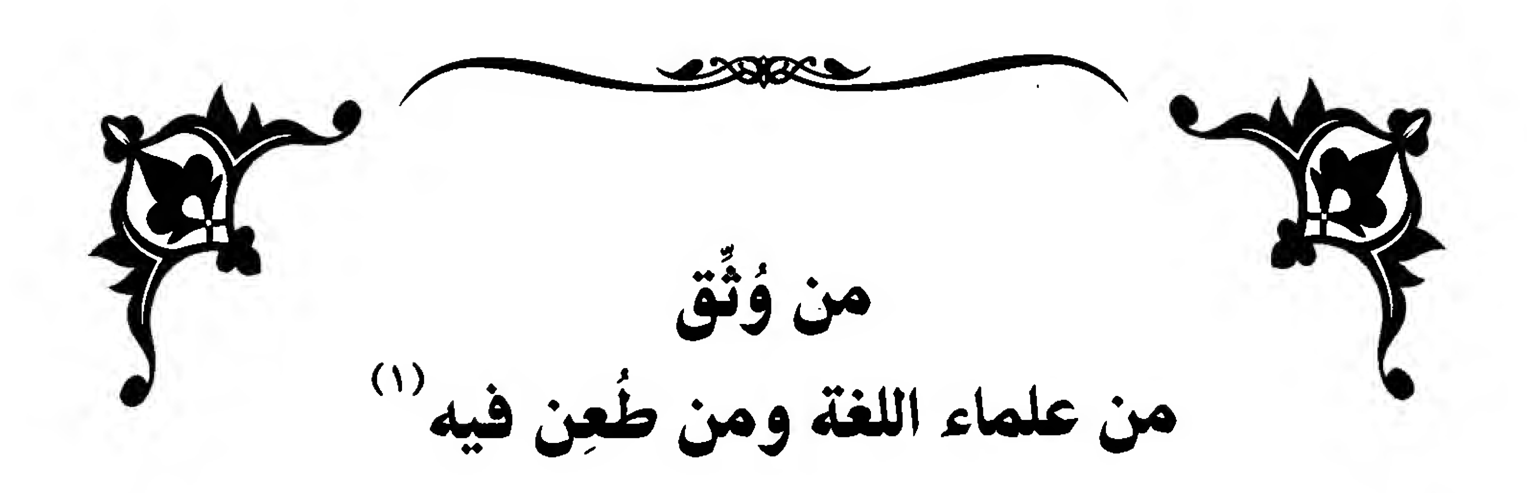
(٢) يشرج: يشدّ.

فما الذي يضرنا لو نقلنا بعض هذه الأسماء إلى ما نسميه: «شنطة»، ويعضها إلى ما نسميه: «سَبَتْ» مثلاً، وندع لزاد الراعي وأدواته اسماً واحداً، ففيه الكفاية.

وقد يعلق بالظن: أن نقل هذه الألفاظ العربية إلى معان غير معانيها المعروفة في عهد العرب الخلص، يجر ـ ولو بعد طول العهد ـ إلى التباس في فهم بعض الكلام العربي القديم، وربما سبق المخاطب إلى حمل اللفظ على المعنى الطارئ، فيقع في خطأ مبين، والذي يدفع هذه الشبهة: أن ليس في استطاعتك حماية العامة أو أشباه العامة من الخطأ في فهم الكلام العربي الفصيح في كل حال، أما الناشئون المتعلمون، فما يدفع هذا اللبس والخطأ عن أذهانهم ما سيؤلف بعد من المعاجم؛ حيث يلتزم فيها عند التعرض لمعاني الألفاظ الإشارة إلى عهد نقل اللفظ إلى معناه الحديث.

ولنا الأمل الوطيد في أن يكون نشؤنا كلهم متعلمين، وما ذلك على الله بعزيز.





من وُثِّق
من علماء اللغة ومن طُعِن فيه[1]

لما نزل الكتاب المجيد، وبيَّن الحديث النبوي أحكامه وحكمه ودلائله ـ وكلاهما ورد باللغة العربية ـ، أقبل الناس على النظر في العربية مفرداتها وإعرابها وأساليبها؛ لتحقيق تفسير القرآن، وشرح الحديث الذي هو بيان له.

ومقالنا هذا يبحث في رواية المفردات الصحيحة والمعتلَّة، ورواية الأساليب الصحيحة والفاسدة، وهو موضوع علم النحو، ولا يبحث عن رواية الأساليب التي يرتفع بها شأن الكلام، وهو موضوع علم البلاغة.

ومن العلماء من وُثِّق في رواية مفردات اللغة؛ كمحمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠هـ، ألف كتابه المشهور «تهذيب اللغة»، وكان متفَقاً على ثقته وورعه، كما قال ابن خلكان: إن بعض الأفاضل ذكر لي أنه رأى بخطه: «إني امتُحنت بالأسر، سنةَ أن عارضت القرامطةُ الحاج في الهبير[2]، والقوم الذين وقعت في سهمهم عرب نشؤوا بالبادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع... إلخ»، وهذا الذي نقله ابن خلكان عن بعض الأفاضل هو ما ذكره الأزهري في مطلع كتابه «التهذيب».

---

(١) مجلة «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة ـ الجزء الثاني عشر لعام ١٩٦٠.

(٢) الهبير: رمل في طريق مكة كانت عنده وقعة أبي سعد القرمطي سنة ٣١٢هـ. «تاج العروس».

ومن ألف في اللغة: محمود الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ؛ فقد ألف كتابه المسمى «أساس البلاغة»، غير أنه يمتاز عن بقية المعجمات ببيان ما هو مجاز أو استعارة؛ كقوله: «ذهب من داره إلى المسجد ذهاباً ومذهباً»، ثم قالوا: ومن المجاز والكناية: ذهب فلان مذهباً حسناً، وذهب عليَّ كذا: نسيته.

ونرى «القاموس» يخلط في معاني الكلمة بين الحقيقة والمجاز؛ كما قال في مادة «أبل»: «الإبل: حيوان معروف»، وأردف ذلك مباشرة: «أو السحاب الذي يحمل ماء المطر»، وهو مجاز، ثم قال، ويقال: «إبلان للقطيعين من الإبل. . . إلخ».

ومنهم من ألف في مفردات خاصة بأجناس؛ كما ألف معمر بن المثنى: «غريب القرآن»، و«غريب الحديث»، وكما ألف ابن الأثير: «النهاية في غريب الحديث»، وكما ألف الفيروز أبادي: «الروض المسلوف فيمن له اسمان إلى ألوف».

ومن ألف في النحو: سيبويه، والخليل من البصريين، والكسائي، وثعلب من الكوفيين. فسيبويه له: «الكتاب» المعروف، والخليل بن أحمد له: «كتاب العين»، وثعلب له كتاب: «المصون»، وكتاب «اختلاف النحاة». ومن هنا صار النحو قسمين: نحو البصريين، ونحو الكوفيين. وظهر تأليفان: تأليف في نحو البصريين، وتأليف في نحو الكوفيين، وتأليف في اختلاف البصريين والكوفيين. ويقول أصحاب الطبقات: فلان يعرف نحو البصريين والكوفيين.

ومن وثق من علماء اللغة: الخليل، وتلاميذه: سيبويه، ومؤرج

السدوسي، والنضر بن شميل، وكذلك ثعلب، والكسائي، والقاسم بن سلام، وأبو حنيفة الدينوري.

والموثقون من علماء العربية كثير، والمطعون فيهم قليل، ويعتمد في التوثيق وعدم التوثيق على من عاصرهم من أهل الصدق، ولم يكن بينهما منافرة. فلا يعتمد على قلة الثقة بابن دريد على ما قاله فيه نفطويه؛ لأن بينهما منافرة فقد قال فيه:

ابـــن دريـــد بقـــرة	وفيـــه عِـــيٌّ وشَـــرَه
ويـــدَّعي مـــن حمقـــه	وضـــعَ كتـــاب «الجمهـــرة»
وهـــو كتـــاب «العـــين»	إلا أنـــه قـــد غَيَّـــره

وقد نفهم صدق العالم من تأليفه. فتتبع كلام الرجل المختلف الغايات يدل على شيء من أخلاقه وطبائعه، مثال هذا: ابن الأنباري الذي يقول في قصيدته التي خاطب بها أبا زكريا الحفصي يرغب منه النصرة لأهل الأندلس:

أدرك بخيلـك خيـل الله أندلـسا	إن الـسبيل إلـى منجاتهـا درسـا

والقصيدة طويلة بليغة للغاية. فالذي ينظم هذه القصيدة المملوءة بلاغة وغيرة لا يكون إلا نقي الأخلاق، بعيداً عن أن يقول في العربية ما لم يسمع.

والذي يشترط فيه الصدق هو من ينقل عن العرب أنفسهم؛ كالأزهري في «التهذيب»، أو من ينقل عن الثقة الذي ينقل عنهم؛ كالجوهري صاحب «الصحاح». أما صاحب «المصباح»، فأكثره متابع للمعاجم المعروفة، ونجد فيه ألفاظاً لا توجد في المعاجم التي بين أيدينا؛ كرفيع بمعنى: رقيق، وكعوائد: جمع عادة.

ومِمن طُعن فيه: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. قال الأزهري في «التهذيب»: حضرته في داره ببغداد غير مرة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه، فاستخف به، ولم يوثقه في روايته. ودخلت يوماً عليه، فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه. وتصفحت كتاب «الجمهرة» له، فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها، ولم أعرف مخارجها، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه؛ لأبحث عنها أنا وغيري ممن يظهر فيه لبعض الأئمة، فإن صحت لبعض الأئمة، اعتمدتها، وإن لم توجد لغيره، وقفت.

ومِمن طعن فيه الأزهريُّ ـ في مقدمة كتاب «التهذيب» ـ: الجاحظُ، فقال: «وممن تكلم في لغة الغريب بما حضر لسانه، وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس من كلامهم: عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ، وكان أوتي بسطة في لسانه، وبياناً عذباً في خطابه، ومجالاً واسعاً في فنونه، غير أن أهل المعرفة بلغات الغريب ذموه، وعن الصدق دفعوه». وأخبر أبو عمرو الزاهد: أنه جرى ذكره في مجلس أحمد بن يحيى، فقال: «اعزبوا عن ذكر الجاحظ؛ فإنه غير ثقة، ولا مأمون».

ومِمن طعن فيه: أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب. قال ابن السكيت: «كتبت عنه قِمَطْراً، ثم تبينت أنه يكذب في اللغة، فلم أذكر عنه شيئاً».

ومِمن طعن في روايته: أبو الفرج الحسين الأصبهاني صاحب كتاب

«الأغاني»؛ فقد قال ابن شاكر في كتابه «عيون التواريخ»: إن الشيخ شمس الدين الذهبي قال: رأيت شيخنا ـ يعني: ابن تيمية ـ يضعفه، ويتهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به. وقال ابن الجوزي: «لا يوثق بروايته؛ فإنه يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق. ومن تأمل كتاب «الأغاني»، رأى كل قبيح ومنكر».

وممن طُعن فيه: أبو العلاء صاعد بن الحسين، جاء من الشرق إلى الأندلس في عهد المنصور بن أبي عامر، فشاهد منه علماء الأندلس إخباراً في اللغة بخلاف الواقع، فأعرض عنه أهل العلم كما قال المقري في «نفح الطيب»، وقدحوا في علمه وعقله. وألّف لهم كتاب «الفصوص»، فألقوه في النهر، ولم يأخذوا عنه شيئاً؛ لقلة الثقة به.

ولا يقدح خطأ رأي العالم في الثقة بروايته. فابن تيمية ـ مثلاً ـ يصحح رواية سيبويه، ويخطئه في التطبيق، وقد روى: أن أبا حيان كان رفيقاً لابن تيمية، فرد ابن تيمية على سيبويه فقال له أبو حيان: أترد على سيبويه؟ فقال: هل سيبويه نبي النحو؟ لقد أخطأ في ثلاثين موضعاً من كتابه، فهجره أبو حيان، وكان شأن أبي حيان أن يقول له: بيِّن لنا الخطأ الذي وقع في الثلاثين موضعاً ويردها أو يسلم بها، ولا يكون قول ابن تيمية وحده سبباً للهجرة.

ومن يروي شيئاً في اللغة، وهو لا يوثق بروايته، يحفظ قوله، فإن ورد ما رواه عن راو آخر يوثق بروايته، أخذ به، وإلا، وقف عن روايته كما قال الأزهري في «تهذيبه».

وهناك فريق ثالث يخرج من اللغة ما يصح أن يكون داخلاً فيها؛

كالقاسم الحريري؛ فقد ألَّف «درة الغواص في أوهام الخواص»، وأكثر ما جعله وهماً، وليس بعربي فصيح، رده شارحو كتابه: الشهاب الخفاجى، والشيخ محمود الألوسي بأنه عربي فصيح، إما بمطابقته لقول بعض النحاة، أو بوجه عربي مقبول. وعلى فرض أن سجل ما ينطق به أشباه العامة، فعلينا أن نضع علامات لما زيد على العربية الفصحى.

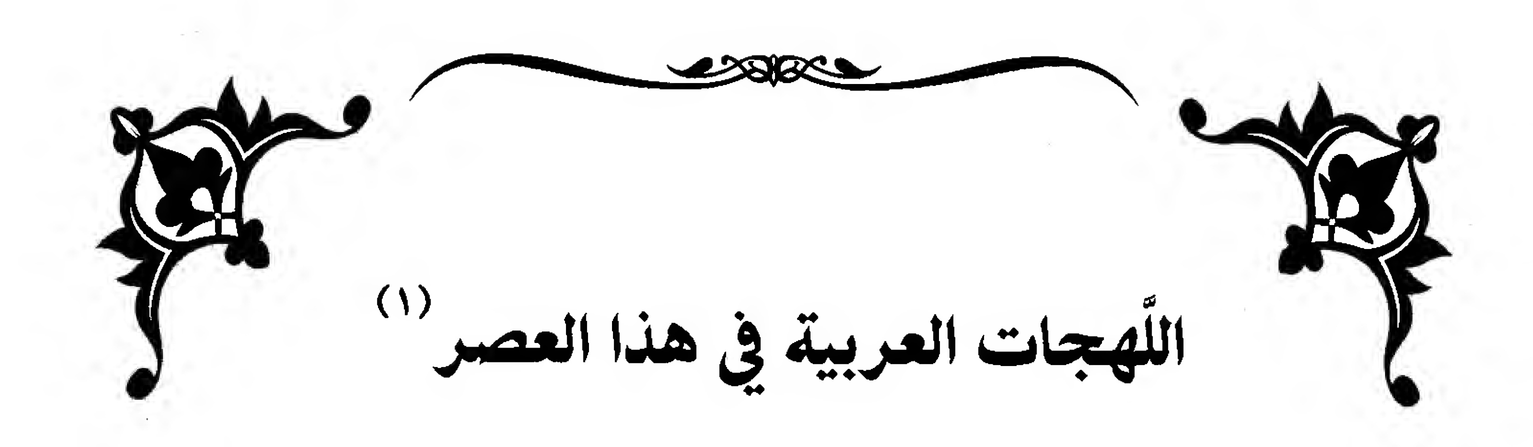
ومن أدبائنا من يمشي في طريق معاكس لهذا، فيسبق إلى ذهنه أن استعمال العامة من الناس لكلمة توافق العربية، فيستعملها على أنها عربية فصيحة، ويتبين أن العامة لم يستندوا إلى نطق عربي فصيح، ولو قبلنا هذه الكلمة، لزم أن نقبل كل ما تنطق به العامة مخالفاً العربية الفصحى؛ كاشتقاق بعضهم اسم الفاعل من فخم: فخيم، والعرب يقولون: هو فخم، ولم يقولوا: فخيم، وقول العامة: عمولة، وهي في اللغة: عمالة ـ بالكسر والضم ـ. ثم إنا لو قبلنا دخول هذا في معاجمنا على أنه من العربية الفصحى، لكثر في اللغة المترادف: اللفظ العربي، واللفظ العامي الذي زيد عليه. ومن أدبائنا من يرون كثرة المترادف في اللغة من العيب فيها، وأنه يجب إعدامه.

ولا يضرنا وجود المعرب في اللغة إذا اقتضت الحاجة، ولا سيما إذا لم يوجد له مثال قريب من العربية. وقد أخذ الأتراك كلمتي: فانوس، وفنار من اليونان، ثم أخذتهما أمم عربية، وصارتا من مفرداتها اللغوية. وكذلك: الجذوة؛ فقد قال في المعجم التركي شمس الدين سامي: هي مأخوذة من العربية، والأصل: قبسة من النار. ويستعمل في تونس: «كاهية» لنائب الرئيس، قال السيد محمد فريد في رحلته إلى تونس: إن أهل تونس يطلقون كاهية بمعنى: وكيل الرئيس، وهي محرفة عن «كيخيا» المحرفة هي أيضاً عن

«كتخدا». والحق أن كتخدا فارسي، ومعناه: بيت الرب. وحرّفه الأتراك إلى قولهم: كاهية بمعنى: وكيل الرئيس، ولفظ كيخيا لعلّه مستعمل في مصر فقط، فإنا لم نره في المعجم التركي الذي بين أيدينا لشمس الدين سامي.

لهذا أرى من الواجب أن نتحرز مما ينسب إلى غير الموثوق بهم حتى يعضده نقل آخر موثوق به، أو يكون له في العربية وجه مقبول.





اللّهجات العربية في هذا العصر [1]

لهجات البلاد العربية اليوم أصلها العربية الفصحى، دخلها الفساد من وجوه شتى، وظهر في كثير من ألفاظها وأساليب مخاطبتها. ولما كان مجمع اللغة العربية الملكي يعمل لسلامة اللغة العربية، وسد ثغور حاجاتها، وإصلاح ما اعتراها من خلل، كان من حقه دراسة تلك اللهجات بقدر المستطاع، متخذاً هذه الدراسات وسيلة إلى تخليصها مما طرأ على ألفاظها وأساليبها من فساد.

وذلك أن دارس اللهجة يذكر الكلمات التي دخلها التحريف، ويبيِّن وجه تحريفها، وينبه على وجهها الصحيح، ويذكر الكلمات التي دخلها التحريف، ويدل على ما يقوم مقامها من الألفاظ العربية الفصيحة، ويتعرض للكلمة المستعملة في غير معانيها المعروفة في كلام العرب، أو معجمات اللغة، حتى إذا لم يجد بين هذه المعاني والمعاني التي وضعت لها الكلمة مناسبة، نبّه على أن هذه الكلمة استعملت في غير مواضعها، وأرشد إلى الألفاظ التي يصح أن تستعمل مكانها.

وإذا أخذ يبحث في الأساليب، ووجد فيها ما يخالف قانون نظم الكلام

(١) مذكرة قدمها الإمام إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ونشرت في الجزء الثامن من المجلد الثالث عشر ـ مجلة «الهداية الإسلامية».

العربي، نبه على هذه المخالفة، وذكر الوجه الذي يكون به الأسلوب عربياً فصيحاً.

وفي دراسة هذه اللهجات معرفة مقدار بُعدها عن العربية. والمجهودات التي تبذل في إصلاحها تكون على قدر ما عرف من هذا البعد؛ فقد يظن بعض أهل العلم أن اللغة الدارجة في طرابلس الغرب، أو في المغرب الأقصى بعيدة عن العربية أشد البعد، ويرى أن العودة بها إلى العربية المستقيمة أمر متعسر أو متعذر، ولكنه متى درسها بنفسه، أوقرأ كتباً بحثتها بحثاً علمياً وافياً، يعرف أنها لم تبعد عن العربية إلى الحد الذي سبق إلى ظنه، فيقوى أمله في السعي لإعادتها إلى العربية السليمة، ويعمل لتحقيق هذا الأمر مجتهداً.

وأذكر أني كنت ممن يحسبون أن لهجة بلاد الجزائر قد بعدت من العربية إلى أقصى غاية، حتى أخذت أدرس مفرداتها، وأرجع فيما أشتبه فيه إلى معجمات اللغة، فوجدت أكثرها من أصل العربية، غير أنهم يحرفونه بنحو تبديل بعض الحركات أو الحروف، أو بصوغه على غير قياس، أو يتصرفون فيه بأحد طرق المجاز، ويغلب استعماله في المعنى المجازي حتى يصبح حقيقة في عرفهم الخاص.

ونجد في لهجة كل قطر ألفاظاً عربية فصيحة دارجة بين عامتهم، ولابتذالها في ألسنة العامة يتحاماها الكتاب والشعراء والمؤلفون، وقد تكون هذه الألفاظ عند أدباء قطر معدودة في غريب اللغة؛ لعدم جريانها في لهجتهم، وقلة ورودها فيما قرب مأخذه من كلام العرب، ومثال ذلك: أنك ترى العامة في بلاد بصحراء الجزائر يقال لها: «سوف» يستعملون لفظ: كرف بمعنى:

الشم، فيقولون: كرفت؛ أي: شممت. وفي «القاموس»: كل ما كرفته، فقد شممته. وأدباء تلك الناحية يتجنبون استعمالها بهذا المعنى؛ لابتذالها، وربما يعدها بعض الأدباء في بلاد الشرق من غريب اللغة، فيترك استعمالها لغرابتها، لا لابتذالها. ولو أرسلت في إيراد ما يشاكل هذه الكلمة في ابتذاله بين أهل قطر، وعده غريباً عن آخرين، لأتيت بكلم كثير.

فبحثُ المجمع في لهجات البلاد العربية اليوم وأساليبها، واستكشافُ ما دخلها من ضروب الفساد، ثم التنبيهُ على وجوه صحتها في مجلته، أو في مؤلفات خاصة، نراه من أقرب الوسائل إلى إصلاح هذه اللهجات، وإعادتها إلى أصلها العربي الفصيح.

ولا يغني عن هذه الدراسة أن يحيل أهل تلك اللهجات على معجمات اللغة، وكتب النحو؛ فإن أكثر الناس يأخذهم التعود على النطق بلفظ أو أسلوب غير عربي، فلا يتنبهون لوجه الخطأ في استعماله.

ومثل هذا التعود كان السبب في انتشار أخطاء كثيرة، حتى بين الأدباء والمؤلفين من أهل العلم، ولم ينكشف للناس أمرها إلا بعد أن قام رجال من العلماء الراسخين في اللغة، فأقبلوا يتتبعون بقدر ما استطاعوا تلك الألفاظ التي يخطئ في استعمالها الخواص من الناس، فنقدوها، وبيَّنوا وجه استعمالها الصحيح، فتجنبها من يتحرَّى النطق والكتابة بالعربية الفصحى.

وإذا وجد أفراد خدموا اللغة بإصلاحِ جانبٍ من أخطاء طرأت عليها، وأنقذوا ألسنة كثيرة وأقلاماً من معرَّة تلك الأخطاء، فجدير بمجمع اللغة العربية الملكي أن يقوم بعمل أوسع من عمل أولئك الأفراد، وأعظم منه أثراً، وهو أن يدرس لهجات الأقطار العربية من ناحية ما دخل في ألفاظها وأساليبها من

أغلاط، ويدل على وجهها الصحيح.

وأذكر أني كنت في مجلس حضره أحد كبار رجال الدولة في هذا العهد، ودار حديث يتعلق بالمجمع، فقال: إن أهم عمل يقوم به المجمع أن يأتي إلى ألفاظ دائرة في اللغة الدارجة، وليست بعربية، فينبه على الألفاظ الفصيحة التي تقوم مقامها، وضرب المثل بكلمة: «يادوبك» في اللهجة المصرية، وهذه الكلمة تستعمل بمعنى: على أكثر تقدير.

فهذا أحد عظماء الدولة يرى أن من أهم أغراض المجمع دراسة اللهجات الحاضرة، والعمل لإصلاحها.

واتصال المجمع بعلماء الأقطار العربية وأدبائها يساعده على درس هذه اللهجات، ويكون هؤلاء العلماء والأدباء هم الذين يتلقون ما يقرره من إصلاح، ويأخذون به النشء ما أمكنهم، ويذيعونه في دروسهم ومجالسهم، ويدعون إليه في صحفهم.

وقد روعي في نظام المجمع ما يؤكد الصلة بينه وبين تلك الأقطار؛ إذ جعل للمجمع انتخاب أعضاء فخريين، وأعضاء مراسلين، فإذا جرى المجمع في انتخاب هؤلاء الأعضاء على أن يكون له في كل قطر عضو أو أعضاء، انفتح أمامه الطريق لدراسة هذه اللهجات دراسة وافية.

ودراسة اللهجات ـ بعرض مفرداتها وأساليبها على قوانين العلوم العربية ـ قد تحتاج إلى مجهود كبير، وزمن غير قصير، ولكن غاية سامية مثل هذا الإصلاح ينبغي للمجمع أن يقف دونها، وهو يستطيع إدراكها، ولو بعد عشرات من السنين.

أما لجنة اللهجات، فقد كتب أعضاؤها في لهجة مصر والشام وتونس

والجزائر، ولكن اللجنة أرجأت النظر فيما كتبوه؛ لكثره ما عرض في جلسات المجمع من مصطلحات العلوم والفنون والشؤون العامة، فإذا زيد في أعضاء المجمع، وكان عمله متواصلاً غير مقيد بجلسات معلومة، استطاعت اللجنة أن تواصل عملها، وتعرض على المجمع ما يصل إليه بحثها.





نيابة بعض الحروف عن بعض[1]

يتعرض النحاة لمعاني الحروف، فيذكرون للحرف الواحد معنيين، أو معاني، كما يقولون في الباء: تأتي للسببية، والظرفية، والاستعانة، وإذا وقفت على ظاهر صنيعهم، تبادر إلى ذهنك أن الحروف التي تعددت معانيها من قبيل المشترك، وهو اللفظ الدال على معنيين فأكثر؛ بحيث يدل كل معنى مستقل عن الآخر دلالة لا يحتاج فيها إلى تطلب علاقة.

وقد رأينا كثيراً من محققي النحاة يعملون لتقليل معنى الحروف، فيأتون إلى كثير من الشواهد التي يريد بعضهم أن يثبت بها للحروف معاني زائدة على معانيها الكثيرة الدوران في كلام الفصحاء، ويردونها إلى المعاني المعروفة في الاستعمال، كما يفعل ابن هشام، ونجم الدين الرضي، وكما فعل السكاكي في كتاب «المفتاح»، وكذاك ينبغي أن تكون معاني الألفاظ المشتركة قليلة؛ فإن قلتها أعون على حسن البيان.

وقد تمر على قول النحاة: إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيجعلك هذا القول في حيرة، أو يذهب بك في استعمالها على غير طريقة، تسمعهم يقولون: إن «في» ـ مثلاً ـ تكون بمعنى: «إلى»، أو تكون بمعنى:

---

(١) بحث طرحه الإمام في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ونشر في الجزأين السادس والسابع من المجلد السابع لمجلة «الهداية الإسلامية».

«الباء»، فتريد أن تذهب بذلك مذهب القياس، فتقول بدل «سرت إلى البحر»: سرت في البحر، أو تقول بدل «بعته بدرهم»: بعته في درهم.

وإذا مشيت على هذا الوجه من القياس، وقعت في لبس من القول، وأتيت بجمل تنبو عنها الفطرة العربية، وقد نقد أحد فلاسفة اللغة ـ وهو ابن جني ـ قول النحاة: إن الحروف يستعمل بعضها مكان بعض، ونبه لما في إطلاق هذه العبارة من فساد، فقال في كتاب «الخصائص»: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه!». ثم قال: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، ولكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع، دون موضع على حسب الحال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال، فلا». ثم أتى إلى كثير من الشواهد التي ساقوها على استعمال الحرف بمعنى الحرف؛ وخرَّجها على وجوه تبقى بها الحروف في معانيها المعروفة، واعتمد في هذه الوجوه على باب التضمين.

وقال ابن القيم في كتاب «بدائع الفوائد»: «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء العربية، فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف، وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدي به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، وطريقة حذاق الصناعة، يضمنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف. وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن».

وخلاصة هذا المذهب: أن الحروف لا تستعمل إلا في معانيها الشائعة

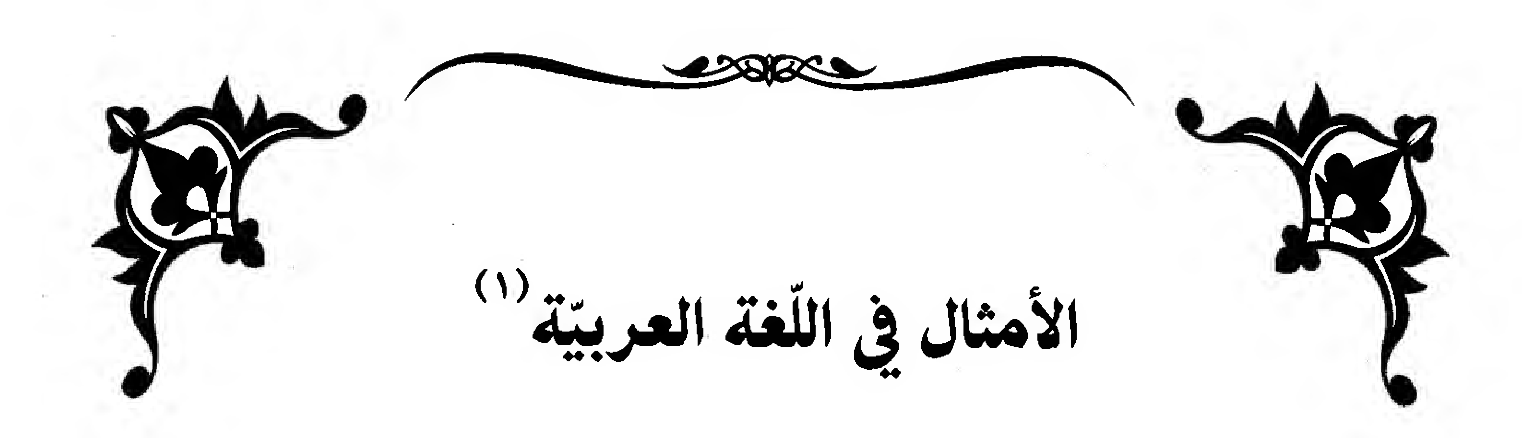
في كلام الفصحاء، فإذا وجه إليك كلام، وظهر لك أنه قد أنيب فيه حرف مكان حرف، فإن هناك تضميناً، أو حذف كلمة يبقى به الحرف على حقيقته المعروفة في الاستعمال.

وإذا صرفت النظر إلى فن البيان؛ رجاء أن تجد فيه ما يزيد البحث وضوحاً، وجدتهم يعدون في قبيل الاستعارات: استعارة حرف لمعنى آخر. ولا يزيدون على أن يذكروا لك أمثلة قليلة؛ لتعلم منها كيف تجري الاستعارة في الحروف. غير أنك تحتاج بعد هذا إلى تفصيل القول في معاني الحروف، حتى تصرف المعاني التي وضعت لها الحروف على وجه الحقيقة؛ لتفرق بينها وبين المعاني التي تستعمل فيها على وجه المجاز. ولا لوم على البيانيين إذا لم يفصّلوا لك القول في معاني حروف الجر؛ فإن ذلك من شأن اللغوي الذي يبحث عن دلالات الألفاظ المفردة.

فإذا ضم المجمع اللغوي ما يقوله البيانيون إلى ما يقوله ابن جنّي وغيره من المتفقهين في العربية، أمكنه أن يقرر أن الحرف لا يستعمل مكان آخر إلا على وجه الاستعارة، أو على وجه التضمين. وعلى المؤلفين في العربية بعد هذا أن يقتصروا في بيان معاني الحروف على المعاني الحقيقية، وإن تعرضوا لما زاد على ذلك، فمع بيان أنها معان لم يوضع لها الحرف، حتى يكون الناشئ على بصيرة من أن استعمال الحرف في هذه المعاني من قبيل الاستعارة التي لا تتم إلا بملاحظة علاقة، ونصب قرينة.

وتتعرف المعاني الأصلية للحروف من نصوص علماء العربية، أو من تتبع موارد استعمالها، وكثرة دورانها في الكلام الفصيح.





الأمثال في اللّغة العربيّة[1]

المَثَلُ في أصل وضعه: المثيل، والشبيه، ويطلق على الكلام البليغ الشائع المشهور؛ لحسنه، أو لاشتماله على حكمة، وذلك ما نبغي الحديث عنه في هذا المقال.

توجد الأمثال حتى في غير اللغات الراقية، ولا تكاد لغة تخلو من الأمثال. وها نحن نجد بين الجماعات البعيدة من العلم أو المدنية أقوالاً من نوع كلامهم يضربونها في مواضع تشبه مواردها، ولا فرق بينها وبين ما جاء في الفصيح من الأمثال إلا الفرق الذي نحسه بين اللغة الدارجة واللغة العربية الخالصة.

من خواص المثل: الإيجاز، وأن يكون جيد العبارة. ولإيجازه وجودة عبارته تداولته الألسنة، وقبلته خاصة الناس وعامتهم. قال الزمخشري: «ولم يضربوا مثلاً، ولا رأوه أهلاً للسير، ولا جديراً بالتداول والقبول، إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه».

وقال الفارابي: «المثل ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه، حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاه بها في السرَّاء والضرَّاء».

---

(١) مجلة «نور الإسلام» ـ الجزء التاسع من المجلد الرابع.

وقال: «وهو أبلغ الحكمة؛ لأن الناس لا يجتمعون على ناقص، أو مقصر في الجودة، أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة».

وقال أبو عبيد: «اجتمع في الأمثال ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه».

يصوِّر المثل الحقائق في أجلى صورة، ويريك المعاني الكثيرة في الكلمات القليلة، فإذا أردت أن تصف رجلاً بالدهاء، وجودة الرأي، والأخذ في تدبير الأمور بأنجح الطرق، ورمت أن تعبر عن هذا المعنى بلفظ موجز ينقشه في نفس المخاطب حتى كأنه يراه رأي العين، ضربت فيه المثل: «يعرف من أين تؤكل الكتف».

وإذا سمعت كلاماً كثيراً لا تُجنى منه فائدة، وأردت أن تصفه بكلمة يخف وقعها في الأذن، وتضع ذلك المعنى موضع المشاهد، ضربت فيه المثل: «أسمع جعجعة، ولا أرى طحناً».

يحسن ضرب المثل حيث يكون سبب وروده معروفاً للمخاطبين. وكثير من الأمثال لا يفهم منها معنى، وإن كانت ألفاظها واضحة الدلالة على معانيها المفردة، فالمثل: «إن يبغ عليك قومك، لا يبغ عليك القمر»، مفرداته واضحة المعاني، وليس في تركيبه حذف، ولا لفظ يتوقف فهمه على كلام يسبقه أو يأتي من بعده، ولو سقته في الحديث مع من لا يعرف مورده، لم تصل به إلى الغرض الذي تستعمل من أجله الأمثال، وهو إبراز المعنى في صورة مألوفة تتلقاها النفوس بارتياح، وإنما يفي هذا المثل بالغرض، ويقع المعنى المقصود في نفس المخاطب موضع الجلي الواضح، متى عرف: «أن بني ثعلبة بن سعد بن ضبة في الجاهلية تراهنوا على الشمس والقمر ليلة

أربع عشرة من الشهر، فقالت طائفة: تطلع الشمس، والقمر يُرى، وقالت طائفة: يغيب القمر قبل أن تطلع الشـمس، فتراضوا برجلٍ جعلوه حكماً، فقال واحد منهم: إن قومي يبغون عليّ، فقال الحكم: «إن يبغ عليك قومك، لا يبغ عليك القمر».

قد يستعمل المثل على وجه الاستعارة؛ كضرب المثل: «الصيف ضيَّعتِ اللبن» في حق من كان متمكناً من أمر، فأضاعه من يده، ثم جاء يطلبه بعد فواته، فإنك شبهت حال هذا الرجل بمورد المثل، وهو حال المرأة التي كانت تحت شيخ موسر سألته الطلاق، فطلقها زمن الصيف، فتزوجت شاباً فقيراً، فلما دخل الشـتاء، أرسلت إلى الشيخ تستقيه لبناً، فقال لها: «الصيف ضيعت اللبن»، واسـتعرتَ هذا المثل إلى حال الرجل الذي أضاع أمراً كان طوع يده، ثم رغب في مناله. واسـتعمال الأمثال على هذا الوجه هو الذي تحدث عنه البيانيون، فقالوا: «متى فشا استعمال المجاز المركب، سمي: مثلاً».

وقد يستعمل المثل على وجه التشبيه الصريح؛ كأن تذكر شخصاً تريد أن تصفه بأنه يُشتهى قربه، ويخاف شره، فتقول: هو «كالخمر يُشتهى شربها، ويُخاف صداعها».

وقد يسـتعمل على وجه الحقيقة المحضة، كأن ترى شخصاً اعتبر في بعض الأمـور بما وقع فيه غيره من عاقبة مكروهة، فأخذ حـذره من ذلك الأمر، فتقول: «السعيد من اتعظ بغيره» فليس في ضرب هذا المثل استعارة ولا تشبيه.

والكتب التي صنفت في أمثال العرب؛ كأمثال أبي عبيدة، والميداني،

وابن قتيبة، وابن حبيب، وابن الأنباري، وابن هلال، والشيخ طاهر الجزائري، تجمع الأنواع الثلاثة، ولا تختص بما تحدث عنه البيانيون، وهو المجاز المركب الذي يفشو استعماله.

يلزم في المثل: أن يكون قولاً موجزاً شائعاً، وقد يكون حكمة؛ أي: كلاماً ينهى عن سفه، أو يدعو إلى خير، نحو: «إنَّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»، وهو مثل يضرب لمن يجهد نفسه في طلب الشيء، ويبالغ في الطلب، حتى إنه ربما يدركه التعب أو الملل، فينقطع دون البلوغ إلى الغاية.

وقد يكون خالياً من الحكمة بالمعنى المشار إليه، ولكنه يدل على معنى مقبول؛ كالأمثال الصالحة للاعتذار؛ نحو: «مكره أخاك لا بطل».

والحكمة التي تؤدي إلى ما يؤديه المثل، إلا أنها لم تشع في الجمهور، ولم تجر إلا بين الخواص، يسميها بعض الأدباء بالنادرة.

ومن الأمثال ما يكون كلاماً مستقلاً بنفسه، نحو: «حُبُّك الشيءَ يُعمي ويُصم»، ونحو: «ربَّ أخ لك لم تلده أمك». وقد يكون مقتطعاً من كلام؛ نحو: «إن المقدرة تذهب الحفيظة». قال أبو عبيد: بلغنا هذا المثل عن رجل عظيم من قريش في سالف الدهر كان يطلب رجلاً بثأر، فلما ظفر به، قال: لولا أن المقدرة تذهب الحفيظة، لا نتقمت منك. ثم تركه. وإلى هذين الضربين من الأمثال أشار المرزوقي في كتاب «الفصيح»، فقال: المثل جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول.

يقول علماء الأدب: إن الأمثال لا تُغير، بل تجري كما جاءت، حتى إنهم يحافظون عليها، وإن جاءت على بعض الوجوه الشاذة. قال الزجاج

في «شرح أدب الكاتب»: الأمثال قد تخرج عن القياس، فتحكى كما سمعت، ولا يطرد فيها القياس، فتخرج عن طريقة الأمثال. وقال المرزوقي: من شرط المثل: أن لا يغير عما يقع في الأصل، ألا ترى أن قولهم: «أعطِ القوس باريها» تسكن ياؤه، وإن كان التحريك الأصل؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك.

ويتصل بهذا: أن لا يغير المثل ليوافق حال من ضرب في شأنهم؛ من نحو التذكير والتأنيث، أو الإفراد والتثنية والجمع، بل يستعمل باللفظ والحال التي نطق به العربي في أول ما نطق به[1].

والعلَّة العامة في امتناع تغيير ما يسمى مثلاً: أن تغييره يخرجه عن أن يكون اللفظ المتداول المشهور، وفي امتناع تغيير المثل الذي يستعمل على وجه الاستعارة علة خاصة، هي أن الاستعارة مبنية على استعمال لفظ المشبه به، ولو غير المثل؛ كأن قلت: «الصيف ضيعتَ اللبن» ـ بفتح تاء الخطاب ـ، لما كان لفظ المشبه به مستعملاً في المشبه بعينه، ومن تصرف في المثل بالتغيير، كان مشيراً إلى المثل، لا ضارباً للمثل نفسه.

وقد عد علماء الأدب فيما يجب أن يعرفه الكاتب والشاعر: الأمثال العربية. قال ابن الأثير في «المثل السائر»: وكنت جردت من كتاب «الأمثال» للميداني أوراقاً خفيفة تشتمل على الحسن من الأمثال الذي يدخل في باب الاستعمال.

وإذا كان في الأمثال حكمة وبلاغة، كان في العناية بجمعها ودرسها وسيلة من وسائل ترقية التحرير والخطابة.

---

(١) قال الزمخشري: لم يضربوا مثلاً إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حوفظ عليه، وحمي عن التغيير.



وصف جمع غير العاقل بصيغة فَعْلاء[1]

جرى اختلاف بين أدباء العصر في صحة عبارة وقعت في منثور الكتّاب، ومنظوم الشعراء منذ عهد بعيد، وهي العبارة التي يوصف فيها الجمع بصيغة فعلاء.

وأول مناقشة جرت في هذا كانت بين الأستاذ (فريتس كرنكو العرباني الجرماني)، والأب (آنستاس الكرملي)؛ حيث كان الأب آنستاس يستعمل في مجلته «لغة العرب» فعلاء وصفاً للجمع؛ كأن يقول: الأشجار الخضراء، بدلاً من: الأشجار الخضر، فأنكر عليه الأستاذ (كرنكو) بدعوى أن هذا الاستعمال خطأ، ورد عليه الأب (آنستاس) بأن من مزايا لغة العرب وصف المنعوت المجموع من غير العاقل بصفة المفردة المؤنثة، وأورد شواهد فيها وصف الجمع بصفة فاعلة؛ نحو: الأيام الخالية، وقطوفها دانية، وتناولت الصحف والأندية الحديث عن هذه المسألة باحثة عن وجه الحق في هذه العبارة، فبدا لي أن ألقي نظرة فاحصة بين نظراتهم حتى أثق بفصاحة هذا الوصف، وتناولته من حيث القياس والسماع، فكان ملخص البحث ونتيجته ما يأتي:

---

(١) اقتراح قدمه الإمام إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ونشر في الجزء التاسع من المجلد العشرين لمجلة «الهداية الإسلامية».

يقول علماء العربية: يجوز وصف الجمع المكسر لغير العاقل بالمفرد المؤنث، غير أن وصفه بالمفرد المؤنث بالتاء كثير شائع، ووصفه بالمفرد المؤنث بالصيغة قليل، والمراد من المؤنث بالصيغة: ما كانت علامة تأنيثه ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، فالحكم الذي قرروه عام، ولكنهم اقتصروا فيما رأينا على التمثيل بما فيه ألف التأنيث المقصورة. قال أبو البقاء في «الكليات»: «والجمع المكسر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصف به المؤنث، نحو: ﴿مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ﴾[طه: ١٨٥]، وهو قليل». ثم قال: «والجمع يوصف بالمفرد المؤنث بالتاء، وهو شائع، وقد يوصف بالمفرد المؤنث بالصيغة؛ كما في قوله تعالى: ﴿مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾[النجم: ١٨].

ومازال الناس يحملون ما قرره علماء العربية من جواز وصف جمع التكسير لغير العاقل بالمفرد المؤنث على عمومه، دون أن يتعرض أحد لمنع وصفه بفعلاء.

وورد وصف الجمع بصيغة فعلاء في أشعار هذا العصر؛ كما قال الأستاذ خليل مطران في رثاء شوقي:

يجلو نبوغك كلَّ يوم آية ... عذراء من آياته الغرّاء

فقد وصف الآيات، وهي جمع، بغرّاء.

وقال أيضاً:

النيل يجري من عميق دافق ... من حيث ينبع في الربا السَّمَّاء

وقال الأستاذ بشارة الخوري في رثاء شوقي:

قاموا على سرر الأعراس وانتبهوا ... على صياح بكيّ الطرف عائرِهِ

على مآتم من طير ومن شجر ... خرساء كالقبر غرقى في دياجره

فوصف المآتم بقوله: خرساء.

وورد وصف الجمع بفعلاء في كثير من أشعار المولدين قبل هذا العصر، كما قال القاضي الفاضل عبد الرحيم[1]:

مـــــــتكفن بملابـــــــس حمــراء وهــي تعــود خــضرا

وقال برهان الدين القيراطي المتوفى سنة ٧٨١هـ:

شـرَّف الله أحمـداً سـيد الخلـق بأســنى المواهــب الحــسناء

وقال:

قد تشرفت حيث صغت قريضاً فــي معــاني صــفاتك العليــاء

وقال الإشبيلي[2]:

أفديـه إن أخـذ الطـلا منـه وقـد دعـت الكـرى أجفانـه الوطفـاء

وقال مهيار الديملي:

راكب العـز فـي مفاوزهـا اليَهْــ ـــماءِ سـار لا يركـب التغريـرا

فوصف المفاوز، وهو جمع، باليهماء، قال صاحب «الأساس»: «مفازة يهمـاء: ما فيها مـاء». وقال اليازجي: «ويـوده أن يكون فداء عن أياديهم البيضاء».

وورد في أشعار المولدين فَعْلاء خبراً عن ضمير يعود على جمع؛ كما قال أبو تمام:

---

(١) «معاهد التنصيص» (ج١ ص١٩٧).

(٢) كتاب «تراجم بعض أعيان دمشق» لابن شاشو.

فيا حسن الرسوم وما تمشى ... إليها الدهر في صور البعاد
وإذ طير الحوادث في رباها ... سواكن وهي غنّاء المراد

فقوله «غنّاء المراد» خبر عن الضمير العائد إلى الرسوم، أو إلى رباها.

وقال ابن هانئ :

طويت لي الأيام فوق مكايد ... ما ينطوي من فوقها الأعداء
ما كان أحسن من أياديها التي ... توليك إلا أنها حسناء

وقال أبو الطيب المتنبي :

وعقاب لبنان وكيف يقطعها ... وهو الشتاء وصيفهن شتاء
لبس الثلوج بها عليّ مسالكي ... فكأنها ببياضها سوداء

فقوله : «سوداء» خبر عن الضمير في قوله : «فكأنها»، وهذا الضمير عائد على الثلوج، أو على المسالك.

بل ورد مثل هذا في شعر عربي فصيح، قال المخبل السعدي :

أعرفت من سلمى رسوم ديار ... بالشط بين مخفق وصحار
وسألتها عن أهلها فوجدتها ... عمياء جاهلة عن الأخبار

فقوله : «عمياء» مفعول ثان لوجدت، وهو بمنزلة الخبر عن الضمير العائد إلى رسوم ديار «الأغاني».

وورد خبراً عن الضمير العائد إلى جمع بعد الإخبار عنه المفرد المؤنث بالتاء؛ كما قال ابن هانئ :

لولا مشيب بفودي للفؤاد عصا ... أنضيت في مهمه التشبيب لي قلصا
واستوقفت عبراتي وهي جارية ... وكفاء توهم ربعاً للحبيب قصا

وجرى على هذا المرحوم حافظ إبراهيم، فقال:

يستنطق الآلام وهي دفينة خرساء حتى تنطق الآلام

فأخبر عن الضمير العائد إلى الآلام بفعلاء بعد أن أخبر عنه بالمفرد المؤنث بالتاء، ونسج على هذا المنوال المرحوم مصطفى صادق الرافعي، فقال: «وترد الأمواج نقية بيضاء كأنها عمائم العلماء».

وورد خبراً عن ضمير يعود على اسم جمع؛ كما قال ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ في طير أبابيل من سورة الفيل: «ثم اختلفوا في صفتها، فقال بعضهم: كانت بيضاء، وقال آخرون: كانت سوداء، وقال آخرون: كانت خضراء، والطير اسم لجماعة ما يطير، والواحد طائر».

وورد فعلاء في أشعارهم حالاً من الجمع، كما قال ابن الخطيب[١]:

ولك الجواري المنشآت وقد غدت تختال في برد الشباب وترفل

جوفاء يحملها ومن حملت به من يعلم الأنثى وما ذا تحمل

فقوله: «جوفاء» حال من الجواري المنشآت، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي؛ أعني: الجواري.

وقال الطغرائي يمدح أبا الفضل أسعد بن محمد بن موسى[٢]:

لقد قلت للمزجي قلائصه حدباء يعرق لحمها الجدب

فقوله: «حدباء» حال من جمع، وهو: «قلائصه».

ووردت وصفاً لجمع محذوف بعد وصفه بصفة المؤنث بالتاء،

---

(١) «نفح الطيب».

(٢) «مختارات البارودي».

قال المتنبي:

وبـساتينك الجيـاد ومـا تحـــ ـــل مــن ســمهرية ســمراء

وقال الأبيوردي:

ولو استطيل على الحمام بعزة رفعــت لــه اليزنيــة الــسمراء

واليزنية: الرماح، نسبة إلى ذي يزن.

وملخص البحث: أن علماء العربية أطلقوا في صحة وصف جمع غير العاقل بصفة المفردة المؤنثة، فيدخل في إطلاقهم وصفه بفَعلاء، ولم نر أحداً منهم خص هذا الحكم بصيغتي فاعلة، وفعلى. ثم إن الوصف بها ورد في كلام العلماء والأدباء كثيراً؛ كما ورد في عبارة ابن جرير الطبري، وورد في شعر أبي تمام، والمتنبي ما يدل على صحته. وقد قال صاحب «الكشاف»: اجعل ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما يرويه. وقال الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغواص»: اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه. ثم إن قياس فَعلاء على فعلى وفاعلة في صحة الوصف بهما من الأقيسة التي تتلقاها اللغة العربية على الرحب والسعة.

وبناء على هذا، أقترح على مؤتمر المجمع الموقر أن يُصدر قراراً في صحة التركيب الذي يوصف فيه جمع غير العاقل بصيغة فَعلاء، قطعاً للمناقشة التي تدور حول هذا الأسلوب.

وبعد عرض هذا الاقتراح قرر المجمع صحة وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء.

❐ ❐ ❐



اسم المصدر في المعاجم[1]

يقوم المجمع اليوم بعمل معجمين: المعجم الوسيط، والمعجم التاريخي الكبير؛ ليخرج للناس معاجم تمتاز عن المعاجم السابقة بترتيب يجعل الاستفادة منها أيسر، وبعبارات تعرض المعاني في أجلى صورة، علاوة على إيداعها ألفاظاً وضعها المجمع، أو أقر وضعها؛ استيفاء لمقتضيات العلم والحضارة.

وهذا الاتجاه الموفق دعاني إلى أن أطرح على بساط المؤتمر الموقر بحثاً في كلمة ترد في المعاجم على وجه غير منضبط، وغير واضح وضوحاً يسارع بمعناها إلى أذهان عامة المطالعين. وهذه الكلمة هي: اسم المصدر، الذي يشيرون إليه بعد ذكر الفعل أو المصدر أو الوصف بقولهم: «اسم المصدر كذا»، أو «الاسم منه كذا»، أو «الاسم كذا»، أو «وكذا الاسم».

توجد هذه الكلمة في المعاجم القديمة؛ ككتاب «الصحاح»، «والمخصص»، «والجمهرة» لابن دريد، «والنهاية» لابن الأثير، «والقاموس المحيط»، «ولسان العرب»، و«المصباح»، كما توجد في المعاجم الحديثة؛

---

(١) ألقى الإمام هذا البحث في الجلسة التاسعة لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٨ يناير ١٩٥٠) ووفق على إحالته إلى لجنة الأصول. ونشر في الجزء الثامن من مجلة «مجمع اللغة العربية» سنة ١٩٥٥ .

كـ «البستان»، «وأقرب الموارد»، ولا تخلو منها كتب الأدب؛ كـ «الكامل» للمبرد، و«الأمالي» لأبي علي القالي، بل توجد في عبارات يعزوها بعض أصحاب المعاجم إلى الأقدمين من علماء العربية؛ كالخليل، وسيبويه، وأبي عبيدة.

ودخلت هذه الكلمة في كتب العلوم الأخرى، وذاعت في شروحها وحواشيها، حتى انساقت إلى التفسير، وشروح الحديث عندما يرد شيء من أفرادها في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، وجرت على ألسنة الفقهاء عند تعريف بعض الحقائق الشرعية؛ كالطهارة، والسرقة، والعطية.

ولا أحسب أن في اللغات الواسعة النطاق لغة تخلو من اسم المصدر، وأعرف أن في اللغة الألمانية مصدراً infinitive، واسم مصدر substantivischer infinitive، والقصد من كلمتنا هذه يرجع إلى أربعة أهداف:

أولها: بيان ما هو اسم المصدر في عرف علماء العربية.

ثانيها: عرض أمثلة ترون فيها كيف اختلف أصحاب المعاجم في تمييز اسم المصدر عن المصدر، وساروا في ذكره على طريقة غير منتظمة.

ثالثها: أسباب هذا الاختلاف.

رابعها: البحث عما ينبغي أن نأخذ به في المعاجم التي بين أيدينا عندما يقتضي الحال ذكر هذا الصنف من المشتقات.

*** ما اسم المصدر؟ وما الفرق بينه وبين المصدر؟**

حيث جعلنا الهدف الأخير لهذا البحث: لفتَ نظر المجمع إلى رسم الطريقة التي ينبغي أن تسير عليها معاجمنا في الصيغ التي تسميها المعاجم السابقة: اسم المصدر، رأيت أن أضع على وجه التذكرة أمام المجمع مذاهب

علماء العربية في هذا المصطلح، وما قرروه في الفرق بينه وبين المصدر، فأقول:

اسم المصدر: كلمة جرى عرف علماء العربية باستعمالها في نوع خاص من الكلمات المشتقة، يجري بحثها في علمي الصرف والنحو، ينظر الصرفيون في بحثها إلى حال بنيتها واشتقاقها، ويبحثها النحويون من جهة إعرابها، وعملها عمل المصدر في نحو الفاعل والمفعول، ويتناول كل منهما عند شرح معناها الفرق بينها وبين المصدر.

يقسم بعض النحويين اسم المصدر إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله؛ نحو: ضرب مَضْرِباً؛ أي: ضرباً، وأكرم مُكرماً؛ أي: إكراماً. . وليس هذا موضع بحثنا؛ لأنه من الصيغ المطردة المنضبطة، فلا يقع في اشتقاقه غلط، ولا في معناه التباس. على أن كثيراً من النحويين والصرفيين يسمونه: مصدراً ميمياً، لا اسم المصدر.

ثانيها: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر، ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام؛ من البناء، أو المنع من الصرف؛ نحو: برة غير مصروف بمعنى: المبرة، وفجارِ مبنياً على الكسر بمعنى: الفجور، ونظيره بدادِ، ومعناه: البدة، أو المبادة، وهي التفرق، وهمامِ، ومعناه: الهمة، وصلاحِ، ومعناه: المصالحة، وورد إطلاق اسم المصدر على هذا النوع في كتاب سيبويه إذ قال: ومما جاء اسماً للمصدر: قول الشاعر:

إنــا اقتــسمنا خطتينــا بيننــا ... فحملـت بـرة واحتملـت فجـارِ

وليس هذا النوع أيضاً موضع بحثنا؛ لأنه يمتاز عن المصادر بما أجري

عليه من أحكام العلم، وهي ألفاظ محصورة في المعاجم ليست بكثير.

ثالثها: اسم دال على معنى المصدر، ولكنه يخالف المصدر في عدم جريانه على الفعل الذي يجري عليه المصدر، نحو: الصلح اسم مصدر للمصالحة، فالمصالحة مصدر لصالَحَ، والصلح اسم للمصدر؛ أعني: المصالحة؛ لأنه لا يجري على فعل صالَحَ.

وهذا النوع هو الذي نريد بحثه في هذا الحديث، ونعنيه باسم المصدر، أو هو الذي اختلفت كلمة النحاة في تعريفه، وافترقت المعاجم في إيراده بين المشتقات.

وإليكم بعض النصوص المعبرة عما يراد منه، الكاشفة عما بينه وبين المصدر من فروق. وستلمحون في نصوص أولئك الباحثين اختلافاً أدى إلى ما ألفوه من حرية الرأي، وإطلاق الفكر في مجال الاجتهاد، ولا يضر الاختلاف الصادر عن حرية واجتهاد ما دام وراءه نقد بريء يميز الراجح من الضعيف، والمخطئ من المصيب.

والنصوص التي سنسوقها في التعريف باسم المصدر بعضها يبين الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ، وبعضها يبين الفرق بينهما من جهة المعنى.

قال أبو إسحاق الشاطبي في «شرح الخلاصة»:

«اسم المصدر يطلق عند النحويين بإطلاقين: **أحدهما**: أن يكون معناه الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله؛ كقولك: ضرب مضرباً، وقتل مقتلاً، وأكرم مكرماً[1]. **والثاني**: أن يكون معناه: الاسم الدال على

(١) وهذا هو الذي أشرنا إليه آنفاً، وقلنا: لا نقصد إلى بحثه في هذه الكلمة.

معنى المصدر المخالف له بعدم جريانه على فعله، ومثاله: الكلام، والسلام، والعون، والكبر، والطاقة، والطاعة، والعطاء، والعسرة، والثواب؛ فإن هذه الكلمات ونحوها غير جارية على أفعالها: والجاري على سَلَّم: التسليم، وعلى كَلَّم: التكليم، وعلى أَعان: الإعانة، وكذلك سائرها؛ أي: والجاري على تكبر: التكبر، وعلى أطاق: الإطاقة، وعلى أطاع: الإطاعة، وعلى أعطى: الإعطاء، وعلى أعسر: الإعسار، وعلى أثاب: الإثابة، فالجاري هو المصدر، وغير الجاري هو اسم المصدر».

وقد رأيتموه كيف أتى بهذه الأمثلة من الصيغ التي جاءت حروفها أقل من حروف الفعل، وهذا ما يصرح به جمهور النحويين؛ إذ يجعلون الفرق بين المصدر واسم المصدر في اللفظ: أن تكون أحرف اسم المصدر أقل من أحرف الفعل، فإن ساوت أحرفُ الصيغة أحرفَ الفعل، أو كانت أزيدَ منها، فذاك هو المصدر، والظاهر أن أبا إسحاق يريد بجريان المصدر على فعله: أن يكون المصدر مشتملاً على أحرف الفعل، سواء كانت أحرفه مساوية، أو أزيد، وبعدم الجريان على الفعل أن تكون أحرفه أنقص من أحرف الفعل، فيدخل في تعريف المصدر: المصادرُ غير القياسية، وهي المصادر الشاذة الموقوفة على السماع، فتكون الصيغ التي تدل على الحدث: مصادر قياسية، ومصادر سماعية، وأسماء مصادر.

وقد ذكر ابن القيم في كتاب «بدائع الفوائد» هذا الفرق، فقال: «إن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه؛ كالإفعال من أفعل، والتفعيل من فَعَّل، والانفعال من انفعل، والتفعُّل من تفعَّل، وأما السلام والكلام، فليسا بجاريين على فعليهما، ولو جريا عليه، لقيل: تسليم، وتكليم.

وإذا كان المصدر ما يجري على قياس فعله، واسم المصدر ما لا يجري على قياس فعله، بقيت المصادر التي لا تجري على قياس فعلها، وهي المصادر السماعية، خارجة عن التعريفين؛ أي: تعريف المصدر؛ لأنها غير جارية على فعلها، وعن تعريف اسم المصدر؛ لأنها تجيء مساوية للفعل بأحرفها، أو أزيد منها.

والفرق بين المصدر واسم المصدر في اللغة الألمانية من جهة اللفظ: أن المصدر ما كان منتهياً بحرفي en دائماً؛ نحو: kammen المجيء وgehen: الذهاب.

وأما اسم المصدر، فإنه يأتي في صيغ مختلفة.

هذا ما يقرره علماؤنا من الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ، وأما الفرق بينهما من جهة المعنى، فقد افترقوا في ذلك على ستة مذاهب:

١ ـ أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر؛ أعني: الحدث، فهما في المعنى سواء، وإنما الاختلاف بينهما في اللفظ فقط، وهذا ما يوافق قول الشاطبي فيما نقلناه عنه في تعريف اسم المصدر: «الاسم الدال على معنى المصدر، المخالف له بعدم جريانه على فعله»، وقال ابن مالك في «التسهيل»: «اسم المصدر هو ما دل على معناه. . .» إلخ.

٢ ـ أن معنى اسم المصدر: هو لفظ المصدر من حيث دلالته على الحدث، فتكون دلالة اسم المصدر على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، فمدلول عطاء: لفظ: الإعطاء؛ من حيث دلالة الإعطاء على المعنى الصادر من الفاعل، وهو المناولة، وهذا الرأي ـ وإن اختاره بعض كبار

النحويين؛ كأبي حيان ـ نراه بعيداً، ودعوى أن العربي عندما يعبر بلفظ الإعطاء يريد به نفس الفعل، وإذا عبر بالعطاء يريد منه: كلمة الإعطاء؛ ليتوصل منها إلى معناها الذي هو المناولة، تعسفٌ ينبو عنه الفكر.

٣ ـ ثالث المذاهب: أن معنى المصدر هو الفعل، مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه، وأما اسم المصدر، فهو موضوع للفعل من حيث هو، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه، وإن كان له تعلق في الواقع. قال الرضي: الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل، ووقوعه على المفعول، سمي: مصدراً، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية، سمي: اسم مصدر، ويرجع إلى هذا المذهب قول ابن القيم في كتاب «بدائع الفوائد»: «وأما الفرق المعنوي ـ أي: بين المصدر واسم المصدر ـ، فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت: تكليم، وتسليم، وتعليم، ونحو ذلك، دل على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السلام والمسلم، وكذلك التكليم والتعليم، وأما اسم المصدر، فإنما يدل على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلم ومكلم؛ بخلاف التكليم والتسليم، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث».

وقريب من هذا ما يقرر في اللغة الألمانية من أن المصدر الاسمي يلاحظ فيه الحدث مجرداً عن اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول؛ بخلاف المصدر، ولعدم اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول صرحوا بأنه لا أثر له في الإعراب، فلا يعمل في فاعل أو مفعول، وكذلك يقول جماعة من علماء لغتنا: إن اسم المصدر لا يعمل في شيء من متعلقات الفعل، ووقف جماعة على شواهد قليلة فيها إعمال ما يسمى مصدراً، فأجازوا إعماله.

٤ ـ ورابع المذاهب: ما حكاه أبو البقاء في «كلياته»، وهو أن المصدر مدلوله الفعل مع ملاحظة تعلقه بالفاعل، واسم المصدر يدل على الفعل أيضاً، ولكن مع ملاحظة الأثر المترتب عليه.

٥ ـ خامسها: أن المصدر اسم عين يستعمل بمعنى المصدر، فيقال فيه عند استعماله لمعنى المصدر: اسم مصدر، قال الرضي في «شرح الكافية»: «هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر؛ كقوله:

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا

أي: إعطائك، والعطاء في الأصل اسم لما يعطى».

فاسم الحدث ـ بناء على هذا الرأي ـ لا يسمى: اسم مصدر، إلا إذا ثبت أنه استعمل من قبل اسماً لعين.

٦ ـ وسادس المذاهب: ما أشار إليه فارس الشدياق في كتاب «الجاسوس» إذ قال: «الفرق بين المصدر والاسم: أن المصدر يتضمن معنى الفعل ينصب مثله، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل، مثال ذلك: الغَسل، والغُسل تقول: قد بالغت في غَسل هذا الثوب، فتنصب الثوب، فإن أردت الحال، قلت: لست أرى في هذا الثوب غسلاً، وهذا ما ظهر لي».

وهذا الرأي غير معروف في كتب النحو صراحة. غير أني وقفت على عبارة للشهاب الخفاجي في «شرحه للشفاء» توافقه؛ حيث ذكر صاحب «الشفاء»: «الثناء، والكرامة»، فقال الشهاب مفسراً للكرامة: الكرامة: اسم مصدر بمعنى الحاصل بالمصدر، وهو الإكرام. والحاصل بالمصدر يريدون منه: الأثر الذي يترتب على فعل الفاعل؛ أعني: الإيقاع. فمدلول المصدر

نفس الإيقاع الذي هو أمر معنوي لا يشاهد، وهو من مقولة الفعل، ومدلول اسم المصدر: أثره الذي هو هيئة محسوسة، وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف.

*** اختلاف المعاجم في أسماء المصادر:**

هل سـار اللغويون في معاجمهم عند إيراد اسم المصدر على قاعدة النحويين، وهو أن تكون أحرفه أقل من أحرف الفعل، أو أنهم اتخذوا قاعدة أخرى لهذا المصطلح، وساروا عليها بانتظام؟.

هم يقولون فيما كانت أحرفه أقل من أحرف الفعل: اسم مصدر، فكثيراً ما تجدهم يذكرون فعلاً على وزن أفعل، أو فعَّل، أو تفاعل، أو نحوها من الأفعال المزيدة، ويوردون صيغة أقل حروفاً منه على أنها اسم المصدر، كما قال صاحب «المخصص»: «الأداء اسم من قولك: أديت الشيء تأدية». ولكننا نجدهم قد يذكرون الفعل الثلاثي، ويسمون ما يذكرونه بعدُ: اسماً، وهو مساو لحروفه للفعل، كما قال صاحب «المصباح»: أثم أثماً من باب تعب، والإثم ـ بالكسر ـ اسم منه. وقال صاحب «المخصص»: نبزه ينبزه نبزاً، والاسم النبز. وقال صاحبه «البستان»: والصدر ـ محركة ـ: الاسم من صدر؛ أي: رفع. وقال صاحب «المخصص»: عفوت للحق: خضعت، والاسم العفوة. وقال صاحب «الجمهرة»: غبّ الطعام يغب غباً، والاسم: الغبّ.

بل نجدهم يذكرون الفعل الثلاثي، ويصلونه بما يسمونه اسماً، وهو أزيد حروفاً من الفعل؛ كما قال صاحب «المصباح»: «أتى الرجل يأتي أتياً: جاء، والإتيان اسم منه». قال: «شَتَّ من باب ضرب، والاسم: الشتات»،

وقال صاحب «القاموس»: «مرح؛ كفرح ونشط: تبختر، والاسم ككتاب؛ أي: مراح»، وقال: «صقله: جلاه، فهو مصقول، وصقيل، والاسم ككتاب»، وقال: «فطمه: فصله عن الرضاع، والاسم: ككتاب».

وقد يبدو للناظر في المعاجم أن ليس للغويين قاعدة مضبوطة في تسمية بعض أسماء المعاني أسماء مصادر؛ لوجوه:

أحدها: أنهم قد يترددون، أو يختلفون في الصيغة الواحدة بين كونها مصدراً أو اسماً كما قال صاحب «القاموس»: عتق العبد يعتق عتقاً، ويفتح، أو بالفتح: المصدر، وبالكسر: الاسم، وقال: الصدق ـ بالكسر والفتح ـ: ضد الكذب، أو ـ بالفتح ـ: المصدر، و ـ بالكسر ـ الاسم، وقال: عاف عيفاً وعيافاً، أو ككتاب: مصدر، وككتابة: اسم، وقال صاحب «المحكم»: التلقاء اسم مصدر، لا مصدر، وقيل: مصدر، ولا نظير له.

ثانيها: أنهم يختلفون في الصيغة، هل هي اسم مصدر، أو هي مصدر في بعض اللغات، كما قال صاحب «المصباح»: شربته شَرباً ـ بالفتح ـ، والاسم: الشُّرب ـ بالضم ـ، وقيل: هما لغتان، أي: كل منهما مصدر، وكل مصدر عائد إلى لغة، وورد الحَج بالفتح، والحِج بالكسر، فقال أبو علي الفارسي في كتاب «الحجة»: الحج مصدر، والحِج الاسم، وقال غيره في «المخصص»: هما لغتان.

ثالثها: قد يدرج بعضهم في أسماء المصادر صيغة يعدها النحويون من الصيغ الجارية على القياس؛ كما عدّ صاحب «المصباح»: النواح اسم مصدر لناح، مع أن الفُعال ـ بضم الفاء ـ من الأوزان القياسية مما يدل على صوت؛ كالصراخ، وقد أورده صاحب «القاموس» في المصادر، ثم

قال: والاسم: النياحة.

رابعها: أن يذكر فعلا ثلاثياً، وفعلاً آخر من المزيد. ويوردون صيغة واحدة على أنها اسم مصدر لهما؛ كما قال صاحب «المصباح» في مادة: ألف: ألفته إلفاً: أنست به، والاسم: الألفة ـ بالضم ـ، والألفة أيضاً اسم من الائتلاف.

خامسها: أن يختلف عمل المعجميين في الصيغة الواحدة، فيوردها أحدهم في جملة المصادر، ويقول الآخر عنها: إنها اسم مصدر؛ كما ساق صاحب «القاموس» المودة في مصادر ودّ، وعدها صاحب «المصباح» اسم مصدر، فقال: والاسم: المودة، وكما اختلفا في لفظ مُزاحة، ساقها صاحب «المصباح» مساق المصدر، وعدها صاحب «القاموس» اسماً لمصدر مزح. واختلفا في لفظ البخل كفلس، ساقه صاحب «القاموس» مساق المصادر لبخل، وعده صاحب «المصباح» اسم مصدر.

ونسب فارس الشدياق لصاحب «القاموس» تخليط المصدر باسم المصدر؛ حيث ذكر القوت ـ بالضم ـ في مصدر قات، مع أن صاحب «الصحاح» عده اسماً إذ قال: والاسم: القوت.

وقد يجدهم الناظر يذكرون للفعل الواحد مصادر متعددة، ولا يسمون واحداً منها اسم مصدر، كما ذكر صاحب «القاموس» لفعل لزم ستة مصادر، ولخسر سبعة مصادر، ولمكث تسعة مصادر، وللقي أحد عشر مصدراً، ولتم عشرة مصادر، ولم يقل في واحد منها: إنه اسم مصدر.

وأحياناً يذكرون للفعل الواحد مصدراً، ويردفونه بصيغ يقولون عنها: إنها أسماء مصادر، قد يكون من المعقول أن يذكروا للفعل المزيد صيغاً

ليست جارية عليه، ويسمونها: أسماء مصدر؛ كما قال صاحب «القاموس»: أوصاه، ووصّاه توصية: عهد إليه والاسم: الوصاة، والوصاية، والوصية، ولكن النظر يقف عندما يذكرون فعلاً ثلاثياً ومصدره، ثم يذكرون صيغاً بمعنى المصدر، ويسمونه: أسماء مصدر، كما قال صاحب «القاموس»: «مزح مزحاً»، ثم قال: «ومُزاحة، ومُزاحاً ـ بضمهما ـ، وهما اسمان».

*** أسباب اختلاف المعاجم في مسألة اسم المصدر:**

لعدم اتحاد المعاجم على وجهة واحدة أسباب نعرض على حضراتكم ما بدا لنا منها أثناء البحث، عسى أن يكون لعرضها أثر في تلافي ذلك النقص فيما سيصدره المجمع من المعاجم:

١ ـ جرى علماء اللغة على أن يجمعوا لهجات القبائل العربية في لغة واحدة، فيذكرون للفعل الواحد مصادر متعددة، وقد يكون للفعل في لغة قبيلة صيغة مصدر، وله في لغة غيرها من القبائل صيغة أخرى، فهذا صاحب «القاموس» ـ مثلاً ـ عدّد لكل من فعلي حمّل وكذّب مصدرين هما: التحميل، والتحمال، والتكذيب، والكِذّاب، والواقع أن كل واحد من المصدرين عائد إلى لغة. قال سيبويه في «الكتاب»: «وقال قوم: كلمته كِلاَّماً، وحَمَّلته حِمَّالا». وقال الكسائي: «أهل اليمن يجعلون مصدر فعّل فِعّالاً، وغيرهم من العرب يجعلونه تفعيلاً». ومن أمثلة هذا أن صاحب «القاموس» ذكر مصادر فعل طلع، فقال: طلعت الشمس طلوعاً، ومطلَعاً، ومطلِعاً، وسيبويه يقـول في الكتاب أتيتك مطلِع الشـمس؛ أي: عند طلوعها، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز، فيفتحون؛ أي: اللام.

ومن قبيل ما كان تعددُ مصادره من اختلاف اللغات: غزر؛ ككرم،

غزراً، وغزراً؛ أي: كثر، فقد قال الأصمعي كما في «أمالي أبي علي القالي»: إن الغزر لغة أهل البحرين، والغزر ـ بالفتح ـ اللغة العالية.

ويدلكم على أن تعدد المصادر قد يكون من اختلاف اللغات: أن قياس أهل نجد كما قال الرضي في «شرح الشافية» أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فعَل ـ المفتوح العين ـ: فُعول، متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه: فعل، متعدياً كان أو لازماً.

ونشأ من إيراد المصادر من غير أن تنسب إلى قبائلها أن ألحقوا بعض المصادر باسم المصدر، وإنما هو مصدر في لغة من اللغات؛ كما عد بعضهم شُرباً ـ بضم الشين ـ اسم مصدر لشرب، وإنما هي لغة تميم، قال صاحب «المزهر»: شربت الماء شَرباً، وبنو تميم يقولون: شربت الماء شُرباً.

٢ ـ ومن المصادر الجارية على بعض الأفعال ما يوضع موضع مصدرٍ آخر جارٍ على فعله الخاص؛ كوضع تعقيد موضع تعقُّد، في قولك: فصاحةُ الكلام: خلوُصه من التعيقد،. إذ الكلام إنما يوصف بالتعقد، لا بالتعقيد، ولكنك وضعت التعقيد موضع التعقد، وقد جاء في الكتاب العزيز: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[المزمل: ٨]، وضع هنا التبتيل موضع التبتُّل، وكثيراً ما يقول المتقدمون في مثل هذا النوع: اسم أقيم مقام مصدر كذا، وسماه سيبويه في كتابه: مصدراً، فقال: باب: ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولهم: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً، فإن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، وأورد في هذا القبيل آية: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ وقول القطامي:

وخير الأمر ما استقبلت منه ... وليس بأن تَتَبَّعُهُ اتِّباعا

كما استعمل رؤبة الانطواء موضع التطوي في قوله: «وقد تطويت انطواء الحضب»، والحضب: الحية. وقد يطلق بعض أهل العربية على هذا النوع كلمة: اسم مصدر، مع أن له فعلاً يجري عليه.

٣ ـ وقد يجد اللغوي اسم معنى، ولا يقف له على فعل من لفظه يجري عليه، فيسميه: اسم مصدر؛ كما قال ابن الحاجب في «أماليه»: «واسم المصدر هو اسم المعنى، وليس له فعل يجري عليه؛ كالقهقرى». ولكن ثبت عند غيره أن له فعلاً يجري عليه؛ كما ورد في «القاموس»: أنهم قالوا قهقر؛ أي: رجع إلى خلف. وكما قال ابن درستويه في «شرح الفصيح»: ليس واحد من الخُطبة والخِطبة بمصدر لقولك: «خطب المرأة» يخطب، ولكنهما اسمان يوضعان موضع المصدر؛ لأن مصدر هذا الفعل غير مستعمل. وقد ثبت عند غيره أن له مصدراً جارياً عليه، وهو الخطب، أورده صاحب «القاموس»، وأضاف إليه: الخطبة، والخطِّيبى على أن الثلاثة مصادر لهذا الفعل.

٤ ـ قد يسمون اللفظ الدال على الحدث: اسم مصدر؛ حيث يجدونه وارداً على صيغة غير معروفة في المصادر، ومن هنا أنكر كثير من علماء الصرف أن يكون ما جاء على وزن فَعول ـ بالفتح ـ مصدراً، وقالوا فيما ورد منه؛ كَقبول ووَلوع: اسم مصدر، لا مصدر، وحكى صاحب «اللسان» عن ابن جني: أن المجوبة: اسم مصدر من أجاب، ثم قال: «ولا تكون مصدراً؛ لأن المفعلَة عند سيبويه ليست من أبنية المصادر»، وقال صاحب «المحكم»: التقاء اسم مصدر، لا مصدر، وإلا، فتحت التاء، فسماه: اسم مصدر؛ حيث ورد في وزن غير معروف في المصادر.

٥ ـ ثم إن اللغويين قد يصرحون بأن كذا اسـم مصدر؛ كما قال صاحب «المخصص»: الجزاء اسم مصدر، وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر: والاسم كذا، ويتبعونه بما يدل على أنهم أرادوا اسم المصدر؛ كما قال صاحب «المخصص»: أنفذت الأمر: قضيته، والاسم النَّفْذ، يقال: أمرته بنَفْذه؛ أي: إنفاذه. وتارة يردفونه بما يدل على أنهم أرادوا المشتق من نحو اسم الفاعل أو المفعول؛ كما قال صاحب «اللسان» في مادة دفأ: والاسم: الدفء ـ بالكسر ـ، وهو الشـيء الذي يُدفئك، وقال صاحب «العين» فيما نقله صاحب «المخصص» وهو يتحدث عن صفد بمعنى أوثق: «والاسم الصفاد، والصفاد: حبل يوثق به، أو غُلّ».

وكما قال صاحب «المخصص»: «فاد له مال فيداً، والاسم: الفائدة، وهو ما استفدت». وقال في مادة كنز: «والاسم: الكنز، وإنما أراد: المال المكنوز؛ أي: المدفون؛ بدليل قوله: والجمع كنوز». وكثيراً ما يقول: والاسم كذا، وإنما يريد: اسم الفاعل. وقد تدلك الصيغة على أن المراد اسم الفاعل؛ كما قال صاحب «النهاية»: بئس يبأس بؤساً وبأساً: افتقر، والاسم: بائس. وسيبويه قد يعبر في «الكتاب» بالاسم عن اسم الفاعل؛ كما قال بعد ذكر أفعال ومصادرها: والاسم: قاتل، والاسم: خالق، والاسم: لاحس، والاسم: لا قم.

وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر: «والاسم كذا». ولا يستبين من عبارتهـم ماذا أرادوا، وهذا قد يختلف في تفسيره الكاتبون في اللغة أنفسهم؛ ككلمة «بُقيا»، قال صاحب «القاموس»: «والاسم: البُقيا»، ولم يذكر ما يبين المراد منها، وأوردها صاحب «المخصص»، وقال: «البُقيا:

الإبقاء على الشـيء». ولكن صاحب «أقرب الموارد» أوردها مع البقوى، وقال: «أسماء لما بقي».

ولم يقع اضطراب لمعاجم اللغة الألمانية في ذكر اسم المصدر؛ لأن المصادر عندهم كلها منتهية بحرفي en. فما عداها مما يدل على المعنى الذي يـدل عليه المصـدر هو اسـم مصـدر؛ نحـو der cang: الذهـاب، وDie kemitnis المعرفة sicit: النظر.

*** ما الطريق التي يصح لنا أن نتحراها في صنع معاجمنا؟**

إذا كانت كلمة: اسم المصدر من المصطلحات التي نشأت في المصدر الأول، ودخلت في معاجمنا قديماً وحديثاً، بل في أكثر العلوم العربية، وكان لها نظير في اللغات الراقية، لا نرى وجهاً للاستغناء عنها وإيرادها أينما وجـدت في قبيل المصادر، حتى على المذهب المشـهور القائـل: إن مدلول معنى اسـم المصدر هو معنى المصدر، ويمكننا أن نتحاشـى ذلك الاختلال الواقع في المعاجم بتقرير قاعدة مضبوطة؛ بأن نعتمد الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ على ما قاله النحاة، واتبعته المعاجم في أكثر المواد، وهو أن اسم المصدر: ما كانت أحرفه أنقص من أحرف الفعل، والمصدر: ما كانت أحرفه مساوية لأحرف الفعل، أو أزيد منها.

ونضم إلى هذا ما يفهم من تعريف اسم المصدر من أنه إنما يكون للأفعال المزيد فيها؛ أي: لا يكون للأفعال الثلاثية، أو المصادر الثلاثية اسمُ فعل، وقد صرح بذلك بدر الدين بن مالك، فقال: «اسم المصدر ما كان لغير ثلاثي؛ كالغسل، والوضوء». ونعتمد على أن لا فرق بينهما من جهة المعنى؛ أي: أن كلاً منهما يدل على المعنى الصادر من الفاعل، أو القائم

به، وإذا أراد المتكلم أن يدل على معنى الفعل غير ملاحظ تعلقه بفاعل أو مفعول، كان الأولى أن يدل عليه باسم المصدر؛ لأنه أخصر، وله أن يعبر بالمصدر؛ إذ المصدر نفسه قد يستعمل في العربية مشاراً به إلى الأحداث كذات قائمة بنفسها، وذلك ما يعنونه بقولهم: المصدر معنى الثبوت، وما يشار به إلى الحدث باعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول، وهو ما يعنونه بقولهم: المصدر بمعنى الحدوث[1]، ومن المعروف في اللسان الألماني أن المصدر قد يستعمل كالمصدر الاسمي مراداً منه الحدث المجرد، ويصلونه بأداة التعريف der kammen المجيء، der sehen الرؤية.

ويسوغ لنا أن نطرح من أسماء المصادر كل اسم معنى له فعل ثلاثي يلاقي الفعل المزيد في المعنى، ونذكره على أنه مصدر للفعل الثلاثي، وإذا استعمل مع الفعل المزيد كأنه مصدر له، جعلناه من قبيل المصدر الذي وضع موضع مصدر آخر، وليس كل مصدر أقيم مقام مصدر آخر يستحق أن يسمى: اسم مصدر، فنحو لفظ: نبات له فعل ثلاثي هو نبت، فاستعماله مع الفعل الذي يلاقيه في المعنى، وهو أنبت، لا يقتضي دخوله في قبيل اسم المصدر، وإنما هو مصدر أقيم مقام مصدر آخر؛ لخفته، أو لاستقامة الفاصلة، أو القافية، ونحو ذلك من مقتضيات حسن البيان.

وممن درج على الفرق بين اسم المصدر وما وضع موضع المصدر: صاحب «المصباح» حين تكلم عن لفظ نبات في آية ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[نوح: ١٧]، وقال: قيل: وضع موضع المصدر، وقيل: هو اسم مصدر.

أما اسم المعنى الذي لم نجد له فعلاً ثلاثياً يلاقي الفعل المزيد في

---

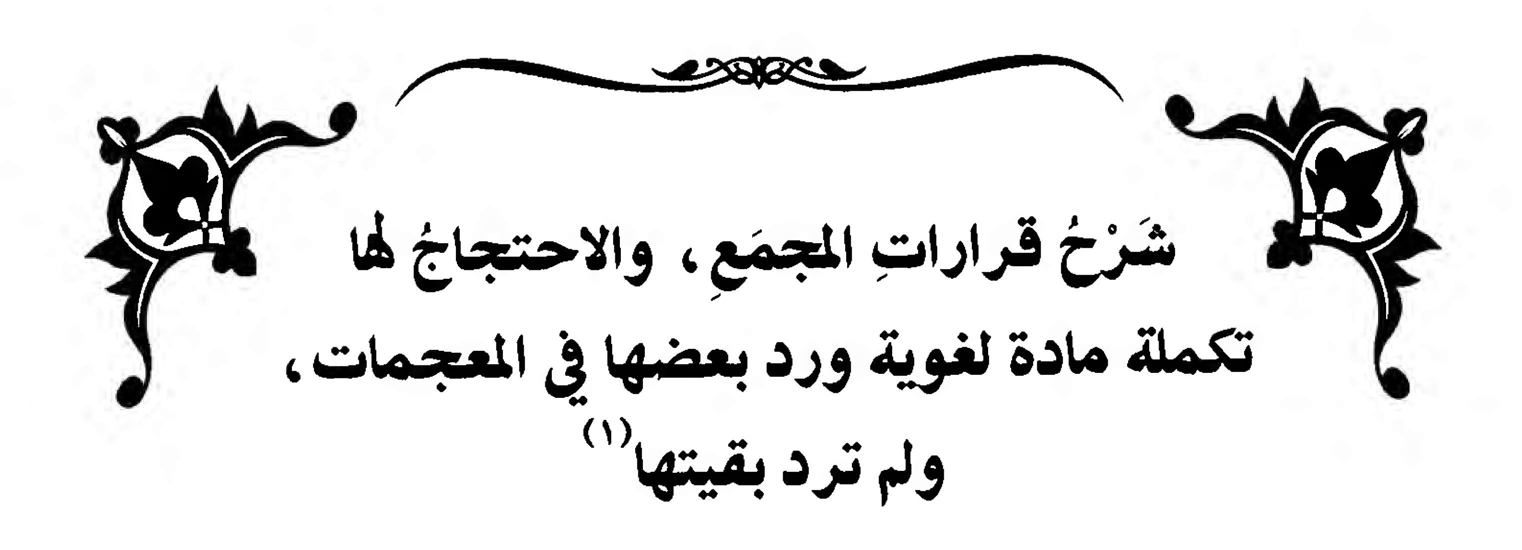
(١) «شرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد».

المعنى؛ نحو: عطاء، وكلام، وسلام، فلتسميته اسم مصدر وجه، وهو مجيئه على خلاف ما هو معهود في المصادر من ارتباطها بالأفعال، وجريانها عليها بمعنى: استيفاء حروفها.

وترك تسمية بعض الألفاظ العربية باسم المصدر الذي هو مصطلح علمي لا يمس جوهر اللغة بشيء، وإنما هو تصرف في اصطلاح لم يتفق عليه علماء العربية أنفسهم.

هذا ما ظهر لي في تلافي النقص الذي وقع لمعاجمنا في مسألة اسم المصدر، ولينظر المجمع الموقر ماذا يرى.





شَرْحُ قراراتِ المجمَعِ، والاحتجاجُ لها
تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات، ولم ترد بقيتها[1]

نرى كتب اللغة ـ ولو كانت مبسوطة ـ قد تهمل في كثير من المواد بعض ما يتفرع عنها من نحو المصادر، والأفعال، والمشتقات غير الفعل. ومن هذه المهملات ما يعرف من اصطلاح صاحب المعجم، فيكون بمنزلة المذكور صراحة، كما نبه الفيروزأبادي في «مقدمة قاموسه» أنه إذا ذكر المصدر مطلقاً، أو الماضي، ولم يذكر المضارع، فالفعل من باب كتَب يكتُب.

ومن هذه المهملات ما يقول أصحاب المعاجم: إن العرب هجرته، أو أهملته، أو أماتته، أو لم تقله، أو لم تتكلم به، أو استغنت عنه بكذا، كما قالوا: إن العرب أماتوا ماضي دَعْ، وذَرْ[2]، وقالوا: مصدر عسى لا يستعمل؛ لأنه أصل مرفوض[3]، وقالوا: الحتف: الهلاك، ولا يبنى منه فعل[4]، وقالوا: السافر: المسافر، ولا فعل له[5]، وقالوا: إن العرب استغنوا بارتفع

(١) مجلة «مجمع اللغة العربية» القاهرة الجزء الثاني مايو ١٩٣٥ ـ صفر ١٣٥٤.

(٢) «القاموس».

(٣) «المزهر».

(٤) «المجمل» لابن فارس.

(٥) «القاموس».

عن رفع، وعليه جاء رفيع.

وقد يقول بعضهم في المصدر، أو الفعل، أو المشتق غير الفعل: إن العرب أماتته، أو لم تقله، أو استغنت عنه بكذا، ويخالفهم آخرون من الثقات، وينسبون إلى العرب أنها قالته، أو استعملته في كلامها، والسماع كما قال أبو إسحاق الشاطبي: «إذا أثبته ثقة، لم يطرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبته؛ لعدم اطلاعه عليه، بل القاعدة أن المثبت في مثل هذه الأمور مقدم على النافي؛ لأن النافي إنما يقول: لم أحفظه».

وجمهور علماء العربية على أن ما نص في المعاجم ونحوها أنه أميت، أو لم تقله العرب؛ من فعل أو مصدر أو مشتق، نجري فيه على ما جرت عليه العرب، فنهمله، ونستغني عنه بالألفاظ التي تغني عنه. ولم نر من أجاز استعمال ما أهمله العرب على هذا الوجه إلا ابن درستويه؛ فقد قال في «شرح الفصيح»: «إنما أهملوا استعمال ودع، ووذر؛ لأن في أولهما واواً، وهو حرف مستثقل، فاستغني عنهما بما خلا منه، وهو: ترك». ثم قال: «واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب، وهو الأصل».

ومن المهملات في كتب اللغة: ما لا يستدل عليه باصطلاح، وما لا يقول فيه أصحاب المعاجم: إن العرب أماتته، أو لم تقله؛ كأن يشرحوا المادة، ويذكروا بعض ما يتصل بها، ويسكتوا عن بعض، وهذا النوع هو الذي عني به المجمع، شاعراً بالحاجة إلى إحيائه بالاستعمال؛ إذ تزداد به اللغة ثروة، وتسدّ به حاجات قد يقصر غيره عن أن يقوم مقامه في سدّها، فسلك في بحثه طريقاً وسطاً، وانتهى به البحث إلى ذلك القرار الحكيم.

افتتح القرار بالتنبيه على طريق تكملة المواد غير ثلاثية الحروف، وهي:

مزيد الثلاثي، ومجرد الرباعي، وملحقه[1]، ومزيده، ذلك أن تصوغ ما لم يذكر على ما يقتضيه كل باب من هذه الأبواب.

وبيان هذا: أن ما زادت حروفه على ثلاثة، يكون لكل صيغة من أفعاله صيغة مصدر قياسية، وصيغة مشتق غير فعل لا يتخلفان عنها[2]، ويكون لكل صيغة من مصادره صيغة فعل واحدة، وهكذا الشأن في مشتقاته؛ من نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، فلكل صيغة من صيغها وزن من الأفعال، وآخر من المصادر لا تتجاوزهما.

ولهذا كانت دلالة كل من المصدر، أو الفعل، أو المشتق غير الفعل على البقية واضحة مطردة، فإذا وجدت في مادة اسماً في وزن مفتعل ـ مثلاً ـ، صغت له فعلاً على وزن افتعل، ومصدراً على وزن الافتعال، وإذا وجدت في أخرى مصدراً في وزن «فعللة»، صغت له فعلاً في وزن فعلل، واسم فاعل في وزن مُفعلِل، وقس على هذا ما شاكله من الصيغ غير ثلاثية الحروف.

وتضمن القرار أن الفعل الثلاثي المتعدي يصاغ له مصدر على وزن

---

(١) الإلحاق: أن يزاد في ثلاثي أو رباعي ما يجعله موازناً لما فوقه؛ أي: موافقاً في الحركة والسكون وعدد الحروف، وهو قياسي عند أبي علي الفارسي، وابن جني، قال ابن جني: لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسماً، أو فعلاً، أو غير ذلك، لجاز، وكنت تقول: ضربب زيد عمراً، وأنت تريد: ضرب.

(٢) وقد يكون للمصدر مع الصيغة القياسية صيغة أخرى؛ نحو: فاعَلَ، له صيغة لا تتخلف عنه هي المفاعلة، وصيغة أخرى مختلف في قياسيتها، وهي الفِعال، ونحو: فعلل، له صيغة لا نزاع في قياسيتها هي الفعللة، وصيغة أخرى جرى الخلاف في قياسيتها، هي: فِعلال ـ بكسر الفاء ـ.

فعل ما لم يدل على حرفه.

وهذا موافق لما يقوله علماء العربية؛ إذ قرروا: أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يكون على فعل قياساً مطرداً، واستثنوا الأفعال الدالة على الحرفة؛ فإن قياس مصدرها: فِعالة ـ بكسر الفاء ـ، وكان المجمع قد قرر في دورته الأولى قياسية فِعالة للحرفة، سواء أكان الفعل متعدياً، أم لازماً[1].

وتضمن القرار: أن الفعل اللازم الذي يأتي على وزن فِعل ـ مكسور العين ـ يصاغ له مصدر على فعَل ـ مفتوح العين ـ ما لم يدل على لون، فيصاغ مصدره حينئذ على فُعْلة ـ بضم فسكون ـ، وهذا القرار موافق لما جرى عليه علماء العربية؛ فإنهم قرروا أن مصدر فعِل اللازم يكون على وزن فَعَل؛ نحو: فرِح فرَحاً، وهوِي هوًى، وشَلّ شَللاً، واستثنوا من ذلك ما دلّ على لون، وقالوا: إن الغالب على مصدره الفُعْلة؛ نحو سَمِر سُمْرة، وشهِب شُهبة، وكَهِب كُهبة.

وتضمن القرار: أن الفعل اللازم الذي يأتي على وزن فُعل مضموم العين يصاغ له مصدر على وزن فَعالة، أو فُعولة. وهذا من الأصول المعروفة في علم الصرف.

قال الصبان في «حواشي الأشموني»: «فعولة وفعالة كل منهما مصدر قياسي لفعُل المضموم العين، فإذا وردا، فذاك، أو أحدهما، اقتصر عليه، أو لم يرد واحد منهما، خيّر بينهما».

وتضمن القرار: أن الفعل اللازم الذي يجيء على وزن فعَل ـ بفتح

---

(١) انظر قرار المجمع في: (ص٢٠٦) ـ الجزء الأول من مجلة «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة.

العين ـ يصاغ له مصدر على فُعُول ـ بالضم ـ، واستثنى من ذلك ما يدل على حرفة، أو اضطراب، أو صوت، أو مرض، أو سير، أو امتناع، أو ما كان معتل العين. أما أن قياس مصدر فعَل اللازم هو الفعول، فأصل معروف لا نحتاج إلى أن نقيم عليه شاهداً من نصوص علماء العربية. وأما الأصناف السبعة التي استثنيت من هذا الأصل، فلأن قياس مصدر ما يدل على الحرفة: فِعالة، وقياس مصدر ما يدل على الاضطراب: فَعَلان، وقياس مصدر ما يدل على الصوت: فُعال، أو فَعيل، وقياس مصدر ما يدل على المرض: فُعال[1]، وقياس مصدر ما يدل على السير: فَعِيل، وقياس ما يدل على الامتناع: فِعال؛ نحو: إباء وجماح وشراد، وقياس مصدر ما جاء معتل العين: فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ.

وتضمن القرار: أن الفعل الذي يكون مجهول الحال؛ أي: لا يعرف من أي باب هو، ينظر في معناه، أو في حال تعديه ولزومه، ويلحق بالباب الذي يقتضيه المعنى، أو التعدي واللزوم، ويصاغ له مصدر على مقتضى الباب الذي ألحق به، فإذا وجدنا في المعجمات ـ مثلاً ـ فعلاً لم ندر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها؟ ونظرنا إلى معناه، ثم إلى حال تعديه ولزومه، فإن كان فعلاً لازماً يدل على سجية، ألحقناه بباب فعُل ـ بضم العين ـ؛ لأنه الأغلب في السجايا، وقال الرضي: «إن (فعُل) يأتي في الأغلب للغرائز؛ أي: الأوصاف المخلوقة؛ كالحسن والقبح، والوسامة والقسامة، والكبر والصغر، والسهولة والصعوبة، والثقل والحلم، ونحو ذلك».

---

(١) انظر قرار المجمع: (ص٢٠٩) من الجزء الأول من المجلة.

وإذا ألحقناه بباب فَعَل صغنا له مصدراً على وزن فعالة أو فعولة؛ لأنهما الصيغتان القياسيتان لمصدر الفعل الآتي من باب فعُل.

وإن كان فعلاً لازماً يدل على حزن أو فرح، أو لون أو عيب أو حلية، أو خلو أو امتلاء، أو خوف أو مرض، ألحقناه بباب فعِل يفعَل؛ لأن هذا الباب تكثر فيه هذه المعاني، كما هو مبسوط في علم الصرف.

وإذا ألحقناه بباب فعِل يفعَل، صغنا له مصدراً على وزن فَعَل - مفتوح العين -؛ لأنه الصيغة القياسية لمصدر هذا الباب.

فإذا كان الفعل المجهول لازماً، ولم يدل على شيء من تلك المعاني المفصلة، ألحقناه بباب فعَل - مفتوح العين -؛ لأنه أكثر في الاستعمال من فعُل - بالضم -، وفعِل - بالكسر -. قال الرضي في «شرح الشافية»: «إن باب فعَل لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف، كثر استعماله، واتسع التصرف فيه.

وإذا ألحقناه بباب فعَل، جاز لنا أن نجعله من باب نصر، فنضم عين مضارعه، أو من باب ضرب، فنكسرها، قال الرضي في ذلك الشرح: «قياس مضارع فعَل المفتوح عينه: إما بالضم، وإما بالكسر». وقال أبو زيد: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، فإن عرف الاستعمال، فذاك، وإلا، استعملا معاً، وليس على المستعمل شيء[1].

ثم تعرض القرار للاستدلال بالمصدر على الفعل، وفصل القول في

---

(١) قال بحرق في «شرح اللامية»: لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص مخيراً فيها بين الضم والكسر؛ يعني: أنه ما من فعل نقل عن العرب إلا ورد مقيداً بكسر أو بضم، أو بهما.

ذلك على حسب ما يدل عليه المصدر من المعاني، فإن دل على سجية، صيغ له فعل من باب فعُل يفعُل؛ لما سبق من أن هذا الباب هو الباب الأغلب في السجايا.

وإن دل المصدر على حزن أو فرح، أو لون أو عيب أو حلية، أو خلو أو امتلاء، أو خوف أو مرض على فَعَل، صيغ له فعل من باب فعِل يفعَل؛ لما سبق من أن هذا الباب تكثر فيه هذه المعاني.

وإن لم يدل المصدر على شيء من هذه المعاني ـ أعني: السجية والحزن والفرح واللون وما عطف عليها ـ، ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق، صيغ له فعل من باب نصَر أو ضَرب؛ لما سبق من أن فعَل المفتوح العين أكثر من فعُل ـ بالضم ـ، وفعِل ـ بالكسر ـ، وأن فعل الذي لا ندري كيف نطق العرب بمضارعه، كان لنا أن نأتي بمضارعه مضموم العين أو مكسورها.

وإن كانت عينه أو لامه حرف حلق[1]، صيغ له فعل من باب فعَل يَفعَل ـ بفتح العين فيهما ـ، وهكذا قياسه المعروف عند علماء الصرف. ووجهه: أن حروف الحلق ثقيلة، وبعيدة المخارج، فأعطي المضارع معها أخف الحركات الذي هو الفتح؛ ليكسب اللفظ من بين ثقل حروف الحلق وخفة حركة الفتح شيئاً من الاعتدال.

ثم تعرض القرار للاستدلال بالمشتق غير الفعل على ما لم يذكر من الفعل والمصدر، ونبه على أنه يستدل بالمشتق على الفعل والمصدر بالنظر في معنى المشتق وحال تعريفه ولزومه. فإذا وجدنا ـ مثلاً ـ مشتقاً يدل على

---

(١) حرف الحلق ستة هي: الهمزة والعين والخاء والهاء والحاء والغين.

سجية، صغنا له فعلاً من باب فعُل يفعُل؛ لما عرفته من أن هذا الباب هو الباب الأغلب في السجايا، وصغنا له مصدراً من باب فَعالة أو فُعُولة؛ لما عرفته أيضاً من أن مصدر باب فعُل يفعُل قياسُهَ فَعالة أو فُعولة.

وإن كان المشتق لازماً، ودل على سير، صغنا له فعلاً من باب فَعَل؛ لأن السير معدود في المعاني التي يأتي لها فَعَل؛ نحو: رَقَل وذَمَل، وصغنا له مصدراً على الوزن المعروف للسير، وهو فَعِيل.

وإن دل المشتق على مرض، صغنا له فعلاً من باب فَعِل يفعَل، وصغنا له مصدراً على الوزن المعروف للمرض وهو فُعال، وقس على هذا غيره من وجوه الاستدلال المشار إليها في قرار المجمع ونصه:

١ ـ قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها[١]:

إذا لم تذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها؛ كالمصدر، أو الفعل، أو أحد المشتقات الأخرى، فلذلك حالان:

الأولى: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، حينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي، وباب الرباعي، وملحقه، ومزيده.

الثانية: أن تكون المادة ثلاثية، والمذكور حينئذ إما فعل، وإما مصدر، وإما مشتق غير الفعل.

أ ـ فإن كان المذكور فعلاً، فهو إما متعد، وإما لازم. فالمتعدي نصوغ له مصدراً على وزن «فَعْل» ـ بفتح فسكون ـ ما لم يدل على حرفة. واللازم

---

(١) محضر الجلسة التاسعة.

له أربع حالات:

١ ـ إما أن يكون على وزن فعِل ـ مكسور العين ـ، فنصوغ له مصدراً على «فعَل» ـ مفتوح العين ـ ما لم يدل على لون، فيصاغ مصدره حينئذ على وزن «فَعْلة» ـ بضم فسكون ـ.

٢ ـ وإما يكون على وزن «فعُل» ـ مضموم العين ـ، فنصوغ له مصدراً على «فُعالة، أو فُعُولة» ـ بالضم ـ.

٣ ـ وإما أن يكون على وزن «فعَل» ـ بفتح العين ـ، فنصوغ له مصدراً على وزن «فُعول» ـ بالضم ـ ما لم يدل على حرفة أو اضطراب، أو صوت أو مرض، فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذي قرر المجمع قياسيته في دورته الأولى، وما لم يدل أيضاً على سير أو امتناع، فإننا نصوغ للأول مصدراً على «فَعيل»، وللثاني مصدراً على «فِعال» ـ بالكسر ـ. وما لم يكن معتل العين، فيكون قياسه: «الفَعْل» ـ بفتح فسكون ـ.

٤ ـ وإما أن يكون مجهول الباب، فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة، ونصوغ له مصدراً مناسباً لهذ الباب.

ب ـ وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مصدراً:

١ ـ فإما ألا يدل على سجية أو حزن، أو فرح أو لون أو عيب أو حلية، أو خلو أو امتلاء، أو خوف أو مرض على وزن «فَعَل»، فيصاغ له فعل من باب نصر، أو ضرب، ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق، فإن بابه «فعَل يفعَل».

٢ ـ وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة، فإن دل على

سجية، كان فعله على «فعُل يفعُل»، وإلا كان الفعل من باب فعَل يفعَل.

ج ـ وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقاً غير فعل، استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم.

وكل ما تقدم جائز ما لم ينص على أن الفعل مات، أو محظور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه، فإن سمع، عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس.

* * *

وقد جاء القرار موافقاً لمذهب الجمهور من أن الأفعال التي لا تختلف نصوص علماء اللغة على أنها مماتة أو محظورة، نهملها كما أهملها العرب، ولا نأخذ فيها بطريقة القياس.

وجاء في القرار: إن ما بين فيه من وجوه الاستدلال بما ذكر على ما لم يذكر نرجع إليه فيما لم يسمع عن العرب، أما ما سمع، كان مخالفاً للقياس، فنقف فيه عند حد السماع وحده، أو نعمل فيه على الأمرين: السماع، والقياس.

وقد أشار المجمع في هذا القرار إلى مذهبين ذكرهما علماء العربية في مصادر الأفعال الثلاثية:

أولهما: أن هذه المقاييس يعمل بها في صوغ مصادر الأفعال التي لم يسمع لها مصادر، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس، فلا تتجاوز فيه المسموع إلى القياس، وهو مذهب سيبويه، ووجهة نظر هذا المذهب: أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة، فيؤخذ به على مقدارها.

ويوافق هذا المذهب: أنا نرى في بعض اللغات الأوربية ـ مثل الألمانية ـ ألفاظاً خرجت عن قاعدة أمثالها، فنبه العلماء على الوقوف فيها عند حد السماع، ويعدون من خرج إلى قياس أمثالها مخطئاً لاحناً.

ثانيهما: أن الأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة للقياس يكون للفعل الواحد منها مصدران: مصدر ثابت بطريق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس، ووجهة نظر هذا المذهب: أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فإذا ورد مصدر على غير قياس، يبقى طريق القياس مفتوحاً، وصوغك للفعل مصدراً آخر على هذه الطريقة لا يخرج المصدر عن أن يكون عربياً فصيحاً.

٢ ـ النسبة إلى جمع التكسير:

أصل النسب: أن يزاد في آخر اسم المنسوب إليه ياء مشددة. ومقتضى هذا: أن ينسب إلى جمع التكسير وهو باق على حاله، فيقال في النسبة إلى النجوم: نجوميّ، وإلى الأزهار: أزهاريّ، ولكن العرب لم يجروا في النسبة إلى الجموع على هذا الأصل، وعدلوا عن ذلك إلى النسبة إليها بلفظ المفرد.

وإنما تصرف العرب في النسبة إلى الجمع هذا التصرف لوجود ما يقتضيه، وانتفاء ما يمنع منه. أما ما يقتضيه، فهو خفة المفرد بالنظر إلى الجمع؛ إذ الغالب في الجموع أن تكون أكثر حروفاً من مفرداتها، وأما انتفاء المانع، فإن الذي يخشى منه عند النسبة إلى الجمع بلفظ المفرد التباس ما يراد نسبته إلى الجمع بما ينسب إلى المفرد، وهذا مدفوع بأن القصد في النسبة إلى

الجمع متوجه إلى الجنس، والجنس يحصل بلفظ الواحد، إذاً لا داعي لنسبه بلفظ الجمع.

وربما جال في خاطرك أن النسب قد يقصد به مجرد إفادة صلة المنسوب بجنس المنسوب إليه؛ كأن يقصد المتكلم إفادة أن لفلان علاقة بالفواكه، أو الكتب من جهة تعاطيه بيعها، فيكفي في هذا الحال أن نقول: فلان فاكهي، أو كتابي، وقد يتعلق الغرض من النسب بإفادة معنى لا يؤديه إلا النسبة إلى الجمع، كأن يكون لإنسان نسختان من كتاب، اشترى إحداهما بدينار، والأخرى بثلاثة دنانير، وتريد أن تستعير منه النسخة ذات ثلاثة الدنانير، فإنما تبلغ مرادك بنسبة الكتاب إلى الجمع، فتقول: أعرني النسخة الدنانيرية.

وجواب هذا: أن العرب اعتمدوا في دفع ما يدخل النسب من اللبس على القرائن المقالية أو الحالية. وفي هذا الباب ـ أعني: باب النسب ـ صيغٌ لا يفهم المراد منها إلا إذا صاحبتها قرينة، ففعيلة ـ مثلاً ـ وفَعَل ينسب إلى كل منها على وزن فعليّ، فإذا قلت: فلان «شَرَفيّ»، لم يدر أإلى شرف نسبته أم إلى شريفة؟ وإنما يعرف قصدك بقرينة حال أو مقال.

وقد يبدو لك أن في النسبة إلى الجمع معانيَ غير رفع اللبس، لا تؤديها النسبة إلى الواحد؛ كتعظيم المنسوب؛ نحو أن تصف شخصاً لقي حظوة ومكانة عند ملوك متعددين بأنه «مُلوكيّ»، وتراه أدلَّ على تعظيمك من قولك: «ملكيّ»، أو تحقيره؛ نحو أن تصف أخلاق شخص يضع نفسه مواضع المهانة بأنها كلابيّة، وتراه أبلغ في ذمه من قولك: كلبية.

وجواب هذا: أن العرب لم يتخذوا النسب طريقاً إلى مثل هذه الأغراض، بل كانوا يصلون إليها بطرق أخرى؛ كالإضافة والموصولية والوصف، وكذلك

أهمله علماء البيان، فلا تراهم يذكرون في كتبهم الدواعي إلى النسب، كما ذكروا الدواعي إلى الإضافة وما شاكلها.

هذا أساس مذهب النحويين من البصريين، ولم يختلفوا في أن الجمع الذي له واحد من لفظه مناسب له في القياس؛ نحو: مدارس، وأسواق، وصحف، لا ينسب إليه على لفظه، وإنما ينسب إليه بلفظ الواحد، فيقال: مدرسيّ، وسوقيّ، وصحفيّ.

ومن الخطأ عندهم قول بعض الناس في وصف بعض الصحف: «أخلاقيّة»، وفيمن يتوسلون بالموتى: «قبوريّون»، وفيما يختص بالكواكب: «كواكبيّ»، أو الجبال: «جباليّ». والصواب خلقيّة، وقبريّون، وكوكبيّ، وجبليّ.

فإن كان للجمع واحد من لفظه، ولكن هذا الواحد غير مناسب له في القياس؛ كمحاسن جمع حسن، وملامح جمع لمحة، ومشابه جمع شبهة، ولواقح جمع ملقحة[1]، وطوائح[2] جمع لمطيحة. فهذا موضع خلاف بينهم.

فألحقه فريق بالجمع الوارد على القياس، فجعلوا النسبة إليه بلفظ الواحد، وهذا ما اختاره ابن مالك في كتاب «التسهيل»، فقال: «وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسيّ».

وذهب آخرون، منهم ابن الصائغ، إلى أنه ينسب إليه بلفظه، فيقال: محاسنيّ، وملامحي، ومشابهي، ولواقحي، وطوائحي، وهذا ما رواه سيبويه عن أبي زيد، وذكر أبو حيان في كتاب «الارتشاف»: أن أبا زيد صرح بنقل

(١) يقال: ألقحت الرياح الشجر، فهي لواقح.

(٢) يقال: طوّحته الطوائح؛ أي: قذفته القذائف، ولا يقال: المطوّحات.

ذلك عن العرب.

فإن لم يكن للجمع واحد من لفظه؛ نحو: خلابيس[1]، وعبابيد، وشماطيط، وأبابيل[2]، نسب إليه على لفظه، فيقال: عبابيديّ، وشماطيطيّ، وأبابيليّ، من غير خلاف، ويلحق بهذا النوع اسم الجمع؛ نحو: قوم ورهط ونفر ونسوة، فينسب إليه على لفظه، ويقال: قومي، ورهطي، ونفري، ونِسْوي.

ويجري هذا الحكم فيما جاء على بناء الجمع ومعناه واحد معين؛ نحو: أنمار وكلاب ومعافر وضباب ـ أسماء رجال ـ، فيقال: أنماريّ، ومعافريّ، وضبابي.

ومما يجري مجرى الأسماء الموضوعة لواحد في النسبة إليها على لفظها: أبنيةُ جموع يغلب استعمالها في طائفة مخصوصة؛ كالأنصار، غلب استعماله في أنصار النبي ﷺ من الأوس والخزرج، وهو في الأصل جمع ناصر، أو نصير، فيقال في النسبة إليه: أنصاريّ، وكالأبناء، غلب استعماله على قبائل من بني سعد بن مناة من تميم، أو على قوم من الفرس ارتهنهم العرب، أو على أبناء فارس الذين أرسلهم كسرى مع سيف بن ذي يزن لما استنجده على الحبشة، فيقال في النسبة إليه: أبناوي، قال ابن مالك في «التسهيل»: «وحكم اسم الجمع والجمعِ الغالب حكمُ الواحد».

---

(١) الشيء الذي لا نظام له، ولم يعرف البصريون له واحداً، وقال البغداديون، خلبيس، وليس بثبت ـ «المزهر».

(٢) العبابيد: الفرق من الناس، والشماطيط: القطع من الخيل، والأبابيل: الفرقة. وهذا مذهب الأصمعي وبعض علماء اللغة، وذكر لها بعضهم آحاداً.

ويظهر من الفصل الذي عقده سيبويه في «الكتاب» لهذا البحث: أن للعرب في هذا الصنف طريقتين، فقد حكى أن العرب ينسبون إلى الأبناء بلفظ المفرد، فيقولون: بنويّ، ثم حكى عن بني سعد: أنهم ينسبون إليه على لفظه، فيقولون: أبناويّ، وخرّج ذلك على أنهم يجعلون كلمة الأبناء اسماً للحيّ، والحيّ كالبلد.

ومن أبنية الجموع الجارية على هذا السبيل: كلمة «شعوب»، فقد غلبت على جبل العجم، فنسبوا إليها على لفظ الجمع، وقالوا لمحتقر أمر العرب: «شُعوبي».

ومن هذا الوادي أسماء بلاد تجيء على بناء الجمع، ويكون مدلول الاسم طائفة من الأماكن لا يستعمل واحدة في مفرد منها؛ نحو: الأهواز: اسم لسبع كور بين البصرة وفارس، لكل كورة منها اسم خاص، ولا يقال في الواحدة منها: هوز، فاذا نسبت إلى الأهواز، نسبت إليه على لفظه، وقلت: أهوازي.

ويدخل في هذا القبيل كلمة «مدائن»، وهو اسم غلب إطلاقه على مدن متقاربة كانت مسكن ملوك الفرس من الأكاسرة وغيرهم، وصار علماً على مجموع تلك المدن، حتى هجروا تسمية الواحدة منها «مدينة»، فالنسبة إليها: مدائني.

وربما نسب العرب إلى هذا الصنف من أبنية الجموع بلفظ الواحد؛ كما قالوا: سيف مشرفيّ نسبة إلى «مشارف»، وهو اسم لقرى من أرض العرب تصنع فيها السيوف، ولا يقال في الواحدة منها: مشرف.

والأقرب في القياس: أن ينسب إلى أبنية الجموع الغالبة في أفراد

مخصوصة على لفظها؛ لأن غلبة استعمالها في طائفة مخصوصة تجعلها بمنزلة الجموع الموضوعة لمعنى واحد، وذلك ما لا ينبغي الاختلاف في النسبة إليه على لفظه، لا بلفظ واحده.

وذكر ابن مالك في كتاب «التسهيل»: أن العرب قد ينسبون إلى الجمع إذا شابه واحداً في وزنه، وصلح لأن يجمع من بعد؛ نحو: كلاب. فإنه شابه واحداً في الوزن، وهو كتاب، وصالح لأن يجمع من بعد؛ فقد قالوا في الكلاب: كلابات.

هذا بيان مذهب البصريين، وعليه جمهور علماء العربية من بعدهم.

وأما الكوفيون، فقد نقل عنهم ابن بري: أنهم يجيزون النسبة إلى الجمع على لفظه مطلقاً(١)، وذكر هذا القول أبو حيان في كتاب «الارتشاف»، ولم يعزه إلى الكوفيين، وإنما قال بعد الكلام على منع النسبة إلى الجمع على لفظه: «وقد أجازه قوم، وذهبوا في قُمْريّ إلى أنه منسوب إلى الجمع، من قولهم: طيور قُمْر، وفي دُبْسيّ إلى طيور دُبْس»، ثم قال: وهو عندنا منسوب إلى القمرة(٢)، والدبسة(٣).

وهذا المذهب الذي ينسب إلى الكوفيين مبني على ما ورد من النسبة إلى أبنية بعض الجموع على لفظها، وإن كانت شاذة، والمعروف في أصولهم أنهم يكتفون بالشاذ في فتح باب القياس.

وما شاع بين الناس من النسب إلى الجموع على ألفاظها؛ نحو:

---

(١) «شرح الألوسي لدرة الغواص» (ص٣٠٣).

(٢) القمرة بالضم: لون إلى الخضرة، أو بياض فيه كدرة.

(٣) لون بين السواد والحمرة.

قلانسي، وقواريري، وطيالسيّ، وحصائري، وأخلاقي، إنما يصح بالتخريج على هذا المذهب، ومن عمل عليه عند الحاجة؛ كالتخلص من لبس، لم يخرج عن حدود العربية الفصحى.

ورأى المجمع أن النسبة إلى الجمع أفيد في بعض الأحيان من النسبة إلى المفرد، وأوضح دلالة على المراد، فاعتد بمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأصدر قراره الآتي:

*** قرار النسب إلى جمع التكسير:**

«المذهب البصريّ في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد.

ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة؛ كإرادة التمييز، أو نحو ذلك».

٣ ـ صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء:

صاغ العرب من أسماء الأعيان ألفاظاً في وزن «مَفْعَلَة» للدلالة على المكان الذي تكثر فيه تلك الأعيان، ومن الواضح أن وزن مفعلة لا يسع أكثر من ثلاثة أحرف، فإن كان اسم العين المأخوذ منه مفعلة ثلاثي الأصول، وكان من قبيل المجردّ؛ نحو: سبع، وذئب، اشتقوا منه وهو على حروفه المنطوق بها لفظاً في وزن مفعلة، فقالوا للأرض التي فيها السباع: مَسْبَعَة، وللأرض التي يكثر فيها الذئاب: مَذْأَبَة، فإن كان ثلاثي الأصول من قبيل المزيد فيه؛ نحو: بطيخ وأفعى، حذفوا ما زاد على الأصول، وقالوا للأرض التي يكثر فيها البطيخ أو الأفاعي: مبطخة، أو مفعاة.

وأما ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف؛ نحو: عقرب، فإنهم يحذفون

بعض أصوله حتى يمكن صوغه في مفعلة؛ كما قالوا في الأرض التي يكثر فيها العقارب: مَعْقَرة، وفي الأرض التي يكثر فيها الضغابيس[1]: مَضْغَبَة.

والملخص: أن اسم العين الذي يشتق منه لفظ في وزن مفعلة إما أن يكون من الثلاثي المجرد، وإما أن يكون من ثلاثي المزيد، وإما أن تكون أصوله فوق ثلاثة أحرف.

وإذا نظرنا إلى هذه الأقسام الثلاثة من جهة فتح باب القياس، أو الوقوف بها عند حد السماع، وجدناها ترجع إلى قسمين: قسم اختلف علماء العربية في جعله مقيساً، وهو ثلاثي الأصول، مجرداً كان أو مزيداً فيه، وقسم لم ينقل عنهم خلاف في أنه مقصور على السماع، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف.

أما الخلاف في القسم الأول، فإنك تبحث في كتب العربية، فترى في نصوص بعض علمائها ما يصرفك عن القياس، ويردك فيه إلى مقدار ما سمع عن العرب، كما فعل الرضي في «شرح الشافية» إذ قال: «واعلم أن الشيء إذ كثر بالمكان، وكان اسمه جامداً، فالباب فيه «مفعلة» ـ بفتح العين ـ؛ كالمأسدة والمسبعة والمذأبة؛ أي: الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب، وهو ـ مع كثرته ـ ليس بقياس مطرد، فلا يقال: مضبعة، ومقردة»؛ أي: للأرض الكثيرة الضباع والقرود.

وترى في نصوص طائفة منهم ما يفسح المجال، ويأذن لك أن تقيس ما لم يقله العرب على ما قالوه في هذه الصيغة قياساً مطرداً، ومن هؤلاء الطائفة: مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمّى: «المكمَّل»، ونصه:

---

(١) الضغابيس جمع ضغبوس، وهو صغار القثاء.

«اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان، وضعوا له مفعلة ـ بفتح الميم والعين ـ، مع لزوم التاء إياها. وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي؛ كقولك: أرض مسبعة؛ أي: يكثر فيها السباع، ومأسدة؛ أي: يكثر فيها الأسد، ومذأبة؛ أي: يكثر فيها الذئب، ومحياة؛ أي: يكثر فيها الحيّة، ومفعاة؛ أي: يكثر فيها الأفعى».

ومن هؤلاء الطائفة: أبو الحسن الأخفش ـ على ما نسب إليه ابن سيده في كتاب «المخصص»[1] ـ، ونصه: «ومكان مَوْعَلَة: كثير الوعول، ومفدرة: كثير الفدور، وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن».

وأشار إلى هذا المذهب المرتضى شارح «القاموس» في مادة أسد، فقال: «والمكان المأسدة أيضاً، وهو الأرض الكثيرة الأسود؛ كالمسبعة كما في «الروض»، وبعضهم جعله مقيساً؛ لكثرة أمثاله في كلامهم».

وعبارة سيبويه في «الكتاب» تنحو بظاهرها نحو هذا المذهب، ونصها: «هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن يكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة، وليس في كل شيء يقال ذلك، إلا أن تقيس شيئاً، وتعلم أن العرب لم تتكلم به».

ونقل ابن سيده في كتاب «المخصص» عبارة سيبويه، وكساها شيئاً من البيان، فقال: «قال سيبويه: وليس في كل شيء يقال هذا؛ يعني: لم يقل العرب في كل شيء من هذا، فإن قست على ما تكلمت به العرب، كان هذا لفظه».

فالظاهر من عبارة سيبويه إجازة القياس على ما تكلم به العرب في

---

(١) (ص١٧٤ ج١٦).

هذه الصيغة، واحتمال أن يقصد سيبويه من القياس محاكاة العرب في ذلك على وجه التمرين، بعيد من ظاهر عبارته.

وأما صوغ مفعلة مما زادت أصوله على ثلاثة أحرف، فلم نر أحداً من علماء العربية ذهب به مذهب القياس، ووجهه: أن العرب لم يصوغوا مفعلة من اسم العين الرباعي إلا قليلاً، وسبب هذه القلة: أن الاسم الرباعي لا يمكن بناء مفعلة منه إلا أن يحذف منه حرف، وحذف الحرف الأصلي مكروه عندهم، لا يرتكبونه إلا أن تدفعهم إليه ضرورة، كما حذفوا اللام في نحو سفرجل عند تصغيره أو جمعه جمع تكسير، فقالوا: سفيرج وسفارج.

وورد عن العرب أنهم صاغوا من اسم العين الرباعي ألفاظاً على وزن مُفَعْلَلَة بصيغة اسم المفعول، فقالوا: أرض مُثَعْلَبَة من الثعالب، ومُعَقْرَبَة من العقارب، وهذه رواية سيبويه، ورواها أبو زيد بصيغة اسم الفاعل: مُعَقْرِبة ومُثَعْلِبة، وعلى هذه الرواية اقتصر صاحبا «الصحاح»، و«المصباح»، وذكرهما صاحب «القاموس»، ولم يقيدهما بفتح أو كسر، فاحتمل كلامه الروايتين.

ورجح الدماميني في «شرح التسهيل» رواية سيبويه، فقال: ينبغي أن يقرأ بالفتح؛ فإن سيبويه أثبتُ من غيره، وإن كان أبو زيد أستاذُه قد حكى الكسر.

وما ورد من الألفاظ على مفعلله هو على كلا الروايتين نادر إلى حد يبعده أن يكون مقيساً، وذكر صاحب «المخصص» الألفاظ التي وردت في هذا الوزن، فلم تتجاوز خمس كلمات، وهي: مثعلبة، ومعقربة، ومعنكبة من

العناكب، ومؤرنبة من الأرانب، ومخرنقة من الخرانق، وهي أولاد الأرانب.

فاتضح من هذا البحث أن صوغ مفعلة من اسم العين الثلاثي مجرداً أو مزيداً، قد ورد عن العرب بكثرة، وأن من علماء العربية من اعتد بهذه الكثرة، وجعله من قبيل ما يقاس عليه.

ورأى المجمع أنه قد يحتاج إلى هذه الصيغة في التعبير عن أماكن يكثر فيها أشياء من حيوان أو نبات أو غيره، فأصدر قراره الآتي:

*** قرار صوغ «مفعلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء:**

«تصاغ مَفعَلة قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم النبات، أم من الجماد».

٤ ـ صيغة فعّال للمبالغة من المتعدي واللازم:

يقع النظر عند وضع الأسماء للمعاني الحديثة على أشياء تشتد فيها بعض الصفات، أو تكثر فيها بعض الأفعال، فمن المناسب وضعُ اسم لها يشعر بهذه الشدة أو الكثرة. ومن الصيغ التي تدل على شدة الوصف، أو كثرة الفعل: الصيغة فعّال[١]، وهذا ما دعا المجمع إلى النظر في هذه الصيغة من جهة اشتقاقها، وصحة القياس على ما سمع من أمثلتها. حتى أصدر قراره. وإليك نتيجة البحث التي بني عليها هذا القرار:

---

(١) تأتي صيغة فعّال للنسبة، ذلك أن تصوغ من اسم الشيء لمصاحبه وملازمه لفظاً على وزن فعال؛ كما يقال لصانع الزجاج: زجّاج، ولمن يبيع اللبن: لبّان، ولمن يقوم على أمر الجمال: جمّال، ولمن شأنه الضرب بالسيف: سيّاف. وقد قرر المجمع في دورته الأولى أن فعّالا للنسبة إلى شيء مقيس. انظر: (ص٢١٥) من الجزء الأول من مجلة «مجمع اللغة العربية».

بحثنا عن أمر القياس في صيغة فعّال من طريقين: طريق الرجوع إلى كتب الصرف؛ للوقوف على عبارة تدل على صحة إجراء هذه الصيغة مجرى ما يقاس عليه، وطريق الرجوع إلى كتب اللغة؛ للوثوق من أن الألفاظ الواردة في هذا الوزن بالغة في الكثرة إلى حد يكتفى به في فتح باب القياس.

رجعنا إلى كتب الصرف، فوجدنا كثيراً منها لا يتعرض لصيغة فعّال من ناحية أنها قياسية أو سماعية، ولا يزيد على أن يذكر أنها صيغة تأتي بدلاً من اسم الفاعل؛ للدلالة على المبالغة في معنى الفعل، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجيء فعَّال ومِفْعال وفَعول بدلاً من اسم الفاعل، ويصفونه بالكثرة، كما قال الأشموني في «شرح الخلاصة»: «كثير ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير».

ووجدنا طائفة ثالثة تصرح بأن الصيغ الخمس: فعّالاً، ومفعالاً، وفعولاً، وفعيلاً، وفَعِلاً، المأخوذة من فعل متعد، قياسية. قال الدنوشري: ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسيّ، أو سماعيّ، أو قياسي في الثلاثة الأُوَل: «فعّال ومِفعال وفَعول»، سماعيّ في الأخيرين «فعيل وفَعِل»، ثم قال: «مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي؛ نحو: ضرب، تقول: ضرّاب ومِضراب وضروب وضريب وضَرِب»[1]، وهذا النص يدل على أن صوغ فعال من الفعل المتعدي قياسيّ كسائر أبنية المبالغة. ووقفنا على عبارة لأبي إسحاق الشاطبي في «شرح الخلاصة» تدل على أن بناء صيغ المبالغة مقيس، وظاهر إطلاقها أن هذه الصيغ مقيسة في المتعدي واللازم، قال أبو إسحاق عقب الكلام على عمل هذه الصيغ عملَ اسم الفاعل:

---

(١) «حواشي يس على التصريح».

«فإن قيل: إن بناء هذه الأمثلة للتكثير بالجمل على بناء الفعل للتكثير[1]، وذلك الفعل غير مقيس، فأولى أن يكون اسم الفاعل غير مقيس، قلنا: لا نسلم أنه غير مقيس، بل هو مقيس؛ لكثرة مجيئه».

ووجدنا في علماء الصرف من يذكر صيغة فعّال بوجه خاص، ويجعلها أصلاً مطرداً، ولم يخص هذه الأصالة والاطراد بالفعل المتعدي.

قال في «روح الشروح على المقصود»: «ووزن فَعَّال ـ بالفتح ـ أصل مطرد، ولذا يثنى ويجمع، ويذكر ويؤنث على القياس المشهور»، وظاهر إطلاق هذه العبارة: أن فعالاً مطرد في اللازم اطراده في المتعدي.

ثم ألقينا بعد هذا نظرة على بعض كتب اللغة، فألفينا العرب قد صاغوا من اللازم ألفاظاً كثيرة في وزن فعّال، وإليك طائفة جاءت من الأفعال اللازمة في هذا الوزن:

١ ـ (الأطّاط) في «القاموس»: أطَّ: صوّت، والأَطّاط: الصيَّاح.

٢ ـ (الأفّاك) في «القاموس»: فهو أفّاك، وأَفيك، وأَفوك.

٣ ـ (الألاّق) في «القاموس»: ألق البرق يألق إِلاق؛ ككتاب: كَذَب، فهو ألاّق.

٤ ـ (الأوّاب) في «اللسان»: الأوّاب: التائب.

٥ ـ (البخّال) في «القاموس»: رجل بَخيل، وبَخال؛ كسحاب، وشدّاد.

٦ ـ (البرّاق) في «لسان العرب»: وفي صفة أبي إدريس: دخلت مسجد

---

(١) بناء الفعل للتكثير: أن يؤتي به على وزن فَعَّل؛ نحو: طوّف وجوّل وعبّس وموّت وجرّح، مبالغة في طاف وجال وعبس ومات وجرح.

دمشق، فإذا فتى برّاق الثنايا.

٧ ـ (البسّام) في «القاموس»: فهو باسم، ومِبسام، وبسّام.

٨ ـ (البطّال) في «القاموس»: ورجل بَطَل ـ محركة ـ، وكشدّاد: بيّن البطالة والبطولة، شجاع تبطل جارحته، فلا يكترث لها، أو تبطل عنده دماء الأقران.

٩ ـ (التوّاب) في «اللسان»: ورجل توّاب: تائب إلى الله.

١٠ ـ (التيّاح) في «اللسان»: تاح في مشيته: إذا تمايل، وفرس متيح وتيّاح وتيَّحان: يعترض في مشيته نشاطاً.

١١ ـ (التيّاه) في «القاموس»: التِّيه ـ بالكسر ـ: الصَّلَف والكِبر، تاه، فهو تائه وتيّاه.

١٢ ـ (الثّجّاج) في «اللسان»: وقال بعض أهل اللغة: ثج الماء نفسه يَثُجّ ثجوجاً: إذا انصب، فيكون ثجَّاجاً في قوله تعالى: ﴿مَآءً ثَجَّاجًا﴾[النبأ: ١٤]؛ أي: ثاجّ.

١٣ ـ (الثوّاب) في «اللسان»: ورجل ثوّاب: أوّابٌ توّاب منيب، بمعنى واحد.

١٤ ـ (الجفّاخ) في «القاموس»: جفخ؛ كمنع: فخر وتكبر، فهو جفّاخ.

١٥ ـ (الجمّاز) في «القاموس»: وحِمار جَمَّاز: وثّاب.

١٦ ـ (الجوّال) في «تاج العروس»: وهو جوّال وجوّالة: طوّاف في البلاد.

١٧ ـ (الحنّان) في «القاموس»: وكشداد: من يحن إلى الشيء، واسم الله تعالى، ومعناه: الرحيم.

١٨ ـ (الحلاَّف) «في الأساس»: حلف بالله على كذا حلفاً، وهو حلاّف وحلاّفة.

١٩ ـ (الخرّاج) في «القاموس»: ورجل خرّاج ولاّج: كثير الظرف والاحتيال.

٢٠ ـ (الخرّارة) في «الأساس»: وله عين خرارة في أرض فوّارة.

٢١ ـ (الخطّار) من خطر الرمح؛ أي: اهتز، وفي «القاموس»: والرمح: اهتز، فهو خطّار، وفي «الأساس»: ورجل خطار بالرمح؛ أي: مشى به بين الصفين.

٢٢ ـ (الخنّاس) في «المصباح»: ومن الثاني «اللازم» الخنّاس في صفة الشيطان؛ لأنه اسم فاعل للمبالغة؛ لأنه يخنس إذا سمع ذكر الله تعالى؛ أي: ينقبض.

٢٣ ـ (الخوّار) في «القاموس»: الخوار «ككَتان»: الضعيف.

٢٤ ـ (الدرّاج) في «اللسان»: الدرّاج: القنفذ؛ لأنه يدرج ليلته جمعاء. صفة غالبة.

٢٥ ـ (الدهّاس) في «القاموس»: والدهسة والدهاسة: سهولة الخلق، وهو دهّاس؛ ككتان.

٢٦ ـ (الدوّار) في «الأساس»: والفلك دوّار، وفي «القاموس»: والدهر دوّار، ودوّاريّ: دائر.

٢٧ ـ (الرجّاس) من رجست السماء رجساً: قصفت بالرعد. وفي «الأساس»: وسحاب رجَّاس وراجس ومرجس.

٢٨ ـ (الرجّاف) في «الأساس»: رجف البحر: اضطربت أمواجه،

ومن أسمائه الرجّاف.

٢٩ ـ (الرعّاس) في «التاج»: رمح رعّاس؛ كشداد: شديد الاضطراب.

٣٠ ـ (الرقّاص) في «اللسان»: رقص اللعاب يرقص رقصاً، فهو رقّاص.

٣١ ـ (الروّاغ) في «الأساس»: هو ثعلب روّاغ.

٣٢ ـ (الزحّار) في «اللسان»: ورجل زحر وزحران وزحّار: بخيل يئن عند السؤال.

٣٣ ـ (الزخّار) في «الأساس»: بحر زاخر وزخّار.

٣٤ ـ (الزعّاق) في «اللسان»: يزعق بدوابه زعقاً؛ أي: يطردها مسرعاً، ويصيح في أثرها، وهو رجل ناعق وزَعّاق ونعّار.

٣٥ ـ (السبّاح) في «القاموس»: سبوح من سبحاء، وسبّاح من سباحين.

٣٦ ـ (السجّاع) في «القاموس»: وكمنع: نطق بكلام له فواصل، فهو سجّاعة. وفي «الأساس»: رجل سجّاع وسجّاعة.

٣٧ ـ (السرّاج) من سرج؛ أي: كذب، في «القاموس»: والسرّاج متخذه ـ أي: السرج ـ، وحرفته السِّراجة. والكذاب.

٣٨ ـ (السيّاح) في «الأساس»: ورجل سائح وسيّاح.

٣٩ ـ (السقّاط) في «الأساس»: وسيف سقّاط: قطاع، يسقط من وراء الضريبة.

٤٠ ـ (الشفّاف) من شف؛ أي: رقّ: وفي «الأساس»: وزجاجة شفّافة ورقيقة المستشف.

٤١ ـ (الصخّاب) في «القاموس»: صخب؛ كفرح، فهو صخّاب.

٤٢ ـ (الصوّار) في «القاموس»: صار: صوّت، وعصفور صوّار.

٤٣ ـ (الصهّال) في «القاموس»: صهل الفرس؛ كضرب، ومنع، صهيلاً، فهو صَهّال: صوّت.

٤٤ ـ (الصيّاح) في «القاموس»: والمِصْدَح الصيّاح: الصيِّت.

٤٥ ـ (الضحّاك) في «القاموس»: فهو ضاحك وضحّاك وضحوك.

٤٦ ـ (الطنّاز) طنز به؛ أي: سخر، فهو طنّاز.

٤٧ ـ (الطّوّاف) في «القاموس»: والطوّاف أيضاً: الخادم يخدمك برفق وعناية.

٤٨ ـ (الطيّار) في «القاموس»: وفرس مُطار وطيّار: حديد الفؤاد ماض.

٤٩ ـ (الطيّاش) في «المصباح»: فهو طائش، وطيّاش مبالغة.

٥٠ ـ (العبّاس) في «المصباح»: فهو عابس، وبه سمّي، وعبّاس أيضاً للمبالغة، وبه سُمِّي.

٥١ ـ (العجّاج) من عجَّ؛ أي: صاح، وفي «القاموس»: والعجّاج: الصيَّاح.

٥٢ ـ (العَوَّام) في «الأساس»: الفرس العَوّام: السبوح.

٥٣ ـ (الغوّاص) في «الأساس»: وقال عمر لابن عباس: غص يا غوّاص.

٥٤ ـ (الفحّاش) في «الأساس»: أفحش فلان في كلامه، وفحش، وتفحش، وهو فحّاش.

٥٥ ـ (الفرّار) في «الأساس»: هو فرّار وفَرور.

٥٦ ـ (الفوّارة) في «الصحاح»: وفوّارة القدر: ما يفور من حرها،

وفي «الأساس»: عين فوّارة في أرض خوّارة.

٥٧ ـ (الفيّاح) في «اللسان»: كل موضع واسع يقال له: أفيح، وفيّاح، والفعل من ذلك فاح يفيح فيحاً.

٥٨ ـ (القفّاف) من قفّ الصيرفيُّ؛ أي: سرق الدراهم بين أصابعه، وفي «القاموس»: فهو قفّاف.

٥٩ ـ (القلاّص) من قلص الماء: ارتفع، وفي «القاموس»: فهو قالص وقلوص وقلاّص.

٦٠ ـ (القوّام) في «المصباح»: قام بالأمر يقوم به قياماً، فهو قوّام وقائم.

٦١ ـ (اللمّاح) من لمح البرق أو النجم؛ أي: لمع، وفي «القاموس»: فهو لامح ولموح ولمَّاح.

٦٢ ـ (اللمّاع) في «الأساس»: وبرق لامع ولَمَّاع.

٦٣ ـ (المزّاح) في «الأساس»: ورجل مزَّاح.

٦٤ ـ (المشَّاء) في «الأساس»: ورجل مشاء إلى المساجد.

٦٥ ـ (المزّاع) من مزع؛ أي: سعى فأسرع، وفي «اللسان»: والقنافذ تمزع بالليل مزعاً: إذا سعت فأسرعت. ابن الأعرابي: القنفذ يقال لها: المزَّاع.

٦٦ ـ (المكّار) في «القاموس»: المكر: الخديعة، وهو ماكر ومكَّار.

٦٧ ـ (الموّار) مار؛ أي: تردد في عَرْضٍ. وفي «الأساس»: جمل موَّار الضبعين، وفرس موَّار الظهر.

٦٨ ـ (الميَّاس) من ماس؛ أي: تبختر، وفي «القاموس»: فهو

مائس ومَيُوس ومَيّاس.

٦٩ ـ (الميّال) في «المصباح»: مال الحاكم في حكمه ميلاً؛ أي: جار وظلم، فهو مائل، وميال مبالغة.

٧٠ ـ (النبّاج) من نُباج الكلاب؛ أي: نبيحها، وفي «القاموس»: وكلب نبَّاج ونُبَاجي: نبّاح.

٧١ ـ (النبّاح) من نبح الكلب، وفي «القاموس»: وككَتَّاف: والد عامر مؤذن علي بن أبي طالب ﷺ، والشديد الصوت.

٧٢ ـ (النبّاغة) يقال: نبغ الرأس: ثارت هبريته. وفي «الأساس»: ومحجة نباغة: يثور ترابها.

٧٣ ـ (النهّات) في «القاموس»: النهّات: النهّاق.

٧٤ ـ (النهّاض) في «الأساس»: وهو نهَّاض ببزلاء؛ أي: خُطَّة عظيمة.

٧٥ ـ (النوّام) في «الأساس»: ورجل نؤُوم، ونُوَمَة، ونوّام: كثير النوم.

٧٦ ـ (الهتّافة) من هتفت الحمامة، أو القوس؛ أي: صاتت، وفي «القاموس»: وقوس هتّافة وهتَوف وهتفى: ذات صوت.

٧٧ ـ (هدّاج) من هدج الظليم؛ أي: مشى في ارتعاش. وفي «الأساس»: وظليم هدّاج.

٧٨ ـ (الهذّاف) من هذف؛ أي: أسرع، وفي «القاموس»: والهذاف؛ كشداد، ومحسن، وخجل: السريع.

٧٩ ـ (الهذّاء) في «أساس البلاغة»: هو يهذي في كلامه، وهو هذّاء.

٨٠ ـ (الهرّاج) في «اللسان»: وإنه لمهرج وهرّاج: إذا كان كثير الهرج.

٨١ ـ (الهطّال) من الهطل، وهو تتابع المطر، وفي «القاموس»: ومطر وسحاب هَطِل؛ ككتف، وشَدّاد.

٨٢ ـ (الهفّاف) في «القاموس»: والهفّاف من الحمر: الطيّاش.

٨٣ ـ (الهوّاس) من الهوس، وهو الطلب بجرأة، وفي «اللسان»: وأسد هوّاس.

٨٤ ـ (الهوّاك) من التهوك، وهو الحمق، وفي «القاموس»: رجل هوّاك، ومتهوِّك: متحير.

٨٥ ـ (الوبّاص) من وبص؛ أي: لمع، وفي «الأساس»: قمر وبّاص.

٨٦ ـ (الوثّاب) في «الأساس»: وظبي وثّاب.

٨٧ ـ (الوضّاح) في «الأساس»: وإنه لوضّاح.

٨٨ ـ (الوقّاع) من وقع فيه؛ أي: اغتابه، وفي «القاموس»، ورجل وقّاع ووقّاعة: يغتاب الناس.

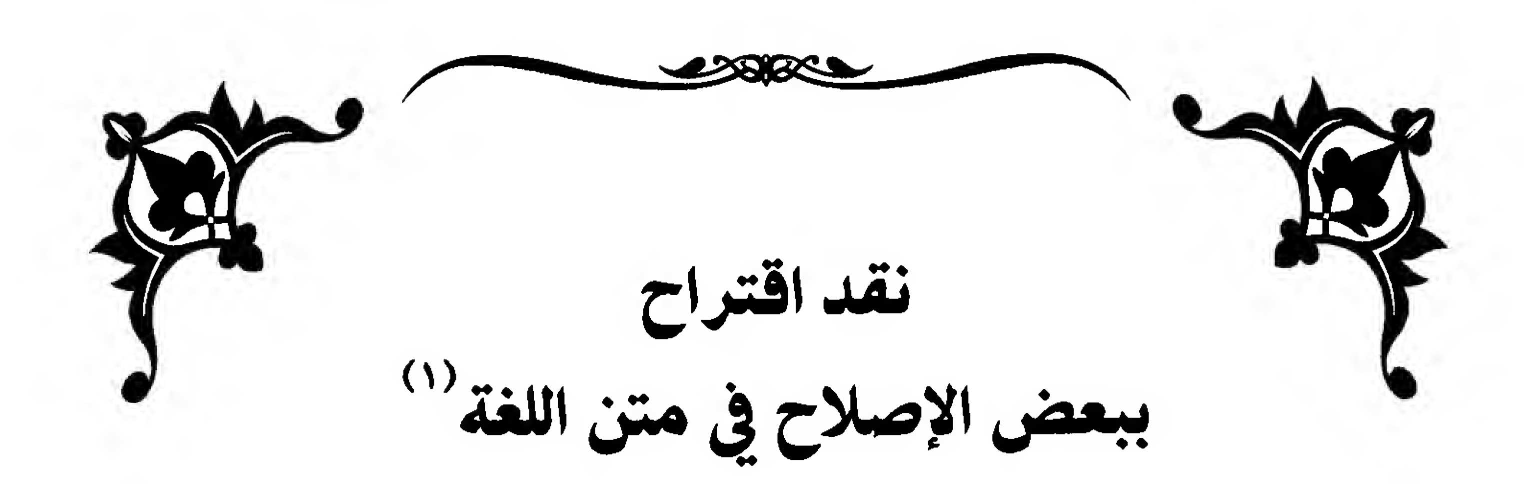
٨٩ ـ (الوَلّاج) في «الأساس»: وامرأة خَرَّاجة وَلّاجة.

نظر المجمع في تلك النصوص التي اقتضت بإطلاقها أن صيغة فعال مقيسة في اللازم والمتعدي، وأضاف إلى هذا كثرة ما جاء في هذه الصيغة من نوعي اللازم والمتعدي. فقرر ما يأتي:

*** قرار صوغ (فَعّال) للمبالغة:**

يصاغ فَعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي، اللازم والمتعدي.

□ □ □



نقد اقتراح
ببعض الإصلاح في متن اللغة[1]

قرأت اقتراح حضرة الأستاذ أحمد أمين بك «لبعض الإصلاح في متن اللغة»، فكنت ألاقي في هذا الاقتراح آراء مقبولة، وآراء كان المجمع قد أقرها، وجرى عليها في وضع كثير من المصطلحات، وآراء يصح أن تكون موضع بحث ومناقشة، وحيث إن المجمع قد عمل منذ نشأته على القاعدة التي لا يقوم العلم الصحيح إلا عليها، أعني: منح الحرية المطلقة لكل عضو من أعضائه يريد أن يبدي رأياً، أو يناقش غيره في رأي، لم أتردد في أن أعرض على حضراتكم ما بدا لي في هذا الاقتراح من ملاحظات، وانظروا ماذا ترون:

ذكر الأستاذ في فاتحة اقتراحه: أنه يجب على اللغة أن تخضع لحياتنا، تنمو بنمونا، وتسير مع زماننا، وزمن من يأتي بعدنا، وأن تسايرنا في تقدمنا، وتكون أداة طيّعة لتطورنا، وقال: إن لغة كل أمة عنصر من عناصر تكوينها، ورقيها أو انحطاطها.

وهذا الذي قاله الأستاذ لا يختلف فيه اثنان درسا شؤون الاجتماع، وعرفا مقتضيات التطورات التي تتنقل فيها الأمم حيناً بعد حين، ولكن اللغة تخضع لحياة الأمم، وتنمو بنموها على قدر ما تدعو إليه الحاجة بحق،

---

(١) مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزآن التاسع والعاشر من المجلد السادس عشر.

وتسايرها في تقدمها، وتكون عنصراً من عناصر رقيها متى وقع زمامها في أيد تقودها بحزم وأناة.

ذلك أن الأحوال التي تطرأ على اللغة، أو التصرفات التي يراد إدخالها عليها، قد تكون من مقتضيات التطورات التي لابدَّ منها، وقد تكون أمراضاً تنذر بموتها، أو عيوباً تذهب بكثير من محاسنها.

تحدث الأستاذ عن علماء العربية، وجمعِهم للغة في صدر الدولة العباسية، وقال: إنهم أكملوا متن اللغة بالتعريب، وبتوسيع الاشتقاق بالقياس، وسايرت حركة الاجتهاد في اللغة حركة الاجتهاد في التشريع، وقال: «ثم أصيب العرب بالضربة الشنيعة في الأمرين، وهو إقفال باب الاجتهاد في التشريع، وباب الاجتهاد في اللغة».

ادعى بعض الفقهاء أن باب الاجتهاد مقفَل عندما أدرك الهممَ ضعف، وقلَّ في الناس من يدرس الشريعة دراسة تبلغ بصاحبها أن يكون مجتهداً، ولكن الراسخين في العلم ـ وإن ورثوا من السلف فتاوى وأقضية وأصولاً لاستنباط الأحكام ـ لم ينقطعوا عن الاجتهاد جملة، وكانوا لا يالون أن يناقشوا أقوال أئمة المذاهب، ويتخيرون من بينها ما يرونه أرجح دليلاً، وأوفى برعاية المصلحة، ثم يطبقون على الحوادث المتجددة الأصولَ العامة، أو القواعد المذهبية الخاصة؛ كقاعدة المصالح المرسلة، وقاعدة سد الذرائع، وقاعدة رعاية العرف. واستمر الإفتاء والقضاء بفضل هؤلاء العلماء الذين يملكون أنظاراً مستقلة، جارين على منهج محفوف بعدل وسداد، ولعل كلمة إقفال باب الاجتهاد في الشريعة قيلت عندما تجاسر قليلو البضاعة في العلم على الإفتاء، وأفسدوا كثيراً من الأحكام بدعوى الاجتهاد.

وأذكر أني كنت أنشأت في تونس منذ أربعين سنة مجلة[1]، وقلت في أول عدد منها: «ودعوى أن باب الاجتهاد مغلق لا تُسمع إلا بدليل يساوي الدليل الذي انفتح به أولاً».

وأما الاجتهاد في اللغة، فلا أدري متى أقفل بابه، وما زال علماء العربية في القرن السادس والسابع والثامن يناقشون آراء المتقدمين، ويقررون آراء تخالف آراءهم؛ مثل: ابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام، وهذا ابن تيمية ـ وقد أدرك صدراً من القرن الثامن ـ قد كتب مخطئاً سيبويه في عشرات من المسائل، وهذا كتاب «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية عامر بمسائل خالف بها علماء النحو والصرف.

فإذا فقد الاجتهاد اللغوي في عصر أو في موطن، فلأن هِمم طلاب اللغة قعدت بهم عن أن يبلغوا مرتبة الاجتهاد في نحوها وصرفها.

ذكر الأستاذ: أنه وقع التحايل على فتح باب الاجتهاد في التشريع، وقال: «ولما لم تنجح هذه الحيل، كانت الضربة المخجلة، وهي إهمال التشريع الإسلامي، والاعتماد على التشريع الأوربي، إلا في حدود ضيقة؛ كالأحوال الشخصية».

لم يفصح قلم عن وجه التحايل، حتى نأخذ معه بأطراف الحديث عنه، ونستطيع أن نوافقه في عدم نجاحه، أو نخالفه، والذي أريد أن أقوله هنا: هو أن الاعتماد على التشريع الأوربي لم ينشأ عن فقد الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وإنما نشأ من ناحية أن التصرف في شأن المحاكم وقع

---

(١) مجلة «السعادة العظمى» التي أصدرها الإمام في تونس عام ١٣٢٢هـ. انظر كتاب: «السعادة العظمى» للإمام.

في أيدي أشخاص لم يعرفوا كفاية الفقه الإسلامي للقضاء، او عرفوا هذا، ولكن لابستهم خواطر اتجهت بهم إلى استبدال التشريع الأوربي بالتشريع الإسلامي، ونحن نعلم أن دولة شرقية أخلت محاكمها من الشريعة الإسلامية حين ذهب بعض زعمائها إلى الطرف الأقصى في محاكاة الأوربيين، ونعلم أن أمة أخرى استبدلت التشريع الفرنسي بالتشريع الإسلامي يوم كان رئيس وزارتها لا يؤمن بحكمة الشريعة الإسلامية.

قال الأستاذ: «وأما في اللغة، فكذلك نمت اللغة العامية على حساب اللغة العربية، واستعمل الناس في حِرفهم وصناعاتهم وحياتهم اليومية الكلمات التي يرون أنفسهم في حاجة إليها، ولو أخذت من اللغات الأجنبية محرفة». ثم قال: «ولو استمروا على ذلك، كانت نتيجة اللغة نتيجة التشريع، ولا علاج لهذا إلا فتح باب الاجتهاد؛ لأن إغلاقه كان هو الداء».

لم يكن سبب نمو العامية إقفال باب الاجتهاد في اللغة، وإنما سببه قلة التعليم، وعدم وجود جماعات تسارع إلى أن تضع لكل معنى يحدث اسماً يليق به، وتذيعه بين الناس، كما فعل أصحاب العلوم فيما سلف؛ إذ رأوا أنفسهم في حاجة إلى وضع مصطلحات للمعاني التي لم يسبق للعرب أن وضعوا لها أسماء، فكثرت المصطلحات في الفقه والنحو والصرف، والفلسفة والحساب، والطب، وغيره، قال الجاحظ يتحدث عن المتكلمين: «وهم نخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، واشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع». ثم قال: «وكما سمى النحويون، فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك؛ لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات،

لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علوم العروض والنحو، وكذلك أصحاب الحساب قد اختلقوا أسماء، وجعلوها علامات التفاهم».

ونبه أبو علي ابن سينا في كتاب «القانون» على طرق يسلكونها لتسمية الأمراض التي لم يضع لها العرب أسماء خاصة، فقال: «قد تلحقها التسمية من وجوه: إما من الأعضاء الحاملة لها؛ كذات الجنب، وذات الرئة، وإما من أعراضها؛ كالصرع، وإما من أسبابها؛ كقولهم: مرض سوداوي، وإما من التشبيه؛ كقولهم: داء الأسد، وداء الفيل، وإما منسوباً إلى أول من يذكر أنه عرض له؛ كقولهم: قرحة طيلانية منسوبة إلى رجل يقال له: طيلاني، وإما منسوباً إلى بلدة يكثر حدوثه فيها؛ كقولهم: القروح البلخية، وإما منسوباً إلى من كان مشهوراً بالإنجاع في معالجتها؛ كالقرحة السيروتية، وإما من جواهرها وذواتها؛ كالحمى، والورم».

فإذا كان جماعات العلوم والفنون وضعوا من المصطلحات ما ألفت فيه كتب مستقلة، ونظر الناس إلى ما صنعوه بإعجاب واستحسان، فلو أن جماعة من العلماء في العهود الماضية أقبلوا على ما يرجع إلى الصناعات والشؤون الحيوية من الأشياء المحدثة، وأخذوا يضعون لها أسماء على نحو مصطلحات العلوم، لم يجدوا ـ فيما أحسب ـ منكراً يزعم لهم أن هذا اجتهاد في اللغة، وأن باب الاجتهاد مقفل.

ذكر الأستاذ: أن اللغة واسعة سعة عظيمة أكثر من اللازم، وضيقة في مواضع أخرى ضيقاً شديداً أكثر من اللازم، ثم قال: «وعلاج ذلك في نظري أمور».

وأورد في صدر هذه الأمور: التخفيف من كثير من مفردات اللغة التي

في المعاجم؛ بعلة أننا لسنا في حاجة إلى الثمانين ألف مادة في «لسان العرب»، وقال: لابد من طرح بعض الألفاظ وإماتتها، إلا أن تكون مؤرخة للغة.

توضع المعجمات ليأخذ الناس منها ألفاظاً يؤلفون منها خُطبهم ومراسلاتهم وأشعارهم، كما توضع لتيسر للناس فهم ما يقوله بلغاء اللغة من شعر ونثر، وليس من شك أن الألفاظ العربية التي تحتويها المعجمات هي مبثوثة في كلام العرب شعراً ونثراً، ودراسة آداب اللغة تقتضي أن نكون مستعدين لنفهم كل ما يصل إلينا من ذلك الشعر والنثر، فيحسن التخفف من مفردات اللغة في المعجمات التي توضع ليرجع إليها جمهور المثقفين في الكشف عن الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، ولا بد لنا بجانب هذا من معجمات نتقي فيها الألفاظ الواردة عن العرب بقدر المستطاع.

وقد يقول الأستاذ: هذا ما أردته بقولي: إلا أن تكون مؤرخة للغة.

فنقول: لا تورد الألفاظ العربية الصحيحة في المعاجم المبسوطة لمجرد التاريخ، بل توضع لأنه يحتاج إليها في فهم شعر أو نثر قد يكون مشتملاً على حكمة بالغة، أو صورة معنى رائعة.

وأورد الأستاذ ثلاثة أنواع من الكلم رآها أولى من غيرها بالإعدام، وهي الكلمات الحوشية، والمترادفات، وأسماء الأضداد، وساق ممثلاً للكلمات الحوشية أبيات صفي الدين الحلي التي يقول في أولها:

إنما الحيزبون والدردبيس والطخا والنُّقاخ والعلطبيس

وملاحظتنا على هذا هو ما أشرنا إليه من أن أدب اللغة يحمل كثيراً من هذه الكلمات الحوشية أو المترادفة، أو ما قيل فيها: إنها أسماء الأضداد،

وليس من التحقيق في العلم أن نمر على هذه الكلمات في شعر أو نثر دون أن نفهم معانيها، إلا أن يريد الأستاذ من الحكم بالإعدام: إعدام هذه الأنواع من الكلمات، وإعدام الشعر أو النثر الذي يحملها، فالحيزبون ـ مثلاً ـ ورد في شعر عبيد بن الأبرص من الجاهلية، والدردبيس وردت في شعر جزي الكاهلي، إلى غير هذا من الكلمات، بل نجد أشعار البلغاء من الإسلاميين والمحدثين عامرة بكثير من الكلمات الحوشية، وإذا صح لنا أن نقول لمن يزاولون صناعة الفصاحة: لا تستعملوا الكلمة الحوشية؛ فإنها مخلة بالفصاحة، فليس بأيدينا أن نقول لهم: لا تستعملوا هذه الألفاظ المترادفة، وهي مأنوسة الاستعمال، خفيفة على اللسان، كما أنا لا نستطيع أن نقول لهم: لا تستعملوا هذا اللفظ الذي قيل: إنه من أسـماء الأضداد، فإن بأيديهم حجة قوية إذ يقولون: نحن أعرف بما يقتضيه المقام، ونفرق بين الكلام الذي يجب أن يكون نصاً صريحاً فيما يراد منه؛ كالمؤلفات العلمية، وعقود المعاهـدات والمعاملات، والكلام الذي يحسن أن تقوم فيه القرائن الجلية مقام التصريح، أو القرائن الخفية مقام القرائن الجلية، أو يقوم فيه الإبهام مقام الإيضاح، ولا يمتري أحد في أن كثيراً من المراسلات والمحاورات الأدبية والسياسية تقوم على البراعة في هذا الأسلوب من الكلام، وقد يكون لنحو التورية والتوجيه والإبهام أغراض نبيلة، وصور من المعاني تستروح إليها النفوس، ويزداد بها أدب اللغة ثراء يغبط عليه.

ورأى الأستاذ أن المترادفات لازمة للشعر العربي حيث تلتزم وحدة القافية والروي في القصيدة الطويلة، وأشـار على الشـعراء أن يهجروا هذه الطريقة، ويأخذوا بطريقة تعدد القافية حتى يمكن تنفيذ حكم الإعدام على

كثير من المترادفات، وقال: «وما علينا لو تعددت القوافي في القصيدة الواحدة؟! فذلك أروح للسمع، وأفسح مجالاً للشاعر».

وحدة القافية والروي أو تعددهما أمر لا تسيطر عليه المجامع، وإنما هو متروك إلى ذوق الشاعر نفسه، والأذواق في مثل هذا تختلف باختلاف العصور، بل الأشخاص؛ ولا ينبغي ـ فيما أرى ـ أن نصرف الشعراء عن وجهة قد تكون ملائمة لأذواق كثير منهم، وهي وحدة القافية والروي، ونقصرهم على وجهة تعددهما، ونضطرهم إلى ذلك بإعدام وسيلة وحدة القافية، وهي المترادفات.

ثم تحدث الأستاذ عن المشترك، فقال: «ولكن لا أريد حذفه بتاتاً كما أريد حذف المتضاد، فالحاجة إليه شديدة، ولكن أريد التخفف منه قدر الإمكان».

يحسن التخفف من المشترك في المعجمات التي يراد منها إسعاف الجمهور؛ بأن تذكر فيها المعاني التي كثر استعمال اللفظ المشترك فيها، وتترك المعاني التي قلما يستعمل فيها ذلك اللفظ، ولكن يجب أن نستوفي في المعاجم المبسوطة معاني الألفاظ المشتركة إجابة لداعي أدب اللغة؛ فإن معاني هذه الألفاظ قد عرفت من الشعر والنثر العربي القديم، وصارت مبثوثة في المنشآت التي حدثت في القرون الوسطى، أو في العصور القريبة من عصرنا.

ثم تعرض الأستاذ لصيغ الزوائد؛ كأفعل، وفعَّل، وفاعل، وانفعل، وافتعل، واستفعل، وذكر ما قاله النحاة في معانيها، وقال: «وجه العيب أنهم قصروا ذلك على ما سمع، ولم يبيحوا لعلماء اللغة أن يتوسعوا في هذا

الاستعمال متى احتيج إليه، واقترح على المجمع أن يقرر قياسية ذلك».

قد قرر المجمع قياسية أفعل وفعَّل مستأنساً بنصوص بعض أئمة اللغة على قياسيتها، ونعلم أن بعض أئمة العربية قرر قياسية انفعل مطاوعاً ليفعل أو أفعل، أما المطاوع لفعل، فقد قال علماء الصرف: إذا أردت أن تجعل المتعدي لازماً، فالطريقة فيه أن ترده إلى باب انفعل، وأما المطاوع لأفعل، فقد صحح قياسيته ابن عصفور، وأما استفعل بمعنى طلب الفعل، فقد ذهب بعض الأئمة إلى أنه سماعي، وظاهر كلام ابن سعيد السيرافي أنه قياسي؛ إذ قال: أصل استفعلت الشيء في معنى: طلبته، واستدعيته، وهو الأكثر، وما خرج عن هذا، فهو يحفظ، وليس بالباب.

وقد وجدت في بعض مذكراتي عبارة يغلب على ظني أني نقلتها من «شرح المكمل على المفصل» لمظهر الدين محمد، ونصها: «فالباب في استفعلت الشيء أن يكون للطلب، أو الإصابة، وما عدا ذلك، فإنه يحفظ حفظاً».

ومما يلاحظ هنا: أن الأستاذ حرص على تصحيح كلمة «خابره» قياساً على قول العرب: نابأه، وأبدى هذا الحرص عقب دعوته إلى استبعاد كثير من المترادفات في معاجمنا، فهل يريد الأستاذ استبعاد المترادفات المسموعة، وتكثير مواد المترادفات المصنوعة بيد القياس؟

على أني لا أرى مانعاً من جعل صيغة فاعل لمعنى المشاركة في الفعل قياسية؛ لكثرة ترددها في النصوص العربية.

قال الأستاذ: «وكذلك الشأن في المصادر، فقد نصوا على أن الفعل إذا دل على حرفة، فقياس مصدره فِعالة؛ كالخياطة والحياكة، فلنعمم ذلك

إذا شئنا؛ كالبرادة والنقاشة».

ذكر الأستاذ في هذه الفقرة أن النحاة نصوا على أن فِعالة مصدر قياسي للفعل الذي يدل على حرفة، فما وجه التوقف إذن في أن نقول: برادة، ونقاشة؟! وممن نص على قياسيته: ابن عصفور؛ فقد نقل عنه الأزهري وغيره أن فِعالة مصدر قياسي في كل فعل ثلاثي دل على حرفة، أو ولاية، سواء أكان مفتوح العين، أو مكسورها، وسواء أكان متعدياً، أو لازماً.

وقد استأنس المجمع بمثل هذه النصوص، فقرر قياسيته، ونص القرار: «يصاغ للدلالة على الحرفة وشبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فِعالة».

قال الأستاذ: «وفَعَلان يدل على التقلب؛ كالجولان والغليان، فنقيسه في مثله متى احتجنا إلى ذلك، ولو لم ينصوا عليه».

لا داعي لهذا الاقتراح، وقد قرر المجمع فيما سلف قياسية هذا المصدر، ونصه: يقاس المصدر على وزن فَعَلان للفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب.

قال الأستاذ: «وصيغة فَعَّال تطلق على صاحب الحيوان، ومروضه، فقالوا: فيل وفيّال، فلم لا نقول إذا احتجنا: قرد وقرّاد، وكلب وكلاَّب، وهكذا؟».

تكلم النحاة على استعمال فعّال للنسب، ونقلوا عن سيبويه أنه سماعي، ونقلوا عن المبرد أنه قياسي، فيقال لصاحب الفاكهة: فَكَّاه، ولصاحب البر: برَّار ولصاحب الشعير: شعّار؛ كما قالوا: عطّار وبزّاز.

وقال ابن سيده في «المخصص»: فرق حُذّاق النحويين بين فاعل

وفعّال، فقالوا: الباب فيما كان ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها: أن يجيء على فاعل؛ لأنه ليس فيه تكثير؛ كقولنا لذي الدرع: دارع، ولذي اللبن: لابن، والباب فيما فيه صنعة ومعالجة: أن يجيء على فعّال؛ كالبزّاز والنجّار، وقد يستعمل أحدهما في موضع الآخر؛ نحو: ترّاس لصاحب الترس، وقد يستعمل في الشيء الواحد لفظان؛ نحو: رجل سائف وسيّاف. ومقتضى كلام ابن سيده أن نقول: قارد لمن له قرد، وقرّاد لمن يسوس القرود، على أن المجمعات قد نعتت أنه يقال لسائس القرود: قراد، قال صاحب «القاموس»: والقرد معروف، والقرّاد: سائسه.

قال الأستاذ: «كذلك من أصعب الأبواب وأكثرها غلطاً في العربية المذكر والمؤنث»، وذكر ألفاظاً معانيها مذكرة، وقد لحقتها الهاء، وهي: راوية وعلاّمة ونسّابة.

ثم ذكر ألفاظاً دالة على أوصاف خاصة بالإناث جاءت خالية من الهاء، وهي: كاعب، وناهد، وذكر ألفاظاً تستعمل للذكر والأنثى خالية من علامة التأنيث، وهي: أملود، وظهير، وضامر، وقال: «إن هناك الحيرة في أسماء هي مؤنثة أم مذكرة؛ كالدرع، والصاع، والسكين، والدلو، والسوق، والعسل، والدوح».

وقال: «فيجب العمل لتسهيل هذه الصعاب المربكة، والجرأة في تنظيمها، ووضع قواعد عامة، ولو خالفنا فيها بعض النصوص».

للأستاذ أن يضع قاعدة تخالف نصوص النحويين، وللمجمع أن ينظر في هذه القاعدة، ويزنها بمقاييس اللغة المأخوذة من موارد الكلام الفصيح، وليس للأستاذ أن يضع قاعدة تبطل استعمالاً شائعاً في نصوص الفصحاء،

وتفرض على أبناء العربية استعمالاً لم يألفوه فيما ينطق به فصحاؤهم في القديم والحديث، والهاء في راوية الشعر، وعلاّمة ونسّابة ونحوها للمبالغة، وأي ضرر في استعمال الهاء للمبالغة حيث لا يحتمل المقام إرادة التأنيث؟ .

وجاء الأستاذ بقواعد ليضبط بها باب التذكير والتأنيث، وقال أولاً : «جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاق تاء التأنيث إليه، فيقال : هي كاعبة، وناهدة، وشاب أملود، وجارية أملودة، وجمل ضامر، وناقة ضامرة» .

الأوصاف التي تختص بها الإناث مثل : كاعب وناهد وطالق يلتزم فيها حذف الهاء ؛ لأن الهاء يؤتى بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث، فاستغني عنها في مثل هذه الأوصاف ؛ لظهور التأنيث من نفس الوصف، ومع هذا، فقد قال النحويون : إذا أريد منه معنى الفعل ؛ كأن يقال : طالقة غداً، جاز أن تلحق الهاء إجراء له مجرى الفعل، أما ما لا يختص بالإناث، كأملود وضامر، فلا مانع عندي من أن تلحقه الهاء على وجه الجواز، فقد ورد في المعجمات : أملودة، وضامرة، وظهيرة، قال صاحب «القاموس» : شاب أملود، وجارية أملودة. وقال صاحب «اللسان» : وناقة ضامر ذهبوا إلى النسب، وضامرة. وقال : بعير ظهير : إذا كان شديداً قوياً، وناقة ظهيرة.

ومن القواعد التي قصد بها الأستاذ تنظيم باب التأنيث والتذكير قوله : كل ما ليس مؤنثاً حقيقياً ؛ كأسماء الجماد، إذا لم تكن فيها علامة التأنيث ؛ كالدلو والبئر والأرض والسماء والنجم، يجوز تذكيره وتأنيثه ؛ لما حكى صاحب «المصباح» عن ابن السكيت، وابن الأنباري ؛ إذ قالا : إن العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه علامة التأنيث ! !

الألفاظ التي تخلو من علامة التأنيث، وسُمع من العرب تأنيثها يقسّمها

علماء اللغة إلى قسمين: ما يجب تأنيثه، وما يجوز تأنيثه وتذكيره، وقد تعرض لجمعها بعض كتب فقه اللغة؛ كـ «المخصص»، أو كتب النحو؛ ككتاب «المكمل في شرح المفصل»، وقصد بعضهم إلى جمعها مستقلة؛ كما صنع ابن جني، وابن الحاجب، وكنت منذ عهد بعيد قد تتبعتها في هذه المؤلفات وغيرها، فبلغت نحواً من مئة وستين اسماً، وقد تختلف عبارتهم في واجب التأنيث وجائزه، وإذا نحن أتينا إلى كل ما روى فيه أحد العلماء الوجهين من التذكير والتأنيث، وجعلناه في قبيل المتفق على أنه جائز التأنيث، بقي لنا فيما يجب تأنيثه نحو أربعين كلمة ونيف، وهذا المقدار قريب المأخذ متى أردنا المحافظة على ما هو جار في الاستعمال الفصيح.

ثم إن من ينظر في اللغة الألمانية يجد كلماتها التي يرجع تأنيثها إلى السماع لا تكاد تدخل تحت حساب، فهل خطر على بال طائفة من علمائها أن يبدلوا هذا الوضع من أوضاعها بدعوى أنه فوضى واضطراب؟.

ثم إن وجود هذا القسم ـ أعني: واجب التأنيث ـ هو الذي يشهد له الاستعمال المعروف في الكلام الفصيح، وقرر جمهور علماء العربية التزام هذا الاستعمال، ولكن بعض اللغويين أجازوا نحو: الشمس طلع، والسماء أمطر، والأرض اخضرّ، قال الألوسي في «شرح ضرائر الشعر»: «وعن ابن كيسان الجوهري أن الفعل إذا كان مسنداً إلى ضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث به».

ورأى الأستاذ أن يعد في اللغة ما استعمله أبو تمام والبحتري والمتنبي وأبو العلاء، ومن أتى بعدهم على منوالهم، وقال: فإذا استعمل هؤلاء لفظة،

أو تعبيراً لم يـرد في المعاجـم، ووجدناه صالحاً يسـد حاجة من حاجتنا، استعملناه.

هذا الذي قاله الأستاذ قد ذهب إليه بعض علماء العربية قديماً، وقد استشهد الزمخشري في «تفسيره» ببيت لأبي تمام، وقال: وهو ـ وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ـ فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.

واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب «الإيضاح» ببيت لأبي تمام كان سيف الدولة يعجب به، وينشده كثيراً.

واستشـهد الرضي في عدة مواضع من «شـرح الكافية» بأشعار أبي تمام، وجرى على هذا المذهب: الخفاجي في الاسـتشهاد بشعر المتنبي. وقال في شـرح «درة الغواص»: أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلـة ما يرويه. واستشهد ببيت لابن دريد، وقال: وابن دريد إمام ثقة نعد ما يقوله بمنزلة ما يرويه.

وتجاوز الأستاذ هذه الطبقة من علماء العربية، وقال: «وإذا استعمل المقري التذكرة بمعنى الرقعة التي يكتب فيها للتذكر، فهي عربية، والألفاظ الاصطلاحية التي استعملها ابن خلدون ليسد بها حاجته في علم الاجتماع عربية، فهل علينا أن نعد ما استعمله أبو تمام وأضرابه عربياً؛ لأنهم عُرفوا بإتقان الرواية، وسعة الاطلاع، وطول الباع في صناعة البيان، وذلك مما يجعل الخطأ فيما استعملوه من الكلمات والأساليب بعيد الاحتمال».

ومن موجبات الفوضى في اللغة: أن نعمد إلى ما يستعمله المؤلفون، ولو لم يتصدوا لرواية اللغة، وبعد عهدهم من العهود التي كانت فيها اللغة

على الألسنة نقية؛ كالمقري، وابن خلدون، ونجعله عربياً، والطريقة السليمة ـ فيما أرى ـ: أن ننظر إلى ما يستعمله هؤلاء المؤلفون من الكلمات التي لا تحتويها المعاجم العربية، ونعرضها على مقاييس اللغة، فإن لم تدفعها، تلقيت بالقبول؛ ككلمة التذكرة؛ فإن عربيتها مسلَّمة؛ إذ ليس فيها سوى التسمية بالمصدر، واستعمال المصدر فيما يقوم به، أو يقع عليه، قياس مطَّرد، أما إن كانت مثل كلمة: صدفة، أو كلمة: عمولة، فلا أرى وجهاً لعدها في قبيل اللغة العربية، وإدخالها في المعاجم.

وليسمح الأستاذ بأن أتقدم له بسؤال: هو أنه قال في هذا المقال: «الصعوبة المربكة»، فهل أراد الأستاذ عندما استعمل كلمة: مربكة أن تعد عربية صحيحة، وتدخل في المعجمات الجديدة، أو أنه كتبها على وجه السهو، وكلنا يقع في مثل هذا السهو؟ فإن كتبها على أن تعد عربية، مع وجود ربك، فقد أعان على تكثير المترادفات، وهو يدعو بإلحاح إلى أن نستبعد كثيراً منها، وإن كان كتبها على وجه السهو، فلم لا يحمل ما كتبه المقري، أو ابن خلدون؛ مما لم يسمع، ولم يدخل تحت قياس، على أنه مصدر سهو؟.

ذكر الأستاذ: أن من أشق الأمور على دارس اللغة العربية: وزن الفعل الثلاثي ماضيه ومضارعه، ومشى في تصوير هذه الصعوبة حتى قال: «ولو ترك هذا الأمر على حاله، ما أمكن النطق الصحيح الدائم، مهما طال الزمن، وكثر الدرس».

في الأفعال الستة صعوبة، ولكن متى قرر المجمع التزام شكل الحروف، وصار الناشئ يقرأ الأفعال الكثيرة الاستعمال في الكلام على وجهها الصحيح؛

لكثرة ما يسمعها، أو تقع عليها عينه وهي واضحة الشكل، لم تبق إلا الأفعال القليلة الاستعمال، فربما لقي فيها صعوبة عادية حيث يحتاج في معرفة بابها إلى مراجعة بعض المعجمات.

قال الأستاذ: وقد أدرك هذه الصعوبة بعض العلماء قبلنا، فاجتهدوا فيها، فقد روى «القاموس» في مقدمته عن أبي زيد الأنصاري: «إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فعل، فأنت في المستقبل بالخيار، إن شئت قلت: يفعُل ـ بضم العين ـ، وإن شئت قلت: يفعِل ـ بكسرها ـ».

إنما تحدث أبو زيد على أفعال المضارعة للفعل الذي لم يسمع مضارعه، وذلك الذي فهمه أهل العربية فيما رأينا، وقد تصدى المرتضى في «التاج» لزيادة شرح هذه العبارة، وقال: ويريدون بمجاوزة المشاهير: أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه بعد البحث في مظانه، أما إذا ورد في بعض المعجمات أنه من باب نصر، أو من باب ضرب، فيتعين الوجه الذي جاء في المعجمات. وهذا صاحب «المصباح» يقول: «وإن لم يسمع في المضارع بناء، فإن شئت ضممت، وإن شئت كسرت، إلا الحلقي العين أو اللام، فالفتح للتخفيف، وإلحاقاً بالأغلب».

قال الأستاذ: «وهو اجتهاد حسن لا بأس به، ولكن يجب أن يكون لنا من الحق مالأبي زيد، فننظم الأفعال الثلاثية كلها، ولا نقتصر على ما كان من باب فعل، ولا نجيز أن يكون مضارع فعل من باب ينصر أو يضرب، فإن هذه توسعة ضارة لا حاجة إليها، بل نكتفي بوزن واحد، وليكن وزن يضرب».

اجتهاد أبي زيد على وجه الذي فهمه علماء اللغة حسن لا بأس به،

ولنترك مناقشة الأستاذ في تنظيمه للأفعال الثلاثية حتى يفصله، ومتى كان الأستاذ يريد من قوله: «ولا نجيز أن يكون مضارع فعل من باب ينصر»، فعد الذي لم يسمع مضارعه، فله أن يكتفي بوزن واحد، ولا يحجر على غيره أن ينطق به على وزن ينصر ما دامت قواعد اللغة تسمح بذلك.

قال الأستاذ: «فإذا جاز لأبي زيد أن ينظم بعض التنظيم، فنحن أحق ما نكون للتنظيم الكامل، وأقدر منه».

يعمل أبو زيد وأمثاله لتنظيم اللغة في دائرة الإبقاء على أوضاعها ومقاييسها المنظور فيها إلى استعمال فصائحها، ولسنا أقدر منهم على هذا التنظيم المعقول. أما التصرف في اللغة بنحو الهدم والتغيير والتبديل، فغير علماء العربية أسرع إليه، وأقدر عليه من علماء العربية.

قال الأستاذ: «وهناك أبواب أخرى في اللغة العربية مسببة للخلط والاضطراب؛ كباب التعدي واللزوم، وباب العدد، والمصادر، وكثرتها وبعثرتها، وجموع التكسير واضطرابها... إلخ، وكلها تحتاج إلى ضبط، ولو بتضحية أرجئ القول فيها إلى فرصة أخرى».

ذكر الأستاذ في الأبواب التي يراها مسببة للخلط والاضطراب: باب العدد، وأذكر بهذه المناسبة أن شخصاً كتب في إحدى المجلات مقالاً حاول فيه قلب بعض الأوضاع العربية، وذكر في جملتها تذكير العدد للمؤنث، وتأنيثه للمذكر، واقترح تغيير هذا الوضع.

ونحن نعود فنقول: إن الأخذ بمثل هذا الاقتراح ينحرف بنا عن الغرض النبيل، وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية؛ إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها، ولو مشينا في هذا السبيل، لكنا نعمل لإفناء اللغة العربية،

وإحداث لغة أخرى.

ذكر الأستاذ: أن فتح باب الاجتهاد في اللغة لتنظيمها لا يكون إلا بالاعتقاد بأن اللغة ملكنا، وقال: «نتصرف فيها كما يتصرف الملاك بالهدم والبناء، والتغيير والتبديل».

ليست اللغة ملكاً لأفراد، ولا لجماعات قليلة العدد، وإن رأوا في أنفسهم الكفاية للتصرف معها بالهدم والبناء، والتغيير والتبديل ما رأوا، وإنما هي ملك للأمة التي تنطق بها، والناطقون باللغة العربية شعوب يبلغ عددهم نحواً من ستين أو سبعين مليوناً، ومن بين هذه الشعوب علماء درسوا اللغة دراسة ملأت نفوسهم بالإعجاب بها، والحرص على سلامتها، وإنما يطمحون إلى تكميل حاجاتها بنحو وضع مصطلحات لما يتجدد من العلوم والفنون، ووضع أسماء لما يتجدد من مقتضيات المدنية، إلى نحو هذا مما تسعه مقاييسها، وييسر طرق تعليمها، والمجمع ألّف في مصر للمحافظة على سلامة اللغة العربية، وهذا ماجعل الشعوب العربية ـ ومن بينها مصر ـ تقدره، وتعلق عليه أمل القيام بالمهمة التي ألقيت على عاتقه، وتسائل كل ركب عن سيرته، وعما قرر في مؤتمراته، فإن أراد المجمع أن يتصرف في اللغة بالهدم والبناء، والتغيير والتبديل، فإنما يريد العمل لإيجاد لغة إقليمية، لا للمحافظة على سلامة اللغة العربية.

قال الأستاذ: «وأخيراً نستخلص من هذا كله مبدأ واحداً، وهو تقرير فتح باب الاجتهاد في اللغة؛ لتنظيمها، وضبط الفوضى فيها».

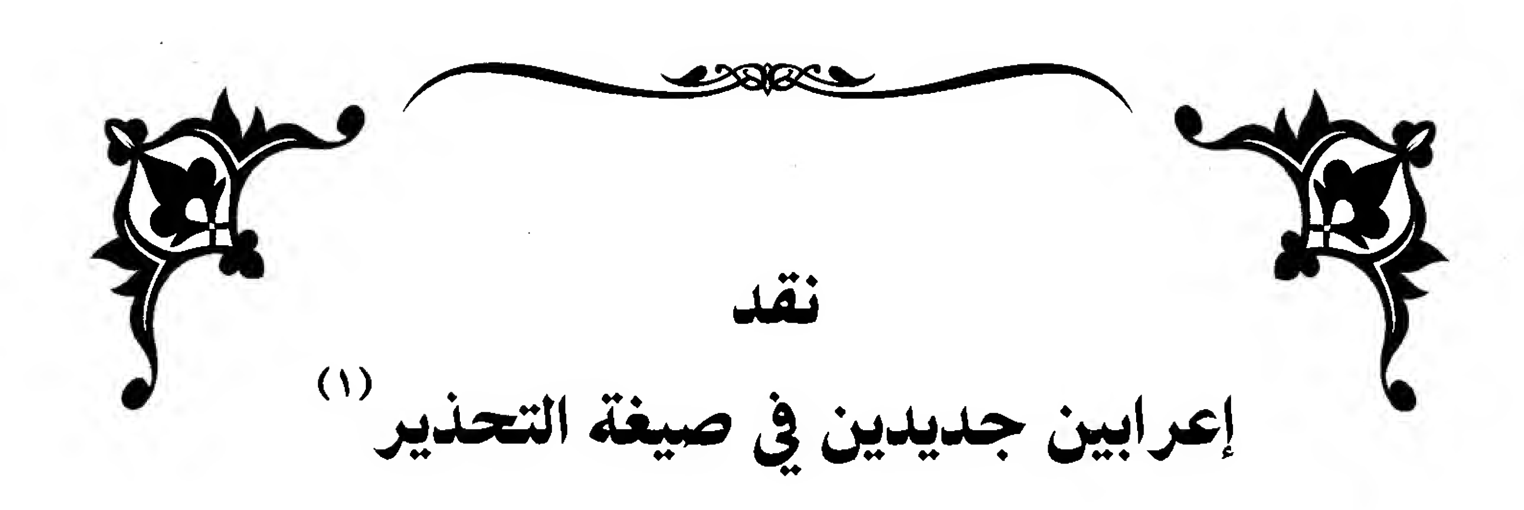
لا نرى باب الاجتهاد في اللغة مقفلاً، ولكن للاجتهاد فيها حدود، متى تخطاها الناظر، خرج إلى تفكير لا يسمى اجتهاداً في اللغة العربية، وإنما

المجتهدون في اللغة من يستكثرون من حفظ ألفاظها، ويمعنون النظر فيما يراد بها من المعاني، ثم يقبلون على النظر في كلام العرب، فيستخرجون المقاييس التي يقوم عليها الاشتقاق، والنظم التي تراعى في التراكيب.

قال الأستاذ: «ثم لا خطر من هذا الاجتهاد في اللغة مطلقاً متى أحكم طريقه، ومتى حوفظ على مقومات اللغة، وليست مقومات اللغة [في] ألفاظ تحذف، وألفاظ تزاد، ولا في هذه الفوضى في كثير من الأبواب، إنما مقومات اللغة في هيئتها، وبناء كلماتها، وطريقة الاشتقاق، ونحو ذلك».

نوافق الأستاذ في أنه لا خطر على اللغة من الاجتهاد في اللغة مطلقاً متى أحكم طريقه، ومتى حافظ المجتهد على مقومات اللغة، ولم يمد يده إلى هدم وضع من أوضاعها التي عرفت بها، أو جرى عليها بلغاؤها بدعوى أنها فوضى منتشرة في أبوابها.





نقد
إعرابين جديدين في صيغة التحذير[1]

اطلعت على مقال نشر في إحدى المجلات[2] الأسبوعية تحت عنوان: «إعرابان جديدان في صيغة التحذير»، فرأيت كاتب المقال قد أنكر ما قاله أعلام النحويين في إعراب صيغة التحذير، ورماه بالتكلف، وأبدى الكاتب تأويلين في إعرابها، وادعى أنهما خير مما قاله النحويون، وختم مقاله بقوله: «فكم ترك الأول للآخر!».

ولما تراءى لي أن تأويلَي كاتب المقال ليسا خيراً مما قاله النحويون، خطر على بالي أن أكتب كلمة أُلم فيها بوجهة نظر أولئك الأعلام، وأترك القول الفصل للقارئ الذي لا يضع المسائل موضع القبول إلا بعد عرضها على أصول العلم الذي تتصل به، وبحثها بروية وأناة.

قال كاتب المقال: «اضطرب النحويون في إعراب صيغة التحذير مع الواو التي يجعلونها للعطف اضطراباً كبيراً، ومن هذه الصيغة قول الشاعر:

فلا تصحب أخا الجهل ... وإياك وإياه

(١) نقد منشور في مجلة «الهداية الإسلامية»، الجزء التاسع من المجلد الرابع عشر.

(٢) مجلة «السياسة» عدد (٧ شعبان سنة ١٣٠٦ ـ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤١) بالقاهرة.

ولم يأتهم هذا الاضطراب إلا من هذه الواو الداخلة على المحذَّر منه، فقد اتفقت كلمتهم على أنها للعطف، مع أن معنى الصيغة ينبو عن ذلك نبواً كبيراً».

يأتي العرب عند قصد التحذير من المكروه بضمير المخاطب المنصوب، أو باسم مضاف إلى ضمير المخاطب المتصل، ويأتون بعده باسم المحذَّر منه مقروناً بالواو، فيقولون ـ مثلاً ـ: إياك والأسدَ، ويقولون: رأسَك والسيفَ. ومن الواضح أن إعراب هذين التركيبين لا يتم إلا بتقدير عامل في المنصوب، أعني: إياك في المثال الأول، ورأسك في المثال الثاني.

ولما كان المتبادر من الواو الواردة في الصيغة هو العطف، لاحظ النحويون في التقدير صحة معنى التحذير، وقد اختلفت عباراتهم في المقدَّر، فمنهم من راعى الاقتصاد في التقدير، فجعل العطف من قبيل عطف المفردات، وقدر فعلاً يصح تسليطه على المحذَّر والمحذَّر منه مع إفادة الغرض الذي هو التحذير، فقال: التقدير: إياك باعدْ[1] والشر، وبهذا التقدير يكون الإعراب قد أخذ حقه، ثم إن الذهن ينساق من طلب مباعدته لنفسه والشر إلى أن المراد باعد نفسك من الشر، وباعد الشر منك.

ومن النحويين من قصد إلى أن يكون المقدر أوضح دلالة على التحذير، فجعل العطف من قبيل عطف الجمل، وقدر لكل واحد من المنصوبين في الصيغة فعلاً، فقال: التقدير: إياك باعد، واحذر الشر.

---

(١) إذا قدر النحويون في الصيغة فعلاً، لا يريدون أن لفظ هذا الفعل متعين للتقدير، بل يصح تقدير ما كان موافقاً لذلك الفعل في المعنى ووجه الاستعمال من نحو التعدية واللزوم.

ومن قلَّب نظره في طرق الإيجاز في كلام العرب، ورآهم كيف يعتمدون على ظهور المعنى من الجمل، ولا يبالون حذف ما كان عمدة في الكلام أو فضلة، لم ير في حذفهم لفعلين في صيغة التحذير، واكتفائهم بالمفعولين، ما ينبو عنه المعنى نبواً كبيراً أو صغيراً.

وقد تكلم العرب بمثل هذا الضرب من الإيجاز، إذ قالوا: كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُر، والتقدير: اصنع كل شيء، ولا ترتكب شتيمة حر، وقالوا: أهلَك والليلَ، والتقدير: ألحق أهلك، وبادر الليل.

والتقدير الصحيح المقبول ما كان مطابقاً لأصول اللغة، ملائماً للغرض الذي يرمي إليه المتكلم، غير زائد على قدر الحاجة.

إذا اختلفت عبارات النحويين في المقدر في صيغة التحذير، فإن من تلك المقدرات ما نجده مطابقاً لأصول اللغة، مؤدياً معنى التحذير، مقتصراً فيه على قدر الحاجة.

وإن كان اختلاف النحويين في الألفاظ المقدرة في التحذير يعدّ اضطراباً كبيراً، فسترى أن كاتب المفال لم يفعل شيئاً سوى أن زاد في طين هذا الاضطراب بِلَّة.

قال كاتب المقال: «والحقيقة أن الواو في قولك: إياك والشر، ليست للعطف كما فهم النحويون؛ لأن واو العطف تقتضي دخول المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيكون العامل في المعطوف عليه بحيث يصح تسليطه في اللفظ والمعنى على المعطوف».

قد عرفت أن الذين يجعلون صيغة التحذير من قبيل عطف المفردات يقدرون عامل النصب في المعطوف والمعطوف عليه لفظ: باعدْ، ونحوه،

على معنى أن المطلوب من المخاطب تبعيد نفسه من الشر، وتبعيد الشر منه، وذلك قصد المحذر، والمباعدة يصح تسليطها على المحذر الذي هو المخاطب، والمحذر منه وهو الشر.

أما الذين يجعلون الصيغة من قبيل عطف الجمل، فيقدرون للمحذر عاملاً من نحو احذر، فلكل من المحذر والمحذر منه عامل يصح تسليطه عليه في اللفظ والمعنى.

قال كاتب المقال: «وأنت إذا قلت: إياك والشر، فالمعنى القريب لهذه الصيغة: أحذرك والشر، ولكن هذه الواو لا تستقيم أن تكون للعطف في هذا المعنى القريب لهذه الصيغة؛ لأن هذا العامل الذي قدرناه، لا يصح تسليطه على ما بعدها؛ إذ لا يصح أن تقول: احذر الشر، كما تقول: أحذرك؛ لأن الشر محذر منه، لا محذر كالمخاطب، وللواو استعمالات كثيرة غير استعمالها في العطف، وإذا عرضنا هذه الواو التي معنا على تلك الاستعمالات، وجدنا أقربها إليها أن تكون زائدة».

يتلخص تأويل كاتب المقال لصيغة التحذير في تقدير «احذر»، وجعل الواو في المحذر منه زائدة، أما تقدير احذر، فإن صح، إنما يصح في الصيغة المبدوءة بضمير المخاطب «إياك»، أما الصيغة المبدوءة باسم مضاف إلى المخاطب؛ نحو: رأسَك والسيفَ، فإن فعل احذر غير صالح للعمل فيها؛ إذ لا يصح أن يقال: احذر رأسك والسيف، فلا بد من تقدير فعل من نوع ما يقدره النحاة، وهو: باعدْ أو نحِّ، وإذا رأى كاتب المقال نفسه مضطراً إلى العدول عن «احذر» في هذا القسم من التحذير، لزمه أن يسلم أن تقدير باعد أو نح، في نحو إياك والشر، لا يعد في قبيل التعقيد والخروج

عما نستسيغه الآن .

ثم إننا إذا وجدنا جملتين عطفت إحداهما على الأخرى، وكانت إحداهما صريحة في طلب أو نهي، والأخرى قد حذف منها المسند، وساعد المعنى على أن يقدر المسند فعلاً مضارعاً، أو فعل طلب، فمراعاة التناسب تقتضي أن يكونا متفقين في الطلبية، وقد وجدنا العرب يأتون بصيغة التحذير معطوفة على أمر أو نهي، أو معطوفاً عليها أمر أو نهي، ومن أمثلة ذلك البيت الذي ساقه كاتب المقال، أعني قوله :

ولا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه

فإن قوله : «وإياك وإياه» معطوف على قوله : «ولاتصحب» .

ومما عطف فيه النهي على صيغة التحذير قول أمية بن طارق الأسدي :

إياك والظلم المعبس إنني أرى الظلم يغشى بالرجال المغاشيا

ولا تك حفّاراً بظلفك إنما تصيب سهام الغي من كان غاويا

فقوله : «ولا تك حفّاراً» معطوف على قوله : «إياك والظلم» . ومن هذا الباب قوله ﷺ: «إياكم والظن ؛ فإن الظن أكذبُ الحديث، ولا تحسَّسوا، ولا تجسَّسوا» .

ومما عطف فيه الأمر على صيغة التحذير قول عمر بن الخطاب ﵁ : «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، وليذِّك لكم الأسلُ والرمح»، فقوله : «وليذك» معطوف على قوله : «إياي وأن يحذف» . ومن هذا الباب قوله ﵁ : «إياكم والبطنة ؛ فإنها مكسلة عن الصلاة، ومفسدة للجسم، ومؤدية إلى السقم، وعليكم بالقصد في قوتكم» .

ومما وردت فيه صيغة التحذير بين أمر ونهي تقدما عليها، وأمر تأخر

عنها: قول عمر بن الخطاب: «أما بعد: فاستعينوا على الناس وكل ما ينوبكم بالصبر والصلاة، وأمر الله أقيموه، ولا تدهنوا فيه، وإياكم والعجلة فيما سوى ذلك، وارضوا من الشر بأيسره؛ فإن قليل الشر كثير».

وكون المعنى في نحو: «إياك والأسد» على قصد التحذير، لا يقتضي تقدير عامل النصب من مادة حذر، كما أن القصد من نحو: «أخاك أخاك» هو الإغراء، ولا يصح أن يقدر عامل النصب هنالك من مادة أخرى.

وأما دعوى كاتب المقال أن الواو الداخلة على المحذر منه زائدة، فكلمتنا في نقده هي أن الألفاظ وضعت للدلالة على ما يقوم بالنفس من المعاني، فأصل الكلام أن يكون لكل كلمة منه معنى يقوم بنفس المتكلم، ويريد نقله إلى نفس المخاطب، فلا يصح لأحد أن يدعي زيادة كلمة في صيغة من صيغ الكلام إلا حيث يعجز الناس عن أن يذكروا لها معنى يلائم الغرض الذي صيغ له الخطاب، وقد وجد النحويون حروفاً ترد في مواضع من التراكيب مرة، وتسقط منها مرة أخرى، دون أن يظهر لها عندما تذكر معنى زائد على ما يفيده التركيب الخالي منها، فحكموا بزيادتها، مثل «أنْ» الواردة بعد «لما»، و«ما» الواردة بعد بعض حروف الجر.

وهؤلاء الذين يحكمون في بعض الحروف بالزيادة، لا يجيزون حمل كلمة على الزيادة إلا إذا تعذر فهم التركيب على وجه تحمل فيه على أحد معانيها الأصلية، قال الرضي في «شرح الكافية»: «والأصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محتمل». والنحويون قد فهموا من صيغة التحذير أن الواو عاطفة، وذكروا في تقدير عامل النصب وجهاً يلائم العطف، فصرْف الواو إلى الزيادة مع إمكان بقائها عاطفة خروج عن الأصل.

أراد كاتب المقال أن يؤيد دعوى أن الواو في صيغة التحذير زائدة بذكر نظائر في كلام العرب، فقال: كالواو في قول الشاعر:

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسري

فالواو في قوله: «وينوي» زائدة؛ لأنها حال، والمضارع المثبت لا يقترن بالواو، ومثلها:

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

فالواو في قوله: «فإذا وأنت» زائدة؛ لأن ما بعد إذا الفجائية «لا يقترن بالواو».

قد تكون زيادة الواو في البيتين ظاهرة بحيث تساوي أو ترجح رأي من يذهب فيهما إلى تأويل غير دعوى زيادة الواو، ولكن الحكم بزيادة حرف في تركيب جزئي على نحو ما ورد في البيتين، أمره هين بالنسبة إلى الحكم بزيادة حرف في صيغة عامة كصيغة التحذير تواردَ عليها الفصحاء من العرب، حتى كادوا لا يلفظون هذه الصيغة إلا مقرونة بهذه الواو.

قال كاتب المقال:

«ومن الواو الزائدة أيضاً: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤]».

ذهب بعض المعربين للقرآن الكريم إلى أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، وفي قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ زائدة، ولكن فريقاً ممن يقدرون بلاغة القرآن قدرها أنكروا أن يكون في القرآن حرف زائد، وذهبوا إلى أن الواو في الآيتين عاطفة، وجعلوا الآية الأولى من قبل ما حذف

فيه جواب إذا.

وجعلوا الآية الثانية من قبيل ما حذف فيه جواب لما، والتقدير: فلما أسلما، وتله للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم؛ فإن هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى.

وممن أنكروا أن يكون في القرآن حرف زائد صاحب «المثل السائر»، فقال راداً على من قال: إنَّ «أنْ» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[يوسف: ٩٦] زائدة: إن هذه اللفظة لو كانت زائدة، لكان ذلك قدحاً في كلام الله تعالى، وذلك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها، فلا يكون كلامه معجزاً. وممن أنكروا ما أنكره ابن الأثير العلامة ابن قيم الجوزية، وألف كتاباً سماه «الفتح المكي» قرر فيه أن ليس في القرآن حرف زائد، وتكلم فيه على ما قيل: إنه زائد، وبين أن كل لفظة لها فائدة متجددة.

ولما قال أبو عبيدة: إنَّ «إذْ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[البقرة: ٣٠] زائدة، أنكر عليه المفسرون، حتى قال الزجّاج: هذا اجترام من أبي عبيدة.

ونحن لا نمنع أن يجيء في القرآن شيء من الحروف التي يسميها النحاة حروف الصلة؛ مثل: إن، وأن، وما، ومن، والباء؛ مما شاع استعماله في كلام البلغاء دون أن تدل على معنى من معانيها الخاصة بها، ونكتفي بالمعنى العام الذي هو التوكيد حتى يبدو لنا منها معنى غير التوكيد، ولا نجيز لأحد أن يقصد إلى حرف في القرآن من غير هذه الحروف المعهود استعمالها في كلام البلغاء ويحمله على الزيادة، وتخريجُ الآيات على حذف بعض

أجزاء الكلام لظهور معناه، أيسرُ من الحكم على بعضها بالزيادة.

قال كاتب المقال: «فلتكن تلك الواو التي ترد في صيغة التحذير داخلة على المحذر منه، زائدة، لا عاطفة؛ لأنك تقول: إياك والشر، كما تقول: إياك الشر، سواء بسواء، وهذه هي علامة الزيادة، الواو ونحوها من الحروف الزائدة، فيكون إعراب الصيغتين واحداً، وإياك فيها مفعول أول، والشر مفعول ثاني، ولا فرق بينها إلا زيادة الواو في الأولى دون الثانية».

يُحكَم على الحرف بالزيادة إذا لم يوجد وجه لحمله على معنى معروف في الاستعمال، أو معنى يناسب الغرض الذي سيق له الكلام، ولا يكفي في الحكم على الحرف بالزيادة أن يذكر في التركيب مرة، ويسقط منه مرة أخرى على وجه الندرة، ويكون المعنى مستقيماً في الحالين؛ فإن شأنهم فيما ورد مقروناً بحرف له معنى وروداً غالباً، ثم ورد على وجه الندرة غير مقرون بهذا الحرف: أن يحملوا الكلام على وجه يلائم المعنى المعروف للحرف، ويحملوا تلك الأمثلة النادرة على وجه لا يخدش في أصالة ذلك الحرف، وهذا حال صيغة التحذير من نحو قولك: «إياك والأسد»؛ فقد وردت مقرونة بالواو في كلام الفصحاء، ولم ترد مجردة من الواو إلا في قول نادر، ولما رأى النحويون حمل الواو الواردة في غالب الكلام الفصيح على العطف لا ينبو عنه المقام، أخذوا به في الإعراب، وحملوا ما ورد مجرداً من الواو على وجوه سنذكرها فيما بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ.

بل شأنهم فيما يستعمل مقروناً بحرف مرة، ومجرداً منه مرة أخرى: أن يحملوا ما اقترن بالحرف على معنى يقتضيه الحرف، ويحملوا المجرد على معنى يقتضيه الخلو من ذلك الحرف، وإن شاع كل منهما في الاستعمال،

ولا يذهبون إلى الحكم بزيادة الحرف إلا إذا تعذر عليهم تخريج الكلام على وجه يلائم معنى الحرف، وانظروا إلى الأخيار حين تتعدد؛ إذ يصح عطف بعضها على بعض تارة، فنقول: زيد وشاعر وكاتب، ويصح تجريدها من حرف العطف تارة اخرى، فنقول: زيد عالم شاعر كاتب. ووجه هذا: أنك قد تنظر إلى تعداد الصفات وهي متغايرة، والتغاير يقتضي العطف، وقد تنظر إلى أن الذات الحاملة للصفات واحدة، وهذا الاتحاد يسوّغ تجريدها من حرف العطف.

قال كاتب المقال: «وبعضهم يوجب جر المحذر منه بمن إذا لم تذكر هذه الواو، ولكنه محجوج بقول الشاعر:

فإيـــاك إيـــاك المـــراء فإنـــه   إلـى الـشر دعَّـاء وللـشر جالـبُ

فقوله: «المراء» هو المحذر منه، وهو غير مجرور بمن؛ لأنه لا يلزم تقديرالمحذوف فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى الثاني بمن، بل يجوز تقديره فعلاً يتعدى إلى مفعولين بنفسه».

قد أرينـاك أن الوارد على وجـه الندرة لا يقضى به على الغالـب في اسـتعمال البلغاء، بل تحمل الواو الواردة في غالب الاسـتعمال على أحد معانيها المعروفة حتى يمنع منه مانع لفظي أو معنوي.

والصيغة المجردة من الواو لم ترد إلا في وجه نادر، ولندرته لم يبن عليها جمهور النحويين صحة نحو: إياك الأسد، وقالوا: المحذر منه الذي يذكر بعد المحذر، يجب أن يكون مقروناً بالواو، أو بمن، وحملوا البيت الذي أورده كاتب المقال على ضرورة الشعر، أو على أن المراء جرى على قاعدة النصب بنزع الخافض، والأصل: من المراء، وذهب سـيبويه إلى أن

الشاعر أضمر بعد إياك فعلاً آخر هو الناصب للمراء، فقال في «الكتاب»: «ولو قلت: إياك والأسد، تريد: من الأسد، لم يجز»، ثم قال سيبويه: «إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر:

إيـاك إيـاك المـراء فإنـه ... إلى الشر دعاء وللشر جالبُ

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء».

وذهب إلى هذا الذي ذكره كاتب المقال في صحة نحو: إياك والأسد بدرُ الدين بن محمد بن مالك، وخالف الجمهور في منعه، وقدر عامل النصب في الاسمين لفظ «احذر»، غير أن بدر الدين بن مالك لم يتسرع إلى أن يقول: إن الواو في مثل: إياك والأسد، زائدة، بل يوافق الجمهور في أن الواو في نحو هذه الصيغة عاطفة. أجاز بدر الدين بن مالك نحو: إياك الأسد، ولم يقل: إن الواو في نحو: إياك والأسد زائدة بشبهة أن المعنى في الصيغتين واحد، كما قال كاتب المقال، ذلك أن معنى التركيب قد يأخذ في حال ذكر الحرف صورة غير الصورة التي يأخذها حال تجرده من ذلك الحرف، فتختلف الصورتان، ويكون المعنى في ظاهر الكلام واحداً، فلو قلت: إياك الأسد، مقدراً: احذر ـ مثلاً ـ، أخذ المعنى صورة غير الصورة التي يأخذها عندما تقول: إياك والأسد، مقدراً فعلاً يقع على المعطوف والمعطوف عليه؛ نحو: باعدْ، فصورة المعنى في التركيب الأول تشتمل على الإخبار بأن المتكلم يحذر المخاطب من الأسد، وصورة المعنى في التركيب الثاني تشتمل على أمر المخاطب بأن يباعد نفسه من الأسد، ويباعد الأسد منه، والصورتان يلتقيان على غرض واحد هو: تحذير المخاطب من أن يدنو من الأسد.

قال كاتب المقال: «وهناك استعمال لواو العطف تأتي فيه بمعنى باء الجر، فلا تقضي من التشريك في الحكم ما يقتضيه الاستعمال المشهور لواو العطـف، وذلك كالواو في قولهم: أنـت أعلم ومالك، وكـذلك الـواو في قولهم: بعت الشاء شاة ودرهماً، فالواو فيهما حرف عطف تقتضي التشريك في اللفظ، ولا تقتضي التشريك في الحكم؛ لأنها بمعنى باء الجر، ومعنى الأول: أنت أعلم بمالك، ومعنى الثاني: بعت الشاة شاة بدرهم».

ورد عن العرب أنهم قالوا: أنـت أعلم ومالك، وقالوا: بعت الشـاة شـاة ودرهماً، فمن النحويين من ذهب إلى هذا الذي حكاه كاتب المقال، فقالوا: الواو بمعنى الباء، وهي مع دلالتها على هذا المعنى عاطفة، والعطف من قبيل التشريك في اللفظ دون الحكم.

ومن النحويين من ذهب في تأويل التركيبين إلى تقدير ألفاظ تكون بها الواو مستعملة في معناها المعروف، أعني: العطف الذي يقتضي التشريك في اللفظ والحكم.

وإذا عقدنا موازنة بين المذهبين، وجدنا في المذهب الأول ضعفاً من ناحيتين:

أولاهما: أن في جعل الواو بمعنى الباء زيادة معنى في معانيها الدائرة في كلام العرب، ومن الأصول المعقولة التقليل من الاشتراك في الألفاظ ما أمكن التقليل.

ثانيتهما: أن جعل الواو للعطف في اللفظ دون الحكم، مخالف لأصل العطف الذي هو التشريك في اللفظ والحكم.

أما المذهب الثاني، فيعتمد على تقدير ألفاظ في نظم الكلام، والتقدير

لا يرتكب إلا عند الحاجة، فهو خلاف الأصل.

وتقدير كلمات يقتضيها الإعراب، وتتصيد من مجرى الخطاب، قد يكون أخف من تكثير الاشتراك في الألفاظ، والخروج بالعطف عن التشريك في اللفظ والحكم، ولكنه قد يكون أضعف من مخالفة ذينك الأصلين متى كانت الألفاظ المحذوفة كثيرة لا تتسابق إلى الذهن حين التلفظ بأصل الجملة، كما قال بعضهم في تقدير المحذوف في المثال الأول: أنت أعلم بحال مالك، فأنت ومالك، ثم خفف بحذف معمول أعلم «بحال مالك»، وحذف المبتدأ «أنت» المعطوف عليه «مالك»، وكما قال بعضهم في تأويل المثال الثاني: دفعت شاة، وأخذت درهماً.

فهذه الألفاظ التي أدعي حذفها في المثالين لا تنساق إلى ذهن السامع على أنها ملاحظة لتصحيح الإعراب بسهولة.

قال كاتب المقال: «وإذا صح للنحويين أن يجعلوا الواو عاطفة في هذين المثالين بمعنى باء الجر، فإنه يصح لي أن أجعل الواو الداخلة على المحذر منه عاطفة أيضاً، ولكنها بمعنى «من» الجارة، وليست هي الواو العاطفة التي تقتضي التشريك في اللفظ والحكم معاً، ويكون معنى قولك: إياك والشر: إياك من الشر، وهذا أيضاً إعراب تجري هذه الصيغة عليه بسهولة التأويل، وليس فيها شيء من التكلف الذي يشوه جمال العبارة، وينبو عنه الذوق الصحيح، والطبع السليم».

قد أريناك أن الوجه الذي حكاه كاتب المقال عن بعض النحاة في تخريج المثالين السابقين خارج عن أصل التقليل من الاشتراك في الألفاظ، وخارج عن أصل العطف الذي هو التشريك في اللفظ والحكم.

وإذا سلك بعض النحاة في المثالين ذلك الوجه الخارج عن الأصول، فلأن غيره من الوجوه لا يخلو أيضاً من مخالفة بعض الأصول.

فتأويل كاتب المقال يشارك تأويل الجمهور في تقدير عامل النصب، ولكن تأويل الجمهور موافق للأصول من جهة إبقاء الواو على معنى العطف الذي يقتضي التشريك في اللفظ والحكم.

ثم ذكر كاتب المقال وجوهاً أبداها النحويون في إعراب صيغة التحذير، وقال: «ومن يوازي بين هذه التكلفات التي ذهبوا إليها، وبين التأويلين السهلين اللذين اخترتهما، لا يتردد في اختيارهما على تكلفاتهم، ولا يهمه نسبتهما إلى علمائنا الأوائل، فكم ترك الأول للآخر!».

حدثناك عن بعض الوجوه التي يراها النحويون في إعراب صيغة التحذير، وأريناك أنهم لم ينصرفوا فيها إلا بتقدير عامل النصب، وكاتب المقال يشاركهم في هذا التقدير، ومن وجوه الفرق بينهما: أن ما يقدره النحاة يدل على طلب الابتعاد من المحذر منه بأصل وضعه، وما يقدره كاتب المقال موضوع للإخبار، وإنما يؤخذ منه الطلب بدليل خارج عن مدلول الصيغة بحسب وضعها.

ثم إن العامل الذي يقدره النحاة يجري في نحو: رأسَك والسيفَ، والفعل الذي يقدره كاتب المقال لا يجري في نحو هذا الضرب من التحذير.

ويلاقيك في تأويل كاتب المقال وجوه من الضعف لا تجدها فيما يقوله النحويون، مثل: دعوى زيادة الواو، أو أنها بمعنى من، أو أن العطف بها للتشريك في اللفظ دون الحكم.



ملاحظات على البحث المقدَّم عن موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى [1]

كتب حضرة العضو المحترم الأستاذ فريد بك أبو حديد بحثاً تحت عنوان: «موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى»، وألقاه في مجلس المجمع في الدورة الماضية، ثم إن المجمع وزع هذا البحث على حضراتكم لمناقشته في هذه الدورة، ووصلتني نسخة منه، فألقيت على البحث نظرة فاحصة، فلاحظت فيه فقرات تستوقف النظر، ليتعرف الهدف الذي نرمي إليه، وها أنذا أعرض على حضراتكم ملاحظاتي على تلك الفقرات، بعد أن أُورد كل فقرة بنصها، وانظروا ماذا ترون؟

قال حضرة العضو (ص١): «والذي يتتبع تاريخ العربية الفصحى يستطيع أن يدرك أنها كانت تتغير وتتطور دائماً في ألفاظها وأساليب تعبيرها، حتى بعد أن جاء الإسلام، ونزل القرآن الكريم بلغة قريش، وخلع عليها نوعاً من الثبات جعل تطورها محدوداً».

التطور الذي كان يعرض للغة العربية في ألفاظها وأساليبها قبل أن يجيء الإسلام وينزل القرآن هو التطور الذي يعرض لجميع اللغات عندما

---

(١) هذه الملاحظات قدمها الإمام إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بصفته عضواً في المجمع. ونشرت في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الأجزاء الأول والثاني والثالث والرابع من المجلد الحادي والعشرين.

تأخذ في النمو والتدرج في مراقي الكمال، ولم ينقضِ العصر الذي ظهر فيه الإسلام، ونزل فيه القرآن، حتى بلغت اللغة أشدها، وتسنمت ذروة كمالها، فاستقرت على هذا الحال الكامل من جهة قوانين بيانها، وفنون بلاغتها، وفصاحة ألفاظها.

ولا بد للغة الحية بعد هذا التطور الكمالي من تطور آخر تساير به حاجات العصر، ومقتضيات الحضارة في دائرة ما انتهت إليه من كمالها الجوهري، ولم تقف اللغة دون هذا في المائة الأولى لصدر الإسلام، واستطاعت أن تعبر عن كل معنى من معاني العلوم أو المحدثات، وأصبح الفرق بين التطور الذي أخذته اللغة في عهد الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية، والطور الذي بلغته في عهد نزول القرآن الكريم واضحاً.

قال حضرة العضو المحترم (ص١): «وقد كان للاتصال بين اللغة العربية والقرآن الكريم أثران عظيمان».

قال حضرته هذه العبارة، ثم ذكر الأثرين، وسنسوق إلى حضراتكم نص حديثه عن هذين الأثرين، ثم ملاحظاتنا عن ذلك الحديث، حتى يتبين أن صلة الاتصال بين اللغة العربية الفصحى والقرآن الكريم قد أورثت اللغة أساليب بديعة، وارتقت بفنون تبلغها إلى ذروة الكمال، ولم ينشأ عن هذا الاتصال أثر يصدق عليه أنه عقيم.

قال حضرة العضو المحترم مبيناً الأثر الأول الذي قال: إنه نشأ عن الاتصال بين الفصحى والقرآن الكريم: «الأول: أن اللغة العربية احتفظت بصورة كادت تكون مستقرة مدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً، وصار التراث الثقافي المتخلف من تلك القرون كلها ملكاً سهل التناول لكل من يقرأ الفصحى

إلى يومنا هذا».

إن أراد حضرته بالصورة التي احتفظت بها اللغة: الصورةَ التي تتقوم من مراعاة قوانين تراكيبها، فهذا يجب أن يكون، ومن حاول تغيير تلك القوانين، يسقط من حساب العاملين لسلامة اللغة العربية، وإنما يريد إحداث لغة إقليمية، وإن أراد بالصورة التي احتفظت بها: هي أنها حدثت معان علمية أو مدنية، ولم توضع لها أسماء خاصة، فهذا لم يكن ناشئاً عن قصور في اللغة، ولا عن اتصالها بالقرآن الكريم، وإنما هو الإهمال ممن شأنهم القيام على تسييرها مع العلم والمدنية.

قال حضرة العضو المحترم في (ص١): مبيناً الأثر الثاني الذي قال: إنه ترتب على اتصال الفصحى بالقرآن الكريم: «والأمر الثاني: أن اللغة العربية منذ استقرت، فقدت كثيراً من المرونة الضرورية لتطور اللغات، ولا سيما فيما يتصل بالحياة اليومية والمعاملات، فنشأ من ذلك شيء من الانفصال بين لغة الثقافة والأدب والفكر، وبين لغة الأسواق والمعاملات اليومية وما إليها».

لم تفقد اللغة شيئاً من المرونة الضرورية لتطور الحياة؛ فقد كانت وسائل التطور ولا زالت متوفرة فيها، مثل: المجاز والاشتقاق والتعريب، وإذا وجدت معان علمية أو مدنية، ولم تأخذ في هذه اللغة أسماء خاصة، فذلك عائد إلى تقصير الموكول إليهم العمل على مسايرتها لمقتضيات الحياة.

قال حضرة العضو المحترم (ص١): «وما زال هذا الانفصال يزداد مع تغيير الأحوال، وتبدل ظروف الحياة؛ لأن اللغة الفصحى قنعت بأن تكون أداة للتعبير الفكري والعلمي، وكانت القداسة التي خلعها عليها القرآن الكريم من أقوى أسباب اتصالها بالدراسة العقلية، وقلة قبولها للتطور الذي يبعدها

عن صورتها الأولى ـ نقصد: الصورة التي نزل القرآن الكريم بها ـ».

علل حضرته ازدياد الانفصال بين العامية والعربية بأن الفصحى قنعت بأن تكون أداة التعبير الفكري والعلمي، والواقع أن الفصحى بقيت تستعمل في المراسلات للتعبير عن كل شأن من شؤون الحياة، ولم تفقد مكانتها في المخاطبات العادية من جهة أنها غير قابلة لأن تتطور بتغير الأحوال وتبدل ظروف الحياة، وإنما السبب في ذلك: قلة العناية بتعلمها، وتمرين النشء على التخاطب بها، ومن هنا نرى الفصحى تطارد العامية في ألسنة المتعلمين، وتقلل من رطانتها على ألسنة أنصاف المتعلمين؛ حيث أصبحت أحاديث الإذاعة تطرق كل سمع، والصحف السيارة تقع في كل يد.

ويقول حضرته: وكانت القداسة التي خلعها عليها القرآن الكريم من أقوى أسباب قلة قبولها للتطور الذي يبعدها عن صورتها الأولى.

والواقع أن الأساليب التي تجري في اللغة نوعان:

أولهما: أساليب ترجع إلى ما يبحث عنه في علم النحو، وهي ما يعد الخروج عنه خروجاً من أوضاع اللغة؛ كأن يجري الكلام على غير إعراب، أو على غير ما يجب مراعاته في نظم الكلام تقديماً وتأخيراً، أو ما يجب أن يقع عليه الكلام من أحوال الاتصال والانفصال، والذكر والحذف. ووقوفُ اللغة عند حد هذه الأساليب التي يقرها علم النحو، لم يكن سببه قداسة القرآن، بل لأنها محكمة الوضع، كافية للتعبير عن الأفكار السامية.

ثانيهما: الأساليب التي تجري في دائرة ما تجيزه القوانين النحوية، وهي من الكثرة والتفاضل بحيث يتسابق إليها الكتاب والخطباء إلى أقصى ما يرومون من مظاهر الفصاحة والبراعة.

قال حضرة العضو المحترم (ص١): «وقد كان من أول ما هجم على العربية الفصحى من آثار تطور الحياة: شيوعُ اللحن فيها، ولهذا الأمر دلالة كبرى، فإنه ينم عما شعرت به الشعوب المتكلمة بالعربية من ثقل وطأة حركات الإعراب، وصعوبتها على الناس إذا احتاجوا إلى التعبير في حياتهم اليومية».

لا يصح أن ينسب دخول اللحن في العربية إلى تطور الحياة الذي تجب مسايرته، وإنما نشأ من دخول أمم غير عربية بين العروبة، واستيلائهم على كثير من مراكز الدولة كما وقع في أواخر الدولة العباسية، بل كان هذا اللحن مظهراً من مظاهر الانحطاط الذي أصيبت به الأمة من ناحية الثقافة والاجتماع.

ويشهد بهذا: أن الأمة اليوم قد أخذت تسترد رقيها الثقافي والاجتماعي، فأخذت لغة العامة تقترب من اللغة الفصحى، والأمل وطيد في أن لا يمر زمن طويل حتى تتحول إليها.

قال حضرة العضو المحترم (ص٢): «وقد كان أصحاب اللغة العربية في موقف يضطرهم للاختيار بين خطتين:

إما أن يختاروا تطوير لغتهم، والبعد بها عن صورتها الأولى، وإسقاط الإعراب جملة واحدة، وفي هذه الحالة كان الذي ينتج هو أن تستمر اللغة العربية لغة التعامل، وتدفع في تطورها إلى غايته، وكان هذا لا بد يؤدي بها آخر الأمر إلى أن تصير لغة جديدة إلى مدى كبير.

وإما أن يختاروا تجميد لغتهم، والمحافظة على صورتها، والإقبال على درسها وضبطها، والاحتفاظ بكل خصائصها، وبذلك يحتفظون بوحدتها، واتصال ثقافتها على مر العصور».

المخلصون للغة العربية، المتنبهون للنتائج التي تنشأ من تطورها، يرون أنا في حاجة إلى تطويرها، على معنى: أن نضع مفردات للمعاني المحدثة من علميات ومدنيات، أما أن نمس أوضاعها الجوهرية؛ بأن يخرج بها عن وجوه استعمالاتها المألوفة بين البلغاء، والتي انتهى إليها تطورها الكمالي، فذلك ما لا ينبغي أن يخطر على قلب عارف بمزايا هذه اللغة الفصحى، فضلاً عن أن يصدر مجمع فؤاد الأول به قراراً، على أمل أن يلقى من ذوي الأفكار المثقفة قبولاً.

قال حضرة العضو المحترم (ص٢): «ولقد اختاروا الخطة الثانية في حماسة عجيبة يدل عليها كل ما تخلف من أخبار الرواة والعلماء والخلفاء والأدباء، وكانت حركة ضبط اللغة العربية ودراستها، والحرص على بقاء صورتها، من أعجب الحركات وأقواها في تاريخ اللغات كافة».

إنما اختار أصحاب اللغة العربية المحافظة على صورتها الكمالية، ولسلامة هذه الصورة وضعوا علوم النحو والصرف والبيان، ولا يعد هذا تجميداً للغة، وإذا وقع في اللغة جمود، فلم تساير العلم والمدنية، فإنما جاءها من قلة التوجه إلى وضع ألفاظ لتدل على المعاني المتجددة، وقد نبهنا على أن هذا واقع تبعاً لتباطؤ أهلها في مسايرة العلم والمدنية.

قال حضرة العضو المحترم (ص٢): «ومنذ اختار أصحاب اللغة العربية هذه الخطة، كان لا مفر من اتساع الفرق بين لغة أدبية فصحى ميدانها الفكر للخاصة، ولغة عامية ميدانها الحياة كلها للكافة».

إنما يتسع الفرق بين اللغة الفصحى واللغة العامية في دور انحطاط الأمة، وقلة حظها من التعليم، وحضرة العضو المحترم يتفاءل للعامية بأنها سائرة

في ازدياد البعد بينها وبين العربية الفصحى، ونحن نتفاءل للعامية بأنها سائرة في ازدياد التقرب من اللغة الفصحى، ومن نظر إلى اللغة العامية في العهد السالف، وقاسها بهذا العهد الحاضر، وجد اللغة العامية أخذت تتقرب من العربية على قدر انتشار التعليم، وتبسيط أساليبه، ومما ساعد عل هذا التقريب الصحف السيارة والإذاعة؛ فقد أصبحت العامة تسمع من مفردات اللغة وأساليبها ما لم يكونوا يسمعون من قبل.

قال حضرة العضو المحترم (ص٢): «بدأ هذا الانفصال منذ أول التاريخ الإسلامي، وما زال يزداد حتى بلغ إلى مداه الذي نراه اليوم بين لغة المثقفين القارئين، وبين لغة التعامل الحر».

قد رأيناك أن هذا الانفصال لم يكن ناشئاً عن التطور الذي تقتضيه طبيعة الحياة، وإنما نشأ عن قلة التعليم، وإطلاق الألسنة تنطق بالكلم على جهالة كيف تشاء، ولو كان ذلك الانفصال تطوراً طبيعياً، لما رأينا اللغة العامية الآن تنهض من كبوتها متدرجة في التقرب من اللغة الفصحى.

قال حضرة العضو المحترم (ص٢): «وذلك يشبه ما حدث في بلاد أوربا؛ إذ تطورت اللغة اللاتينية في الوطن اللاتيني، وما يليه من البلاد التي كانت لغة الثقافة فيها هي اللاتينية، ونشأت من ذلك اللغة الإيطالية والفرنسية والإسبانية، وتباعدت الصلة بين اللاتينية وبين سلالاتها تباعداً مختلفاً، يقل في بعضها، ويزيد في بعضها؛ تبعاً لما داخلها من آثار الأقوام الذين مزجوا لغاتهم الأجنبية باللغة اللاتينية الأصلية، وقد حدث مثل هذا التطور إلى حد كبير في اللغة اليونانية؛ فإن يونانية اليوم ليست هي اليونانية القديمة، وإن كان المصدر لا يزال واحداً».

هناك فرق بين اللغة اللاتينية وسلالتها، وبين اللغة العربية ولهجاتها؛ فإن في اللغة العربية ما يمنع من تطورها تطور اللغة اللاتينية، وهو كمال اللغة العربية الفصحى الذي لا تبلغه اليونانية الأصلية، ولا اللاتينية، ثم وحدة أصحاب اللغة العربية في الجنسية والعقلية والخلقية والدينية، قال خليل مطران بك في مقدمة ترجمته لرواية «عطيل» تأليف شكسبير:

«تا لله! لو ملكت العامية، لقتلتها بغير أسف، ولم أكن بقتلي إياها إلا منتقماً لمجد فوق كل مجد، نزلت من هيكله الذهبي الخالص الرنان منزلة الرجلين الخزفيتين القذرتين، فهو فوقهما متداع، وبهما مشوه، منتقماً لأمة كسرت العامية وحدتها، وكانت عليه أكبر معوان للتصاريف التي مزقتها في الشرق والغرب كل ممزق، منتقماً للفصاحة نفسها، وأي فصاحة في خشارة لا تصيب فيها تبر الأصل إلا وقد تلوث بذريرات لا تحصى من أوضار الرطانات بأنواعها».

قال حضرة العضو المحترم (ص٣): «ولكن مهما يكن الفرق بين موقف العامية من العربية الفصحى، وبين موقف اللغات الأوربية الحديثة من اللغات القديمة، فإنه من الواضح أن الاتجاه واحد في نوعه في الحالين، وإذا استمر في سبيله، كان من المحتوم أن تصير اللغة العربية الفصحى لغة الكتاب، على حين يزيد تطور العامة مع الحياة، وتزداد تبعاً لذلك شقة الخلاف بينها وبين الفصحى التي تصبح بعد حين في حكم اللغات القديمة».

غزارة مادة اللغة العربية، وحسن بيانها، وانتشار تعليم القرآن الكريم، تقف بألسنة الناطقين بها دون أن تغرق في العامية حتى تصبح الفصحى في حكم اللغات القديمة، وليس من المحتمل أن يزداد تطور العامية مع الحياة،

وتزداد شقة الخلاف بينها وبين الفصحى، إلا أن يبدو لأولياء الأمور أن يلغوا تعليم الفصحى في الأزهر، ودار العلوم، وكلية الآداب بالجامعة، وغيرها من المدارس، ويكون عمل هذا المجمع عقيماً، فلا يرمي إلى الغاية التي أنشىء من أجلها، وهي المحافظة على سلامة اللغة الفصحى.

قال حضرة العضو المحترم (ص٣): «لو حدث مثل هذا التباعد، لما كان للأمم العربية مفر ـ ولو بعد حين ـ من أن تقف مرة أخرى في موقف الاختيار بين أحد أمرين، كل منهما ينطوي على أضرار كبيرة».

ثم قال مبيناً الأمر الأول من الأمرين المنطويين على أضرار كبيرة:

«**الأول**: أن نختار الاتصال بالتراث القديم الماثل في اللغة الفصحى، ونضحي في سبيل هذا الاتصال بأعز ما عند أمة حية تتطلع إلى حياة مليئة قوية، وهو اتصال اللغة بالفكر اتصال الشعب الذي يتكلم بأصحاب الفكر الذين يكتبون، وعند ذلك يكون لا مناص لنا من أن نقنع بحركة فكرية منعزلة عن كتلة الأمة، وأن نرضى لأنفسنا بديمقراطية سطحية لا تتعدى المظاهر الكاذبة، على حين تبقى جماهير الأمة في حالة أمية، وعقم عقلي ونفسي.

«**والأمر الثاني**: أن نختار الحياة الحاضرة والمستقبلة مضحين بكنوز الثقافة القديمة، وما فيها من أصول حضارتنا ومثلنا العليا، ونقطع بيننا وبين ماضينا الكريم السامي، ويكون علينا في هذه الحالة أن نعود إلى حيث بدأت الأمم أول خطواتها نحو الحضارة إلى أن نستطيع ـ بعد أحقاب طويلة ـ تحصيل ثروة فكرية جديدة، تصلح لأن تكون غذاء لعقول أمة حديثة».

هذا كلام ناشىء عن التشاؤم لمستقبل اللغة الفصحى، والواقع أن العامية قد أخذت تزداد قرباً من اللغة الفصحى؛ للأسباب التي ذكرناها آنفاً، فيمكننا

ـ بلا ريب ـ أن نبقى متصلين بالتراث القديم الماثل في اللغة الفصحى، وأن نسير في الحياة الحاضرة والمستقبلة كما تسير الأمم الراقية شبراً بشبر، وذراعاً بذراع.

أما الإعراض عن الفصحى، والتضحية بكنوز الثقافة القديمة، وابتداء أولى الخطوات إلى الحضارة كما قال حضرته، فنزعة لا تلتقي مع اتجاه المفكرين الناطقين باللغة العربية. ذلك أن هؤلاء المفكرين الصادقين يبتغون لأممهم حضارة فاضلة نقية، ولا فضل لحضارتنا إلا أن تقوم على التراث القديم الماثل في اللغة الفصحى.

قال حضرة العضو المحترم (ص٣): «ونرى أن الخطوة الأولى في تفكيرنا: هي أن نتأمل في حال هذه اللغة العامية، وأن نحاول تجديد خصائصها، وما بلغته في تطورها، ثم نسأل أنفسنا بعد ذلك في صراحة عمّا يجدر بنا أن نفعله للمحافظة على حياتنا الفكرية أولاً، ولتجنب ما يمكن تجنبه من الخسارة ثانياً».

تأملنا في حال هذه اللغة العامية، وعرفنا ما بلغته في تطورها، وسألنا أنفسنا في صراحة عما يجدر بنا أن نفعله للمحافظة على حياتنا الفكرية أولاً، ولتجنب كل ما يمكن تجنبه من الخسارة ثانياً، فوصلنا إلى أن سعادة الأمم العربية في المحافظة على العربية الفصحى، وإصلاح العامية ما استطعنا حتى تعود إليها، وقد رأينا أمارات نجاحنا في الإصلاح؛ حيث شعرنا بأن العامية قد أخذت تقترب من العربية الفصحى؛ لوسائل وجدت في هذا العصر، فنبهنا لها من قبل.

قال حضرة العضو المحترم (ص٤): «لا شك أن الكثرة الكبرى من

الألفاظ العامية إما عربية قرشية صحيحة، وإما محرفة عنها تحريفاً قليلاً، وإما عربية من لهجات قبائل أخرى غير قريش، أو محرفة عنها تحريفاً قليلاً، فمن المعروف أن القبائل العربية التي جاءت إلى مصر في العصور المختلفة كانت من أصول مختلفة، وكان مقامها في العواصم والريف وعلى حدود الصحراء سبباً في وجود لهجات متباينة في الأقاليم المختلفة، ولكن العامية المصرية؛ أي: التي نشأت حول العاصمة مصر هي الأكثر انتشاراً، وقد امتزج فيها أثر كثير من القبائل، وكان رائدها دائماً التسهيل في النطق، والتيسير في التداول».

العربية القرشية الصحيحة، والعربية من لهجات قبائل أخرى غير قريش، قد احتوت عليها المعاجم الواسعة، ودواوين الشعراء. أما المحرفة عن القرشية، أو لهجات القبائل تحريفاً قليلاً أو كثيراً، فيجب تصحيحها، وتخطئة من ينطق بها محرفة، ولا يكفي في عدها صحيحة احتمال أن تكون لهجة قبيلة عربية من القبائل التي جاءت إلى مصر في العصور المختلفة.

ولو فتحنا باب التحريف بعلة التسهيل في النطق، والتيسير في التداول، لأفسدنا على اللغة الفصحى نظامها، وحشرنا فيها من الألفاظ ما يكثر سواد مترادفاتها، ونحن نريد التقليل منها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

قال حضرة العضو المحترم (ص٤): «ويستطيع كل منا أن يخلو إلى نفسه، ويثبت ما يرد على خاطره من الألفاظ المعروفة المتداولة، ومنها يتبين أن الألفاظ العامية ليست سوى صور من ألفاظ عربية ليس من العسير أن تصحح، بل إنه ليس من العسير أن يرد إليها اعتبارها، وترفع عنها الوصمة التي لصقت بها على مر القرون».

إن كانت هذه الألفاظ العامية مخالفة للسماع، فتصحيحها أن ترد إلى الوجه الذي نطق به الفصحاء من قبل، وإن كانت خارجة عن القياس، فتصحيحها أن ترد إلى الوجه الذي يوافق مقاييس اللغة الفصحى، أما ما يرد إليه اعتباره، وهو الكلمات العربية التي تلوكها ألسنة العامة، ويتحاماها البلغاء لابتذالها، فتلك الكلمات لم تزل معدودة في العربي الفصيح، وإذا تحاماها الأديب البارع، مؤثراً عليها ما يراه أجود وأليق بنظم الكلام، فكل له ذوقه واختياره فيما يستعمل من الألفاظ.

قال حضرة العضو المحترم (ص٤): «ونرى أن بُعد الألفاظ العامية عن العربية مبالغَ فيه، فالفرق لا يزال ضئيلاً بينها وبين الفصحى، ومن اليسير تدارك الأمر إذا نحن عنينا بجمع كل المفردات العامية، وعنينا بإعادة الاعتبار إلى كل ما يمكن رد الاعتبار إليه، وصححنا كل ما يمكن تصحيحه منها بغير إبعاد لها عن صورتها كلما أمكن ذلك».

لا ندري ماذا يريد حضرة العضو المحترم: أنجمع المفردات العامية في لهجات الشعوب العربية الجارية اليوم، أم يريد خصوص اللهجة المصرية وحدها؟ فإن أراد إجراء العمل في جميع اللهجات العربية؛ بأن يعيد للألفاظ العامية اعتبارها، فقد عمل على تكثير المترادفات في اللغة، وساعد على أن تكون لهجات الشعوب مختلفة، مع إمكان توحيدها في دائرة اللغة الفصحى، وإن أراد إجراء اللهجة المصرية خاصة، قلنا: إن الشعوب الأخرى إنما ترضى العود إلى اللغة العربية الفصحى، ولا يستطيع المجمع، ولا ما هو أقوى من المجمع أن يحملها على العود إلى لغة إقليمية، وإن بلغ أهلها في الثقافة ما لم يبلغه غيرهم.

قال حضرة العضو المحترم (ص٤): «على أن اللغة العامية تحتوي على كثير من الألفاظ التي أهملتها الفصحى تعالياً منها، أذكر منها: طرفة، قفة، سلة، دخان، مزراب، فلان يطوح ـ أي: يتطوح ـ».

ماذا يريد حضرة العضو الفاضل من الفصحى التي أهملت هذه الألفاظ؟ فإن أراد اللغة المقابلة للعامية، فهذه الألفاظ لم تتعال عنها اللغة الفصحى؛ فإن مزراب، وسلة، والجونة[1]، وقفة، ودخان ثابتة في المعاجم، وإن أراد لغة قريش، فليست الفصحى بمقصورة على هذه اللغة، على أن كلمة دخان واردة في القرآن الكريم.

قال حضرة العضو المحترم (ص٥): «والتحريف في العامية ناشئ في أغلب الأحوال من القصد إلى التخفيف في النطق، إذا لم يكن ناشئاً من تأثير لهجة بعض القبائل العربية».

ما يكون موافقاً للهجة بعض القبائل العربية لا يسمى تحريفاً، بل هو عربي صحيح، قال ابن جني في «الخصائص»: «اللغات على اختلافها كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ». وقال أبو حيان في «شرح التسهيل»: «كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه».

وأما التحريف الذي سماه حضرة العضو المحترم: قصداً إلى التخفيف في النطق. فيجب معالجته، وإعادة اللفظ إلى الحال التي كان عليها يوم بلغت اللغة طورها الكمالي، وإذا فتحنا باب التخفيف في النطق، دخل منه على اللغة ريح عاصف تنسف كثيراً من قوانينها، وأوضاع ألفاظها، وأهل

(١) سليلة: منشأة أدما تكون مع العطارين.

العلم يأنفون في مجاراة العامة فيما يقعون فيه على جهالة، وإنما شأنهم إصلاح خطئهم، والأخذ بهم إلى أن ينطقوا بالكلام، أو يكتبوا على نحو ما ينطق به العلماء من الناس أو يكتبون.

قال حضرة العضو المحترم (ص٩): «ليس أسلوب اللغة العامية هو عين أسلوب الفصحى، وإن كان قريباً منه، فهناك فروق كثيرة نذكر منها البعض على سبيل التمثيل».

وأخذ حضرة العضو المحترم يسوق أمثلة لهذه الفروق الكثيرة، فأورد أربعة أمثلة حيث قال: «تقول في العربية عادة: جاء محمد، وكتب أخي لي كتاباً، وهكذا. وذلك بتقديم الفعل على الفاعل، فإذا قدمنا الفاعل، وابتدأنا به، كان لنا في ذلك قصد، وأما في العامية، فالمعتاد أن تقول: محمد جه، وأخويا بعث لي جواباً، وهكذا».

مقتضى ما قاله حضرة العضو: أن للعربية الفصحى في الإخبار أسلوبين: أسلوب تقديم الفاعل على الفعل، وأسلوب تقديم الفعل على الفاعل، وأن لكل منهما مقاماً كما هو معروف في علم البلاغة، وأن العامية جرت على أحد هذين الأسلوبين، وهو أسلوب تقديم الفاعل على الفعل.

إن جرت العامية على تقديم الفاعل، فقد جرت على أسلوب عربي فصيح، ولكن تنقصه البلاغة متى استعمل في مقام يستدعي تقديم الفعل على الفاعل، ونحن لا نقصد إلى تكليف العامة برعاية مقتضيات الأحوال في كل ما يتكلمون به، بل يكفيهم أن لا يخرجوا عن الأسلوب الذي يعد في نظر النحوي عربياً صحيحاً.

قال حضرة العضو المحترم (ص٩): «تكثر في العامية العبارات الآتية التي

تدل على حركة النفس، والإشارات واللفتات، وهذا لشدة امتزاجها بالحياة اليومية»، ثم قال: «وسأورد عبارة عامية في وصف حالة لبيان ما فيها من اللفتات والإشارات التي أقصدها»، وأورد صورة واقعة باللغة العامية، ثم قال: «ومثل هذا الأسلوب لا يتفق والأسلوب العربي المعتاد، فمن سايره من الكتاب، فإن قصده تقريب أسلوبه من العامية».

قرأت القصة التي صورها حضرته باللهجة العامية، ولم تقع عيني على عبارة منها تقف اللغة الفصحى أمامها عاجزة عن أن تدل على حركة النفس والإشارات واللفتات التي دلت عليها تلك العبارات العامية، يعرف هذا من درس الفصحى بألمعية مهذبة، وذوق سليم.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٠): «ومهما يكن من الأمر، فإنما نوجه النظر إلى أن اللغة العامية قد ابتكرت لنفسها نظاماً كاملا في تعبيرها، وأصبح الخروج عنه خروجاً عن طريقة معترف بها، ومن ثم يمكن أن نقول: إن العامية قد كادت تصير لغة قائمة بنفسها في قواعدها وفي أسلوبها».

إن كان الخروج عن نظام العامية خروجاً إلى اللغة الفصحى، كان رجوعاً عن طريقة مكروهة إلى الطريقة المعترف بها.

وإن كان الخروج عنها إلى غير نظام العربية الفصحى، فهو خروج إلى طريقة ذات عوج، إنما أنشىء هذا المجمع لإصلاحها وتسويتها غير مبال باعتراف العامة من الناس بها.

ثم إن حضرة العضو المحترم يقول عن العامية: «وقد ابتكرت لنفسها نظاماً كاملاً في تعبيرها». ثم يقول: «وقد كادت تصير لغة قائمة بنفسها في قواعدها وفي أسلوبها».

إن صح أن يكون للعامية نظام كامل كما قال حضرته أولاً، أو أنها كادت تصير لغة قائمة بنفسها كما قال حضرته ثانياً، فما على المجمع إلا أن ينظر في تلك النظم أو القواعد، فيعيدها إلى نظم اللغة الفصحى وقواعدها.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٠): «عندما اضطرت الحياة الشعوب المتكلمة بالعربية إلى تطوير لغتها، أشعرت هذه الشعوب في الوقت عينه أنها مهددة بالحرمان الأدبي منذ بعدت الشقة بينها وبين اللغة الأدبية، والشعوب لا يمكن أن تحيا بغير تعبير عن خلجات نفسها في الأغاني والأناشيد والأمثال والعبر، فوجد الموهوبون من عامة الشعب وبعض الأدباء المتصلين بالشعب أن اللغة التي يتخاطبون بها، ويتعاملون ويفكرون في حاجة إلى أن تؤدي ما يحتاج إليه الناس من التعبير، وأخذوا يحاولون مرة بعد مرة أن يجعلوها أداة أدبية، فتحللوا من الأساليب الأدبية المعروفة في اللغة الفصحى؛ لأنها لا تلائم تلك اللغة الساذجة التي تولدت منها، فاخترعوا الموشحات، والمواليا. . . إلخ».

يصرح حضرة العضو المحترم هنا بأن الشقة بين العامية والعربية بعيدة، وقال في موضع آخر: والفرق بينهما لا يزال ضئيلاً.

قال حضرة العضو المحترم (ص١١): «فلو كانت العامية لا تزيد على أنها استخدمت أداة للتعامل في الأسواق والحياة اليومية، لكان أمرها هيناً، ولكنها منذ برهنت على صلاحها للتعبير الأدبي، وصار من الممكن أن تنطلق في سبيلها متباعدة عن الفصحى، حتى ينتهي بها الأمر إلى الاستغناء عنها، بل إن جمال أساليب التعبير العامي إذا بلغ مداه، كان أجدر أن يسترق القلوب؛ لأن تلك الأساليب أقرب إلى النفس والإلهام من الفصحى؛ لشدة

اتصالها بحياة الكافة».

لم تبرهن العامية حتى اليوم على صلاحها للتعبير الأدبي، وما هي إلا كالعامية التي توجد في كثير من اللغات الحية بجانب لغة الأدباء والكتاب، وهل وجد في أصحاب تلك اللغات من يدعو إلى ترك لغة الأدب والكتابة، واستبدال عاميتهم بها؟ قال الأستاذ جبر ضومط في مقال له نشرته مجلة «السيدات والرجال» (م٦ ص٤٤٩ و٤٥٠):

«خذ الإنكليزية ـ مثلاً ـ، فترى فيها لغتين: مكتتبة وهي الفصحى، وعامية وهي الدارجة، والفصاحة في المكتتبة بالغة أعلى درجاتها في لندن، والدارجة بالغة أحط درجاتها أيضاً في بعض أقسام من تلك المدينة؛ حيث الفقر والجهل على أشدهما، ومثل الإنكليزية الفرنسية، ومثل لندن باريس؛ فإن اللغة المكتتبة فيها وصلت في كتابات بعضهم إلى ما وصلت إليه تماثيل اليونان الجميلة، ولكن اللغة الدارجة في بعض شوارع باريس لا يزيد نصيبها عما هي فيما يقابلها من شوارع لندن، بل في برلين مدينة العلم والعلماء، ومدينة الأدب والأدباء تهبط اللغة الدائرة على الألسنة في أفواه الأقوام من الغوغاء والخشارة إلى ما لا يستطيع أن يتصور مثله بين أقوام العامة عندنا».

قال حضرة العضو المحترم (ص١٢): «غير أننا لا ينبغي لنا أن نتجاهل الخطر الماثل في لباقة اللغة العامية وصلاحيتها كأداة للتعبير الأدبي، فهو إن كان اليوم من ذلك محدوداً، فقد يكون غداً أقوى. وقد تصبح أقدر على الأداء الأدبي السامي من الفصحى، إذا فتن الشباب المثقف بالإنتاج الفكري باللغة العامية، وعملت أجيال منهم على الارتفاع بها إلى المستوى الأدبي

الذي يجعلها لغة فكر وتعبير صحيح».

ليس من المعقول أن يجيء يوم تكون فيه اللغة العامية أقدر على الأداء السامي من الفصحى؛ فإن الفصحى بالغة نهاية الكمال في الأداء الأدبي السامي، يعرف هذا من أعارها نظرة منصف بعيد، ومن البعيد جداً ـ فيما نرى ـ أن يفتن شبابنا بالعامية، وقد اتجهوا اليوم إلى الاعتزاز بعربيتهم، وبذل كل مجهود في الاحتفاظ بتراثها وجمع شملها.

ولا أدري كيف غفل أو تغافل حضرتـه عن هذه الحركة العربية التي تشرف عليها جامعة الدول العربية، وينهض لتأييدها شـبابنا في مصر وغير مصر، ومن أثـر هذه الحركة: العمل لتوحيد الثقافة، ويجب أن يكون في مقدمتها: اتحاد اللغة. وحضرة العضو المحترم إن أراد من العناية باللغة العامية: العناية باللغة العامية المصرية وحدها، قلنا له: ما رأيك في اللغة العامية في تونس والشام والعراق والحجاز؛ فإنها تختلف اختلافا ظاهراً؟ فإن قال: يعني كل شعب بلغته العامية، قلنا له: كانت مذكرة حضرتك هذه دعوة إلى تشتيت شمل هذه الشعوب، وعقبة في سبيل توحيد الثقافة التي تعقد له الجامعة اليوم المؤتمرات، وتؤلف له اللجان. وإن قال: تفرض اللغة المصرية على تلك الشـعوب، قلنا له: إن تلك الشـعوب لا يسهل عليها أن تترك لهجتها، وتنقلب إلى اللهجة المصرية، وكلاهما من اللغات المعتلة المحتاجة إلى إصلاح وتصحيح. وإذا سهل على الشعوب أن تتحد في لغة، فهذه اللغة هي العربية الفصحى، فقد اتفق على فصاحتها وكمالها المسلمون من تلك الشعوب، وغير المسلمين.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٢): «وليس يجدينا أن تقاوم عوامل

الحياة بالعنف والقسوة؛ لأن الطبيعة تأبى كل عنف، وهي أقوى من كل قوة، ولسنا نملك أن نقاومها إلا بأن نطيعها، ونعرف أسرارها، ثم نتجه بها ومعها إلى حيث نحتال أن نصل بها».

قد عرفت وجه الحالة الملحة إلى أن تكون الشعوب العربية مرتبطة بلغة واحدة، واللغة الفصحى هي المحبوبة لهم جميعاً، وهي التي يرضون بالتوجيه إليها أن تكون جامعة لشتاتهم، ثم هي معروفة بينهم في الجملة، فبذل شيء من العناية يجعل جريانها على الألسن أمراً ميسوراً.

وحضرة العضو نفسه يقول في بعض المواضع من مذكرته: فالفرق لا يزال ضئيلاً بين العامية وبين الفصحى.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٢): «والذي يجعلنا نحرص على اللغة الفصحى واضح لا يحتاج إلى بيان، فلو لم تكن العربية لغة القرآن الكريم، ولو لم تكن كنوزنا القديمة هي أكبر ما نملك من ثقافة إنسانية، لكان من الهين علينا أن نقبل على هذه العامية بكل جهودنا، فنسمو بآدابها، ونودعها ثمار كل ما في شعوبنا من عبقرية، فتصبح هي لغتنا، ولا ضرر علينا أن تكون لنا لغة ليست هي الفصحى».

قد فات حضرة العضو وجه مهم من الوجوه التي تجعل انصرافنا عن اللغة الفصحى غير هين علينا، وهو حسن بيانها، وسعة وجوه تصرفاتها، وسمو منزلتها في البلاغة، تلك المزية التي تدعونا إلى أن نقبل بكل جهودنا على أن نحتفظ بها، ونودعها ثمار كل ما في شعوبنا من عبقرية، ومن الضرر الفادح في اتخاذنا لغة غير الفصحى سد أبواب التفاهم بين شعوب عربية، من الخير لها جميعاً أن تكون لها لغة واحدة، بها يتعارفون ويتخاطبون،

وليست هناك لغة يتقبلون أن تكون نظام وحدتهم، ووسيلة تعارفهم غير العربية الفصحى.

وهناك رجال يعرفون غير العربية من اللغات الحية، ولا يهمهم الاحتفاظ باللغة من جهة أنها لغة القرآن، قد شهدوا بأن العربية أقرب اللغات انطباقاً على النظم الطبيعية، قال المطران يوسف داود الموصلي:

«من خواص اللغة العربية وفضائلها: أنها أقرب لغات سائر الدنيا إلى قواعد المنطق، بحيث إن عباراتها سلسة طبيعية، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها من دون تصنع ولا تكلف باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعي، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه، فقلما نجدها في اللغات المسماة: «الهندية الجرمانية»، ولا سيما الإفرنجية منها».

قال حضرة العضو المحترم (ص١٧): «إن أسلوبها قد استقر على صورة اعتادها الناس، وفي ذلك الأسلوب خلاف كبير للأسلوب العربي الفصيح».

يقول حضرة العضو المحترم هنا: «في ذلك خلاف كبير للأسلوب العربي الفصيح»، وقال فيما سبق: «فالفرق لا يزال ضئيلاً بينها وبين العربية الفصحى».

قال حضرة العضو المحترم (ص١٧): «إن اللغة العامية لا تزال تتطور عصراً بعد عصر، وإن هذا التطور ناشئ من حياة الناس، فهي وليدة الحياة نفسها، وفيها من المرونة كل ما للكائن الحي».

كانت العامية تتطور عصراً بعد عصر، أما الآن، فتطورها هو أنها أخذت تتقرب من الفصحى، وهذا دليل على أن تطورها في الماضي ناشئ من قلة

المحافظة على سلامة اللغة الفصحى، والسير بها مع العلم والمدنية جنباً لجنب، فالعامية وليدة قلة العناية بنشر الفصحى التي تملك من وسائل النمو والترقي ما تملكه كل لغة حية.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٧): «إنها أداة صالحة للتعبير الأدبي الساذج، فإذا أرادت التعبير عن المعاني الدقيقة السامية، كان لا مفر لها من الاقتراب من الفصحى».

اللغة العامية اليوم في طور التقرب من اللغة الفصحى، وللصحف السيارة وما يلقى في الإذاعة فضل في هذا التقريب، وقد أرادت الحكومة المصرية أن تسرع بهذا التقريب، فأنشأت هذا المجمع؛ للعود بالعامية إلى العربية؛ بوضع أسماء عربية، أو على مقاييس العربية الفصحى، وبنشر نصوص عربية فصيحة، ليعرف بها الناس كيف كان بلغاء العرب يتكلمون، فينحوا نحوهم، وينسجوا على منوالهم.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٧): «إن العامية ليست مجرد مسخ أو تشويه للعربية، بل قد أصبحت لغة قائمة بذاتها، ولها قواعدها وأصولها، وإذا شذ عنها شاذ، عد ذلك خروجاً عن طريقة مقررة».

تخلو اللغات ـ راقية كانت أم ساقطة ـ من قواعد يجري عليها المتكلمون بها، ولكن في العامية مفردات عربية فصيحة، وأساليب لا تخالف أساليب العربية الفصحى، وما عدا ذلك، فهو مسخ وتشويه للعربية، وإذا دعا مرسوم المجمع إلى دراسة لهجات الشعوب العربية، فليس معنى هذا أن ندرسها لتعد لغة مستقلة، ويعنى بتعليمها لأبنائنا، وإنما القصد من دراسة المجمع لها: أن يعلم وجوه الانحراف الذي دخل فيها حتى تصحح لتعود إلى العربية

الفصحى. ويلاحظ هنا: أن حضرة العضو المحترم قال هنا: «قد أصبحت لغة قائمة بذاتها، ولها قواعدها وأصولها».

ولو أراد من دراستها أن تعلم، لكان المجمع بين خطتين: إما أن يقصد إهمال العربية الفصحى، والاستغناء بالعامية عنها، ولا أظن أحداً من حضرات الأعضاء يسبق إلى ذهنه أن المجمع يستطيع أن يفعل هذا، أو إذا فعله يجد من الأمة العربية إغضاء عنه، وإما أن يفرض على الناس تعلم لغتين، لكل منهما نظامها وقواعدها، وهما: العامية والعربية.

قال حضرة العضو المحترم (ص١٨): «ألا يمكن أن نقبل في الفصحى غير ما يصح في لغة قريش؟».

نقبل في الفصحى غير ما يصح في لغة قريش، فقد نقلنا لحضراتكم أن ابن جني قال: «اللغات على اختلافها كلها حجة».

وكذلك قال أبو حيان: «ما كان لغة لقبيلة، صح القياس عليه».

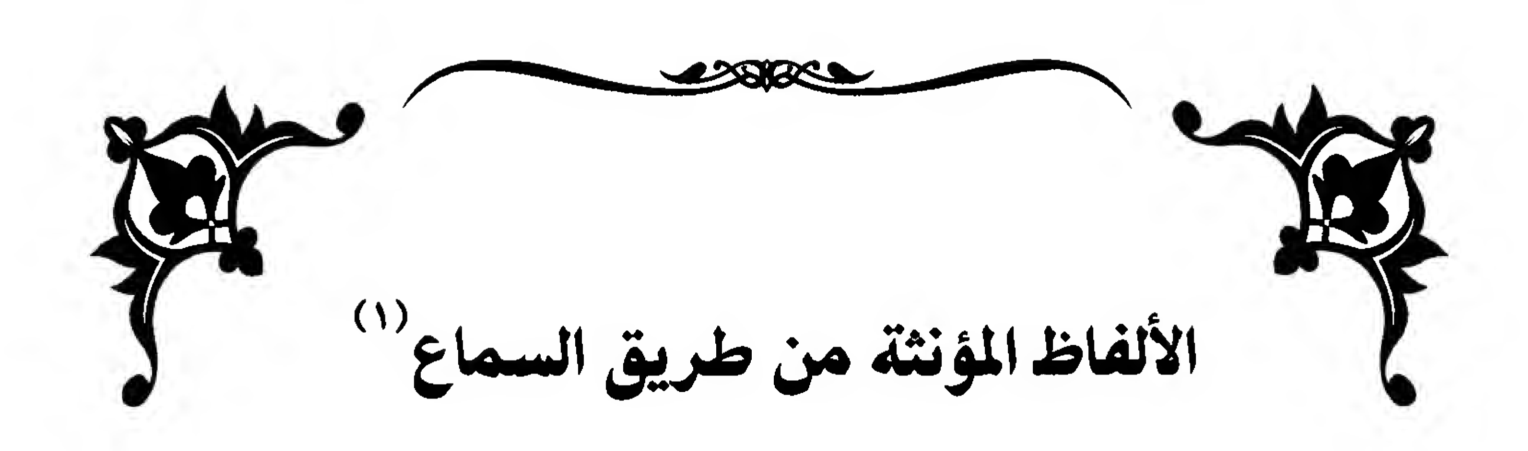
قال حضرة العضو المحترم (ص١٨): «هل نجعل الأصل هو منع ما لم يستعمل في الفصحى من قبل، أم نجعل الأصل إجازة كل ما يمكن إجازته، ما دام قائماً في لغة الحياة؟».

المحافظة على سلامة اللغة العربية تقتضي أن يكون الأصل هو منع ما لم يستعمل في الفصحى من قبل، ولم يمكن تخريجه على وجه القياس في الفصحى، فإن أمكن تخريجه على وجه من وجوه القياس، أصبح عربياً فصيحاً، وإن لم يستعمل الفصحى من قبل، وليس من حق المجمع أن يجيز كلمة عامية تخالف ما سمع في اللغة الفصحى، ولم يمكن تخريجها على طريق من طرق القياس؛ ككلمة: عمولة، ونحو قولهم: «بالتبر لم بعتكم».

قال حضرة العضو المحترم (ص١٩): «ولو استطعنا أن تتجرد من قيود الأساليب القديمة، لسهل علينا تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية خطوة جريئة في الطريق السوي، بغير أن يعود ذلك بضرر على الفصحى، بل يكسبها قوة وشباباً».

للغة الفصحى أساليب محكمة، وبعد أن يحافظ الناس على قوانين النحو، يجدون في دائرة هذه القوانين صوراً من التراكيب يتفاضل فيها البلغاء، فإن أراد حضرة العضو المحترم من الأساليب القديمة: الأساليب التي يبحث عنها النحاة من حيث الصحة والفساد، كان التجرد من قيودها هدماً لكيان اللغة الفصحى، وإن أراد من الأساليب القديمة: صور التراكيب التي يتفاوت فيها البلغاء بعد الاحتفاظ بالقوانين النحوية، فهذه يسوغ التجرد من قيودها إن كان في التجرد منها تطوير للغة؛ لأنه لا يعود على الفصحى بضرر، وربما أكسبها قوة وشباباً. وإذا قلت: إنَّ سلامة اللغة الفصحى في الوقوف عند قوانين نحوها، أريد: القوانين التي اتفق عليها النحاة، أو قررها جمهورهم، أو انفرد بها أحد علماء العربية الذين لا يقطعون رأياً إلا بعد نظر واجتهاد.

وقد أصدر المجمع قبل هذا قرارات قصد بها التوسع في أساليب اللغة، وتيسير وضع بعض المصطلحات، اعتمد فيها على آراء انفرد بها بعض العلماء عن الجمهور، ولا ننكر أن يقوم اليوم أحد الدارسين للعلوم العربية، ويتخذ في بعض المسائل العربية مذهباً يخالف به رأي الجمهور، على شرط أن يذكر أدلة علمية على ما ذهب إليه. والذي لا نرتاح إليه أن يتعرض بعض من لم يدر أصول اللغة العربية إلى إحدى المسائل العربية، ويرتجل فيها رأياً لم يسبقه إليه أحد، معتمداً على ذوقه الخاص، دون أن يسنده إلى شاهد يعتد به، أو قياس.



الألفاظ المؤنثة من طريق السماع[1]

للشيخ ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ قصيدة في الأسماء المؤنثة في كلام العرب من غير أن تكون فيها علامة تأنيث. وقسمها إلى: ما يجب فيه التأنيث، وما يجوز فيه التذكير والتأنيث، وقد أحببنا نشرها مع تعليق عليها في هذه المجلة؛ ليطلع عليها من حضرات القراء من لم يكن قد اطلع.

نفسي الفداء لسائل وافاني	بمسائل فاحت كروض جِنان
أما الذي لا بد من تأنيثه	ستون شبه العين والأذنان
والنفس ثم الدار[2] ثم الدلو[3] من	أعدادها والسن[4] والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب[5]	والأرض ثمَّ الاست والعضدان

(١) مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء الخامس من المجلد العاشر.

(٢) الدار: المحل يجمع البناء والعرصة، وقال صاحب «القاموس»: وقد تذكر.

(٣) في «رسالة ابن جني»: ويجوز تذكير الدلو. وفي «القاموس»: وقد تذكر.

(٤) في «النهاية»: سن الجارحة مؤنثة، ثم استعيرت للعمر استدلالاً بها على طوله وقصره، وبقيت على التأنيث.

(٥) قال صاحب «القاموس»: العقرب معروف، ويؤنث. وقال الليث: يذكر ويؤنث بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث.

ثم الجحيم[١] ونارها[٢] ثم العصا ... والـريح منهـا واللظـى ويـدان
والغـول والفـردوس[٣] والفلـك[٤] ... في البحر تجري وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع[٥] وثعلب ... والملح[٦] ثـم الفـأس والوركـان
والقوس[٧] ثم المنجنيق[٨] وأرنب[٩] ... والخمر[١٠] ثـم البئـر والفخـدان

---

(١) لم يتعرض «القاموس» لتأنيثه، وفي «رسالة ابن جني»: الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر، وسائر أسمائها مؤنث.

(٢) أورد ابن جني النار فيما لا يجوز تذكيره مثلما صنع الناظم. وفي «القاموس»: النار معروفة، وقد تذكر.

(٣) الفردوس مما يذكر ويؤنث، والتذكير فيه أكثر من التأنيث. قال صاحب «القاموس»: وقد يؤنث، وفي «شرحه» للمرتضى: قال أهل اللغة: الفردوس مذكر، وقد يؤنث. واقتصر ابن جني في «رسالته» على التذكير، فقال: الفردوس مذكر.

(٤) قال ابن جني: الفلك يذكر ويؤنث. وفي «القاموس»: الفلك: السفينة، ويذكر. وفي «المرتضى»: يؤنث ويذكر.

(٥) قال ابن جني: الذراع مؤنثة، وربما ذكرت. وفي «القاموس»: وقد تذكر.

(٦) في «القاموس»: الملح معروف، وقد يذكر. قال المرتضى: والتأنيث فيه أكثر.

(٧) في «القاموس»: وقد تذكر، قال المرتضى: فمن أنث، قال في تصغيره: قويسة، ومن ذكر، قال: قويس.

(٨) أشار صاحب «القاموس» إلى وجه تذكيره، فقال: وقد يذكر.

(٩) هذا مبني على أن الأرنب إنما يقال على الأنثى، وأما ذكرها فيقال فيه: الخزر، وعلى هذا درج ابن جني في «رسالته». وأما من يقول: إن الأرنب يستعمل في الذكر والأنثى كما قال المبرد، فيجعله مما يذكر ويؤنث.

(١٠) اقتصر ابن جني في الخمر على التأنيث، فقال: الخمر أنثى، وكذلك جميع =

وكذاك في ذهبٍ[١] وفهر[٢] حكمهم	أبداً وفي ضرب[٣] بكل مكان
والعين للينبوع، والدرع[٤] التي	هي من حديد قط والقدمان[٥]
وكذاك في كبد[٦] وفي كرش وفي	سقر ومنها الحرب[٧] والنعلان
وكذاك في فرس وفي كأس وفي	أفعى، ومنها الشمس[٨] والعقبان

= أسمائها. وذكر صاحب «القاموس» وجه التذكير، فقال: وقد يذكر. وقال شارحه: والأعرف في الخمر التأنيث، وقد يذكر، وأنكره الاصمعي.

(١) قال ابن جني: الذهب مؤنثة، وربما ذكرت. ومثله قول صاحب «القاموس»: الذهب: التبر، ويؤنث. قال شارحه: يقال إن التأنيث لغة أهل الحجاز، وسائر العرب يقولون: هو الذهب. وقال صاحب «اللسان»: الذهب: التبر، والقطعة منه ذهبة. وعلى هذا يذكر ويؤنث على ما ذكر في الجمع الذي لا يفارقه واحده إلا بالهاء.

(٢) اقتصر ابن جني على التأنيث. ومثله قول الليث: عامة العرب تؤنث الفهر. وقال صاحب «القاموس» مشيراً إلى جواز الوجهين: ويؤنث. ونقل شارحه عن الفراء أن فيه الوجهان.

(٣) الضرْب ـ بسكون الراء، وفتحها أشهر ـ: وهو العسل الأبيض، ولم يذكر فيه ابن جني إلا التأنيث. وفي «المصباح» وجه لجواز تذكيره.

(٤) مثله لابن جني إذ قال: درع الحديد أنثى، ودرع المرأة ذكر، وأشار صاحب «القاموس» إلى وجه التذكير، فقال: قد تذكر.

(٥) اقتصر صاحب «القاموس» كابن جني على التأنيث، ونقل شارح «القاموس» أنه إذا قصد به الجارحة، يجوز فيه التذكير والتأنيث.

(٦) اقتصر ابن جني في الكبد على التأنيث. وقال اللحياني: هي مؤنثة فقط. وأشار صاحب «القاموس» إلى وجه التذكير، فقال: وقد يذكر، ونسبه شارحه إلى الفراء وغيره.

(٧) في «اللسان»: الحرب مؤنثة، واقتصر عليه ابن جني، وأشار صاحب «القاموس» إلى وجه التذكير، فقال: وقد تذكر، وعزاه شارحه إلى ابن الاعرابي.

(٨) قال ابن جني: الشمس الطالعة مؤنثة، والشمس الذي في القلادة ذكر.

والعنكبوت[١] تحوك والموسى معاً ... ثم اليمين وأصبع[٢] الإنسان

والرِّجل منها والسراويل[٣] التي ... في الرجل كانت زينة العريان

وكذا الشمال من الأناس ومثلها ... ضبع، ومنها الكف والساقانِ

* * *

أما الذي قد كنت فيه مخيراً ... هو كان سبعة عشر في التبيان

السلم ثم المسك ثم القدر في ... لغة، ومثل الحال كل أوان

والليث منها، والطريق وكالسرى ... ويقال في عنق كذا ولسان

وكذاك أسماء الليالي والضحى ... وكذا السلاح[٤] لفاتك طعّانِ

والحكم هذا في القفا أبداً، وفي ... رحم وفي السكين[٥] والسلطان[٦]

وقصيدتي تبقى وإني اكتسي ... ثوب الفناء وكل شيء فان

---

(١) قال ابن جني: العنكبوت يذكر ويؤنث، وأشار «القاموس» إلى الوجهين أيضاً.

(٢) أشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين، وقال ابن فارس: الأجود في أصبع الإنسان التأنيث.

(٣) اقتصر ابن جني كالناظم في السراويل على التأنيث. وقال «شارح القاموس»: لا يعرف فيه الأصمعي إلا التأنيث. وأشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: وقد تذكر.

(٤) في «المصباح»: السلاح: ما يقاتل به، يذكر ويؤنث، والتذكير أعلى؛ لأنه يجمع على أسلحة، وهو جمع للمذكر.

(٥) قال المرتضى: الغالب عليه التذكير.

(٦) قال صاحب القاموس: السلطان يؤنث؛ لأنه بمعنى الحجة، وقد يذكر ذهاباً به إلى معنى الرجل.

فهرس الموضوعات

الفهرس العام للموسوعة

الموضوع	الصفحة

دراسات في العربية وتاريخها

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

دراسات في اللغة

